د. إدريس رائسي

القبائل الحدودية التونسية- الجزائرية

بين الإجارة و الإغارة (1830 - 1881)

الدار المتوسطية للنشر
MEDITERRANEAN PUBLISHER

القبائل الحدودية التونسية- الجزائرية
د. إدريس رائسي

القبائل الحدودية
التونسية- الجزائرية
بين الإجارة و الإغارة (1830 - 1881)

رغم أنه لم يكن للموقع الحدودي قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية ولا على علاقات التواصل التاريخية التي طالما كانت تربطها، بيد أن الاستعمار الفرنسي رأى في ظاهرة التواصل وحالة الانصهار التاريخية بين القبائل التخومية مصدر قلق، وهو ما جعله يعمل على وضع حد نهائي لهذه الظاهرة بانتهاجه اسلوب الفصل وتحويل الحدود من فضاء تواصل الى عامل انفصال ساهم في تغيير نمط عيش الاهالي من الجانبين، ونتيجة لذلك أصبحت مسألة الصراع حول المجال خلال القرن التاسع عشر هاجسا كبيرا لدى قبائل الوسط الغربي وجيرانها من قبائل "الغرابة"، وبات الدفاع عن وحدة المجال الحيوي للمجموعة القبلية الداعم لترابطها وتضامنها بهدف حمايته تحت غطاء ايديولوجي يمثل الانتماءات والعلاقات الدمية بين القبائل.

فما مدى انعكاس تلك التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشت على وقعها القبائل الحدودية بمنطقة الوسط الغربي، وما مدى خطورة التدخل الفرنسي بالجزائر وتأثير ذلك على طبيعة وخصوصيات المجال للقبائل الحدودية التونسية- الجزائرية؟

ISBN : 978-9938-864-49-6



www.mediterraneanpub.com



الدكتور إدريس رائسي

باحث في التاريخ المعاصر من مواليد 23 نوفمبر 1968 بفوسانة القصرين، متحصل على:

- الدكتوراه في التاريخ المعاصر من كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.
- الماجستير في التاريخ من الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببيروت.
- الأستاذية في التاريخ من الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (1) بيروت.

صدر له عن الدار المتوسطية للنشر كتابا "الحقائق الكبرى حول مشاريع السلام لحل الصراع العربي- الاسرائيلي"

د حيا تيا كيندرا ت

د.إدريس رائسي

القبائل الحدودية التونسية - الجزائرية بين الإجارة والإغارة

(1830 - 1881)

الدار المتوسطية للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب القبائل الحدودية التونسية - الجزائرية

بين الإجارة و الإغارة (1830 - 1881)

المؤلف د. إدريس راشي : raidriss@hotmail.fr

مدير النشر عماد العزّالي

تصميم الغلاف نجلاء العياري

الترقيم الدولي للكتاب 978-9938-864-49-6



الطبعة الأولى

2016 م - 1437 هـ

الدار المتوسطية للنشر

العنوان: 5 شارع شطرانة 2073 برج الوزير أريانة - الجمهورية التونسية

الهاتف : 880 698 70 216

الفاكس : 633 698 70 216

الموقع الإلكتروني: www.mediterraneanpub.com

البريد الإلكتروني : medi.publishers@gnet.tn

الفايسبوك : مباح

الاهــــــداء

إلى نساء ورجال تونس الأعماق
الذين قست عليهم الطبيعة...
ولم ينصفهم التاريخ

فهرس المواضيع

مفاتيح الرموز

أ. و. ت : الأرشيف الوطني التونسي.

(كذا) : بمعنى هكذا وردت اللفظة في الأصل وبقيت بدون إصلاح لما قد تدل عليه من معاني بصورتها تلك.

( ) : الكلمات الواردة بين قوسين أضفتها ربطا للمعنى أو توضيحا وتعريفا لبعض الكلمات أو المصطلحات الواردة في النص.

هـ : يقصد بها التاريخ الهجري.

ت : توفي.

A.O.M : Archives d'Outre-Mer

مقدمـــة

مثلت منطقة الوسط الغربي للبلاد التونسية ومنطقة تبسة بالشرق الجزائري المتاخمة لها منطقة تعمير قديمة، وقد عرفت الجهة خلال الفترة الرومانية إشعاعا حضاريا كبيرا لازالت الآثار شاهدة عليه من خلال المراكز الحضرية التي عرفتها الجهة مثل سيليوم (القصرين) وأميدرا (حيدرة) وسفيطلة (سبيطلة) وتبسة (سيفاست)...

وقد تدعمت هذه المكانة الحضرية خلال الفترة البيزنطية، ومع الفتح الاسلامي لشمال افريقيا اخذت المنطقة تسمية بلاد قمودة ثم أصبحت عاصمتها القيروان، وخلال هذه الحقبة دخلت المنطقة مرحلة القطيعة مع تاريخها الروماني حيث اختفت كل المعالم الحضرية للمنطقة وعمت البداوة منذ الزحف الهلالي الذي أعلن نهاية عصرها الذهبي، فتراجع مجالها الجغراسياسي والإقتصادي وانقسمت الجهة إلى فسيفساء من القبائل انعكس حراكها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على عروش المنطقة في علاقاتها مع بعضها ومع القبائل الكبرى المجاورة لمجالها الجغرافي حيث مثلت مسألة الصراع حول المجال خلال القرن التاسع عشر هاجسا كبيرا لدى قبائل الوسط الغربي وجيرانهم من قبائل «الغرابة» كالنمامشة وأولاد سيدي يحي بن طالب.

وبالتالي فقد لعب العامل الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي دورا هاما في حراك هذه البنية وساهم بشكل واضح في اضعاف العلاقات الدمية بين القبائل والعروش، وبات الدفاع عن وحدة المجال الحيوي للمجموعة القبلية الداعم لترابطها وتضامنها بهدف حمايته حيث أصبح يمثل الرابط المشترك لعناصر القبيلة، ويساهم في دعم التضامن بين العروش والفرق تحت غطاء ايديولوجي يمثل الانتماءات والعلاقات الدمية بين القبائل.

ومن خلال ذلك وجدت السلطة المركزية في تونس صعوبة كبيرة لبسط سيطرتها ونفوذها على المجتمع القبلي، ذلك أن دوائر النفوذ داخل القبيلة طالما حرصت على رفض التعاطي مع سلطة جديدة حاولت مزاحمتها أو حتى إزاحتها من مجالات نفوذها، وهكذا برزت القبيلة كرافضة لسلطة المركز وهو ما حتم على هذه الأخيرة العمل على تطويق القبيلة واحتوائها بشتى الوسائل بما فيها الأدوات العنيفة وهو ما ولد حالة من التنافر وصلت حد الإنتفاضات والثورات وباتت السمة الغالبة على العلاقة بين «المركزي» و «المحلي» هي الصراع والتوتر.

ونتيجة لذلك اعتمدت السلطة المركزية أدوات عديدة لتطويق الفاعلين المحليين لاسيما زعماء القبائل والعروش من أجل النفاذ إلى عمق المجتمع القبلي خاصة بعد أن عملت على تقريب الصلحاء والمرابطين وذلك في إطار فعل سياسي يحاول احتواء المريدين وهو ما كان يزيد من دور الصلحاء وتغلغلهم في المجتمع، خاصة أن الصراع الدائم بين المجموعات القبلية في منطقة الوسط الغربي كان يعطي أهمية مميزة للمجموعات المرابطية وهو ما يفسر تمركزها في المواقع الحدودية للعروش في أغلب الأحيان، فوجود الزوايا في الأطراف الحدودية للقبائل مثل الزاوية الصادقية بين الهمامة والفراشيش وماجر، وزاوية سيدي تليل بين الفراشيش والنمامشة، وكذلك أيضا بالنسبة للعامل الاقتصادي حيث كانت الزوايا في أغلبها تحتل المحاور الرئيسية للطرقات التجارية العابرة للجهة وهو ما كرّس الحراك المتواصل للتركيبة القبلية في المنطقة وجعل من علاقات المجموعات بمجالها الجغرافي علاقات متحولة يطبعها في إطار الصراع المتواصل من أجل احتلال هذا المجال أو ذاك حسبما تقتضيه المصلحة العامة للقبيلة.

في واقع الأمر إن هذا البحث الذي يتناول الفترة الممتدة بين 1830 و1881، يندرج في إطار البحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتونس ما قبل الاستعمار وأثناء بداية تغلغل الرأسمال الأوروبي في البلاد التونسية بعد احتلال الجزائر وهي مرحلة شهدت عديد الصراعات القبلية بين التونسيين وجيرانهم من «الغرابة» على طول الحدود الغربية للبلاد التونسية بشكل عام والمنطقة الممتدة جنوب وادي سراط ومنطقة الوسط الغربي بشكل خاص، في وقت بدأت تبرز فيه محاولات الإستعمار الفرنسي فرض سياسة تحيز على المجال الحدودي لقبائل الفراشيش مع جيرانهم من «الغرابة»، في ظل غياب للسلطة المركزية.

وبالتالي فمن خلال هذا البحث حاولنا تسليط الأضواء على مرحلة مهمة من تاريخ قبائل الوسط الغربي الحدودية والتي لازالت في جزء منها محفوظة في الذاكرة الشعبية لبعض عروش الوسط الغربي الحدودية حيث كان كبار السن من الشيوخ والعجائز يتداولون في سياق الرواية الشفوية مجموعة من القصص والبطولات لقبائل الفراشيش الحدودية وعلاقاتها بجيرانهم من قبائل «الغرابة»، أولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة، وما كان يتخللها من صدامات حول ملكية الأرض وتحديد المجال وما كان ينجر عن ذلك من نزاعات كانت تتخللها عمليات نهب وإغارة من هذا الطرف أو ذاك، ويأتي هذا البحث أيضا في إطار

لنفض الغبار عن تاريخ الجهة التي بقيت كما يشير إلى ذلك الأستاذ محمد الهادي الشريف[1] في طي النسيان لاسيما ما يتعلق بتركيبتها الداخلية وكيفية انتظامها وعلاقاتها بالسلطة المركزية وكذلك علاقاتها المحلية بالقبائل المجاورة وما شابها من نزاعات وتحالفات.

ونظرا لأني ابن الجهة فقد كنا نخال ونحن صغارا أن ما كان يروى لنا كان مجرد روايات شفوية تدخل في سياق الخرافة، بيد أن ذلك لم يكن مانعا للتأكد من خلال البحث في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لقبائل الوسط الغربي ودورها في تحديد المجال الطرفي للإيالة التونسية وذلك من خلال دراسة قبائل الفراشيش كقبائل طرفية وعلاقتها بالسلطة المركزية من جهة وبجيرانها من قبائل «الغرابة»، من جهة أخرى باعتبارهم قبائل حدودية حافظت على مجالها الجغرا-سياسي أمام تدخل القبائل الحدودية الجزائرية كالنمامشة وأولاد سيدي يحي بن طالب في ظل الاستعمار الفرنسي، بيد أن قبائل «الغرابة» المدعومة من السلطات الاستعمارية طالما كانت مستفيدة من حالات انكفاء قبائل الفراشيش تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والسياسية في ظل غياب شبه تام للسلطة المركزية في ضبطها للحدود الغربية التي اقتصرت على ترسيم 1628 الذي شمل المناطق الشمالية الخصبة ولم يتجاوز جنوب وادي سراط.

لقد كان اختياري لهذا البحث نابعا مما ذكرته، وإضافة إلى ذلك فإنه من خلاله تناولنا فترة تعد مهمة في تاريخ منطقة الوسط الغربي حيث امتازت بظرفية مغايرة لم تشهدها المنطقة من قبل وقد تمثلت في المرحلة الفاصلة بين الاحتلال الفرنسي للجزائر والفترة الممتدة قبل احتلال تونس، والتي تميزت ببداية التسرب الأوروبي المالي والبشري والاقتصادي إلى الإيالة التونسية، وما شهدته الحدود الغربية من محاولات تحيز من طرف الفرنسيين في وقت شهدت فيه الإيالة التونسية في عهد أحمد باي (تولى الحكم بتاريخ 10 أكتوبر 1837 حتى 30 ماي 1855) تدهورا اقتصاديا ضرب جميع مناحي الحياة اليومية وتدنت بموجبه الحياة الاقتصادية للقبائل التونسية، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث توترت العلاقات بين مختلف العروش، ما دفعها إلى التنازع على مصادر العيش المحدودة والمتفاوتة بين المناطق حسب الظروف الطبيعية[2].

1 - Cherif (M. H) , Les Mouvements Paysans Dans La Tunisie Du XIXème siecle , R.O.M.M , 1980 ,P30

2 - التليلي (مصطفى)، منطقة قفصة والهمامة في عهد محمد الصادق باي (1859 - 1882)، المطبعة المغاربية للطباعة والاشهار الشرقية تونس فيفري 2004، ص277

ورغم الصورة السلبية التي ألصقت بالمجموعات القبلية عموما وبالفراشيش تحديدا حيث ركز الخطاب الرسمي للسلطات الاستعمارية الفرنسية والسلطة المركزية بتونس على مفاهيم «الفساد» و«الهرج» و«الخروج عن الطاعة»، فإن المجموعات القبلية لطالما عبرت بعمق عن خلاف ذلك من خلال تمسكها بإنتمائها للأرض والمركز وحتى الثورات التي اندلعت بأرض الفراشيش وماجر سنوات 1795 و1812 و1864 لم تكن تهدف في الواقع إلى عداء السلطة والقطيعة النهائية مع المركز بقدر ما كانت تعبر عن حالات عجز ويأس أمام ضيم الجباية وسياسة التغريم.

فما مدى انعكاس تلك التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشت على وقعها القبائل الحدودية بمنطقة الوسط الغربي، وما مدى خطورة التدخل الفرنسي بالجزائر وتأثير ذلك على طبيعة وخصوصيات المجال للقبائل الحدودية التونسية – الجزائرية ؟

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على وثائق الأرشيف الوطني التونسي والتي حررت في أغلبها من طرف «المخازنية» قياد ومشايخ والتي ألموا من خلالها بجميع مناحي الحياة اليومية للقبائل والعروش وعلاقاتها فيما بينها، وعبروا من خلالها عن صعوبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الشكاوى والتقارير الواردة من العمالة الغربية والتي كانت أغلبها في شكل شكاوى مقدمة للباي من السلطات الفرنسية في حق القبائل الحدودية وذلك من وجهة نظر استعمارية.

ومما لاشك فيه أن تنوع مواضيع هذه الوثائق (شكايات، اتفاقات، أوضاع مالية واقتصادية ودينية..) كانت لنا نافذة للإطلالة من خلالها على الإرث الحضاري والتاريخي لقبائل الوسط الغربي بشكل خاص والقبائل التونسية بشكل عام، بيد أن هذه الوثائق ورغم طابعها الإداري الرسمي، وشح معلوماتها وما شابها من قلة المعطيات التاريخية الدقيقة وسطحيتها، فإنها شكلت شهادة معبرة عن الأوضاع الداخلية للقبائل وما شابها من تداخلات اجتماعية واقتصادية وسياسية في وقت كانت فيه سلطات «البايليك» تعمل على اخضاعها.

في الواقع لا تزال مسألة تشكل الدولة في الفضاء العربي أحد الهواجس المحورية لدى الباحثين، حيث أن جل الدراسات التي تناولت مسألة الدولة العربية في تاريخها القريب أو في ماضيها البعيد غالبا ما تستثني الاقليم الترابي (Etat-Territorial)[1] رغم انه يشكل احد

1 - Sourati (B) ; «L'espace de la Dawla dans le Monde arabe moderne» in Maghreb-machrek espace et société dans le monde arabe n°123 janvier-fevrier-mars 1989 pp71-80

الأبعاد المؤسسة لها. أما الكيانات المغاربية فقد ظلت حتى دخول الاستعمار أنموذجا للدولة التقليدية التي كانت سيادتها على مجالها الترابي ضعيفة لا تتعدى مجال تحرك قبائل مرتحلة في معظمها تحكّم السلطة المركزية فيها محدود للغاية، لذلك نجد أن جل المصادر المحلية لا تقدم مصطلحا معينا للمجال، بل مجموعة من المفردات الدالة في مجملها على المجال مثل الوطن[1]، وطن الفراشيش[2]، أرضنا[3]، تراب عمالتنا[4]، تراب مولانا أو تراب سيدنا[5]....

ويمكن القول ان مفهوم المجال يستند على ترابط وتفاعل عنصرين أساسيين هما الارض والإنسان، ولا ينحصر في الفضاء الجغرافي كإطار مادي يعيش عليه البشر وعليه تنعكس أنشطتهم، بل ينحصر في حدود واضحة تقتضي كل أشكال التفاعل وهو ما يعطي سلطة وفكرة التحيز للجماعة التي تعمل بدورها على تحقيق سيطرة فعلية ومستقلة على فضائها وحمايته من الأخطار الخارجية.

ورغم ما عرفته الحدود الغربية للبلاد التونسية مع الجزائر من توترات عنيفة منذ أواخر القرن السادس عشر، بتكرر المواجهات بين بايات تونس ودايات الجزائر أسفرت عن صياغة اتفاقية تضبط الحد بين ولاة الجزائر وولاة المملكة التونسية بتاريخ 4 ذي القعدة الحرام من عام 1037 هـ/ (5 جويلية 1628) حيث اتفقوا على أن الخط الفاصل بين الايالتين وادي سراط...، وأن الحد من ناحية القبلة وادي ملاق والاحوش وقلوب الثيران الى رأس جبل الحفا الى البحر وكما اتفقوا على أن من دخل من التونسيين الى عمالة الجزاير وحل غرب وادي سراط يكون خراجه الى قسنطينة ومن دخل من الجزايريين الى العمالة التونسية واجتاز الوادي المذكور وكان شرقه فخراجه لها ولا يطالبه أهل الجزاير بشيء»[6].

وبالتالي فإن هذه الاتفاقية لم تشمل ترسيم الحدود جنوب وادي سراط حيث بقيت منطقة الوسط الغربي– التي مثلت خلال الفترة الحديثة مجال توطين لمجموعات قبلية كبرى،

1 - الأرشيف الوطني التونسي (وحدة السلسلة التاريخية، صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 1 مكتوب صادر عن أحمد باشا باي أمير الإيالة التونسية إلى ... نائب قنصلية جنرال دولة الفرنسيس بتونس بتاريخ 21 جمادي الثانية 1258هـ/ 1842م.

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 95

3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 3 مراسلة من المشير محمد باشا باي إلى القنصل الفرنسي ... بتاريخ قعدة الحرام(ذي القعدة) سنة 1275 هـ/ 1858م.

4 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

5 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 4

6 - المصدر نفسه السلسلة التاريخية صندوق عدد 212 ملف 229 الوثيقة عدد 24

جعلت الادارة المركزية تطلق عليها تسمية «بلاد العروش الكبار» وهي مجموعات الفراشيش وماجر – ومنطقة الجنوب الغربي دون حدود واضحة المعالم ومتفق عليها بين الاهالي، حيث بقيت قبائل الفراشيش والقبائل المجاورة لمجالها الجغرافي كالهمامة وقبائل «الغرابة» (أولاد يحي بن طالب والنمامشة أو اللمامشة وأولاد سيدي عبيد) في تواصل وتداخل بحكم خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقبائل التخومية ولقد انعكس هذا التنوع القبلي بدوره على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعروش في علاقتها مع بعضها أو مع القبائل الأخرى المجاورة.

إن الحد الفاصل لمجال الفراشيش بجيرانهم من «الغرابة» عرف عدة تموّجات على أطرافه خاصة الغربية منها عبر الفترات التاريخية المختلفة، فالحد الفاصل بين الفراشيش والنمامشة ظل دون تحديد رسمي طيلة القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو ما تؤكده بعض الشهادات على أن «مقاطعة قسنطينة الحالية كانت تابعة للبلاد التونسية»[1]، ولم توجد إطلاقا حدود واضحة بين تونس وقسنطينة[2]، كما أن مفهوم الحواجز العازلة لم يكن مطروحا بين المجموعات التونسية والجزائرية، فالفراشيش كانوا يحرثون الأرض بالمشاركة مع النمامشة بكارية وبئر العاتر جنوب تبسة الذي كان تابعا للبلاد التونسية[3].

وبالتالي يمكن القول أن مجال الفراشيش ولئن تميز بخصوصيات طبيعية وبشرية عن غيره من المجالات، فإن العامل الاجتماعي والديمغرافي بدوره قد لعب دورا بارزا في حياة القبيلة وهو ما ساهم في بروز العامل الاقتصادي كمحدد للعلاقات داخل القبيلة في اطار مجالها الحيوي وفي علاقاتها مع جوارها، وقد كان لهذه العلاقة الديناميكية بالمجال انعكاساتها على علاقات المجموعات القبلية بفضائها والتي كانت ذات بعد رمزي ووجداني في بعديها – المادي والرمزي– اي أن تطوير حس الانتماء الى الجماعة أو القبيلة يتجاوز الانتماء المحلي الضيق ويخلق الاحساس بالهوية الاقليمية[4]، بين المجموعات الحائزة له من جهة ومجال توترات

1 - التميمي (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي، منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة 2007 ط 2 ص 35

2 - المرجع نفسه والصفحة نفسها

3 - المرجع نفسه والصفحة نفسها.

4 - بن سليمان (فاطمة)، الأرض والهوية: نشوء الدولة الترابية في تونس (1574 - 1881)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية تونس 2009 ص 6.

وصراع فيما بينها في نفس الوقت، وهو ما جعل الحدود الحالية لهذه المجموعات القبلية تتميز بعدم استقرارها حسب تغير موازين القوى الديمغرافية والاقتصادية وهو ما يفسر تواتر ظاهرة الإغارة أو «الغورة» حسب التعبير المحلي والنهب بين القبائل التي تتوجه عادة ضد مناطق الاستقرار والمناشير والزوايا الموجودة على التخوم بين هذه المجموعات، كما تستهدف الإغارة القوافل العابرة لهذا المجال القبلي أو ذاك وهو ما يكشف إما حاجة المجموعات المغيرة إلى الغذاء أو أن جانبا من هذه الغارات يأتي في سياق ردات الفعل الانتقامية بين القبائل، أما بالنسبة للمواشي فيقع بيعها أو إخفاؤها للحصول على البشارة(*)، في ظل تنامي ظاهرة رفض سلطة الدولة والتمرد عليها.

ومع بروز فاعل جديد في المنطقة، أي الاستعمار الفرنسي الذي حل في الجزائر حاملا معه نموذجا جديدا من التصور للمراقبة الترابية هو نموذج الدولة القومية الترابية[1]، فقد مثل الوضع الاجتماعي والسياسي الخاص ببلدان شمال افريقيا تحديا كبيرا وصعوبات جمة لتطبيق مفهومه التقليدي للحدود كمثال جغرافي لا يأخذ في الاعتبار خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق التخومية[2]، فما هو الدور الذي لعبه الاستعمار الفرنسي من أجل تفكيك المجتمع القبلي الجزائري ؟ وما مدى انعكاس ذلك على المجال الترابي للقبائل الجزائرية التخومية مع قبائل الفراشيش ؟ وهل كان ذلك بمثابة تحيز استعماري لجزء من الأراضي التونسية بالاستقواء على قبائل الفراشيش في ظل غياب شبه كامل للسلطة المركزية ؟

* - البشارة: مقدار مالي معين يرصد لمن يعيد منهوبا أويبلغ عن مكان وجوده

1 - Borsali-kara (N) «Quelques réflexions a propos de la théorie de la frontière et de son application en Afrique et au Maghreb» in espaces maghrébins: pratique et enjeux ; actes du collogue du taghit 23-26 Novembre 1987.

2 - المشيشي (فاتن)، ضبط الحدود التونسية الجزائرية بين (1881 و1962): دلالات التحيز الفرنسي بحث رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، تونس 2008 - 2009. ص 8

الفصل الأول

العلاقات التاريخية بين القبائل الحدودية ومحاولات التحيز الفرنسي

I - العلاقة التاريخية بين القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية

1 - خصائص المجال وعلاقة العروش الحدودية

تحتل قبيلة الفراشيش موقعا جغرافيا مميزا لاعتبارات جغرافية وسياسية وبشرية، فهي من أكبر القبائل في منطقة السباسب العليا، حيث يقدر عددها أثناء النصف الثاني للقرن 19 حسب قانياج ما بين 40000 و45000"[1]، ونظرا لتميز المجال الجغرافي لمنطقة الوسط الغربي بوعورة تضاريسه حيث تغلب عليه المرتفعات كجبال الظهرية التي تتوسط مجال الفراشيش كالشعانبي وسمامة وبيرينو والأحرد حول بحيرة فوسانة وتالة، وشقطمة وتيوشة ومغيلة من مجال ماجر، وتتوزع بهذا المجال فرق أولاد علي وأولاد ناجي من الفراشيش والفواد وشقطمة من ماجر[2].

كما يمتد مجال الفراشيش وماجر من الحدود الغربية من جبال بوربعيّة والصري بحيدرة شمالا حتى جبل درناية حول فريانة وجبل السلوم جنوب القصرين ليمتد باتجاه الشمال الشرقي مثل جبل السراقية وجبل العطراء وجبل مغيلة وصولا إلى جلمة وحاجب العيون شرقا ليلامس فضاء عروش الهمامة وجلاص بمجال عروش أولاد وزاز من الفراشيش وأولاد مهنى من ماجر[3]، حيث تتخلل هذه المرتفعات الكثير من السهول وهي عبارة عن أحواض انخسافية تجمع المياه السائلة والتي تكثر فيها نبتة الحلفاء، والمناطق الزراعية التي تحمل تسميات مختلفة مثل «النفيضة»، «القالة»، «القرعة»، و«البحاير»[4]، لانبساطها وامتدادها المجالي مثل بحيرة فوسانة من مجال الفراشيش وبرماجنة بأرض الفواد والروحية وسبيبة بأرض شقطمة وأولاد مهنى من ماجر[5].

ونتبين من خلال التضاريس واتجاه الجبال التي تتخللها بعض الفجوات مثل «خنقة» بولعابة بين سهل القصرين وسهل فوسانة و«خنقة» السلوقي بين فوسانة وسهل أفران و«خنقة» الجازية

---

1 - Ganiage (J) ; la population de la tunisie vers1860 : Essai dévaluation d'après les registres fiscaux population ; N5 : Paris1966 P165 .

2 - الماجري (الأزهر)، مرجع سابق ص 45.

3 - المرجع نفسه والصفحة نفسها

4 - التيمومي (الهادي)، انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة قرطاج 1993، ص 14

5 - الماجري، مرجع سابق ص 45

جنوب شرق سبيطلة.، أن اتصال الجهة بالشرق خاصة بالساحل أيسر منه باتجاه الشمال والغرب ولكن هذا لا ينفي أهمية حركة التنقل بين الجنوب والشمال والغرب حيث طالما كان مجال الفراشيش طريقا لعبور القوافل نحو الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

أما بالنسبة للمجاري المائية فهي لا تعد ذات أهمية كبرى، حيث تتمثل في بعض روافد الأودية والتي غالبا ما يكون فيضانها موسميا مثل وادي الحطب الذي يشق سهل فوسانة ووادي الدرب ووادي أم القصاب ووادي اللبن..الخ، كذلك الأمر بالنسبة لنوعية التربة بمجال الفراشيش فهي تربة خفيفة يعرف منها السكان نوعين (الحمري) للتربة الحمراء و(العيشة) للتربة الرملية[1]، وهي تربة صالحة للغراسات اضافة الى التربة الثقيلة مثل التربة الطينية أما أجود أنواع التربة في الجهة فهي تربة «القرعة، أو «الفائثة»[2] وهي عبارة عن تربة رسوبية فيضية توجد عادة على أطراف الأودية أو قرب مصبات المياه، أما في اتجاه الجنوب فتوجد التربة الكلسية وكذلك الملحية.

هذا التنوع في التربة اضافة الى ارتفاع الموقع أثر بدوره على كثافة الغطاء النباتي لمجال الفراشيش وماجر حيث يغطي الصنوبر الحلبي الجبال ثم في المستوى الثاني للغطاء النباتي تنتشر الشجيرات الصغيرة مثل العرعار والبطوم والزبوز... كما تنمو في أسفل هذا الغطاء نباتات الكليل والحلفاء التي تحتل مساحات شاسعة خاصة بمناطق فريانة وسبيطلة وحاسي الفريد وجلمة كما تنتشر نبتة القطف والسمارة حول المستنقعات وفي المناطق ذات التربة المالحة، إضافة الى نباتات الشيح والدقفت والحرمل..، وهو ما أدى الى ظهور بعض الانشطة الحرفية لدى قبائل الفراشيش وماجر كاستخراج القطران والدباغ وزيت الكليل والفحم من الاشجار الجبلية وصناعة السجاد والحصر والزنابيل والأوعية من نباتات الحلفاء قصد استعمالها في نشاط حياتهم اليومية، كما مثل هذا الغطاء النباتي المتنوع في مجال الفراشيش وماجر مناطق رعوية هامة لقبائل تعتمد اقتصاديا على تربية الماشية.

أما على الصعيد المناخي فتعد منطقة السباسب العليا الغربية منطقة انتقالية بين منطقة التل الرطبة والجنوب الصحراوي، حيث تتميز بمناخ ذي طابع قاري شتاؤه قارس وكثير الثلوج

1 - Timoumi (H) ; Paysannerie Tribale Et Capitalisme Colonial : Lexemple Du Centre-Ouest Tunisien 1881-1930 Thèse 3 é Cycle, Université De Nice1974-75 , P65

2 - Monchicourt (Ch) ; «La Steppe Tunisienne Chez Les frachichs Et Les Majeurs» In Bulletin De Direction Des Affaires Economiques , Tunis 1906 , p52.

وصيفه حار تهب فيه رياح «الشهيلي» الساخنة كما ان أمطاره شحيحة وغير منتظمة وهو ما يجعل النشاط الفلاحي مرتبطا بنزول الأمطار بحيث لا يحصل الناس على صابة حبوب مرضية أو جيدة إلا كل أربع أو خمس سنوات في أحسن الحالات، إذ طالما توالت سنوات الجفاف نتيجة «الزمة»[1].

وكنتيجة لحالة المنطقة الجغرافية والمناخية فقد تأثر نمط عيش عروش الفراشيش[2] وماجر[3] في منطقة السباسب العليا بيئة مجالهم حيث تميز في الغالب بالازدواجية اذ جمع بين الاستقرار والترحال الجزئي والذي غالبا ما يكون صيفا وشتاء[4]، وذلك بجمعهم بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي، وفي الفترات «السعيدة» لا تغادر القبائل المواطن التي حطت فيها الرحال إلا في السنوات الحاجة، لكنها لا تلبث أن تعود إليها عندما تتحسن بها الظروف المناخية، وقد اضطلعت غراسة الهندي بدور هام في ربط القبائل بالأرض وقد ازدهرت هذه النبتة أيما ازدهار في الوسط التونسي[5].

يتركب سكان المنطقة من فسيفساء من القبائل تربطهم علاقات دموية ليس لها أساس الزامي، ولئن توحي تقسيمات العروش بنوع من التوازن في البنية القبلية للفراشيش، فإن الوزن

1 - التيمومي مرجع سابق ص 15

2 - تتكون قبيلة الفراشيش من ثلاث براج «البرجة مصطلح ذو بعد جغرافي ويرمز الى الفصل والتنقل يستعمل كمرادف للعرش كإحدى التسميات الكبرى للقبيلة» وهم أولاد وزار وأولاد علي وأولاد ناجي ويضم كل عرش منها مجموعة من الفرق فعرش أولاد وزار يتكون من 8 فرق وهي «أولاد عسكر الرتايبة الفرجة الفتايتة المعاصمة الأمال أولاد [illegible] القصارنية وأولاد موسى بن مسعود» أما أولاد علي فيضم 9 فرق وهي «الحوافظ قماطة السماعلة [illegible] أولاد زيد أولاد عبيد الهياشرة أولاد محمد والمراونة» في حين يتكون عرش أولاد ناجي من 9 فرق وهي «أولاد [illegible] الحوامد الحراكتة أولاد محفوظ أولاد العسال أولاد موسى بن ناجي الربيكات أولاد عون والعسيلات [illegible]» أوت؛

Nomenclature Et Répartition Des Tribus De Tunisie ; Chalons-Sur-Saone ; Imprimerie française Et Orientale [illegible] Bertrand ,1900, P246 - 253

3 - تتكون قبيلة ماجر من ثلاث براج وهم أولاد مهني الفواد وشقطمة وتضم كل برجة مجموعة من الفرق فعرش أولاد مهني يتكون من 17 فرقة : أولاد مرزوق فرافرة الهواشم أولاد الرعاوي العبابسة أولاد [illegible] السليمانية أولاد عمران أولاد غيلان أولاد عباس السعادنة أولاد الشايب أولاد الشيخ السمالة أولاد خليفة؛ أما عرش الفواد فيضم 8 فرق وهي «أولاد خلف أولاد قايد القرلان أولاد عون أولاد عقيل [illegible] أولاد علي والعلامة» في حين يتكون عرش شقطمة من 4 فرق وهي «الفلحان الحوالقية أولاد عبد [illegible] أولاد طريف» أنظر المصدر نفسه ص 254 - 258

4 - ان عروش الفراشيش وماجر تقريبا كانت لها مضارب شتوية وأخرى صيفية أوت. السلسلة A الصندوق [illegible] الملف 1889/8/9 احصاء وإرشادات عامة حول الفراشيش وماجر

5 - التيمومي (الهادي)، الإستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية (1861 - 1943) دار محمد علي الحامي كلية العلوم الانسانية والاجتماعية [illegible] تونس 1999، ج1 ص 120

الديمغرافي لهذه العروش يتباين حيث يمثل عرش أولاد وزاز أهمها ديمغرافيا، ولقد قدم الرحالة الأوروبيون توزيع السكان على المجال الجغرافي لدى الفراشيش وكأنه توزيع جامد، ففي وصفه للانتشار الجغرافي لمجموعات الفراشيش يذكر الرحالة بيليسي (Péllissier) ما يلي : أما الفراشيش فلا نستقيم إلا بأخذ عروشها وهم ثلاثة في هذا الوقت، فأولاد ناجي يقيمون على ضفاف وادي الحطب ووادي الدرب، أما العرشان الآخران أولاد علي وأولاد وزاز فينتشرون على الحدود الجزائرية..."[1]، كما تستقر بالمنطقة بعض المجموعات المرابطية مثل أولاد سيدي تليل، والتي تعيد أصل انتسابها الى جدها سيدي تليل شيخ مرابطي قدم للمنطقة من جبل سيدي عبيد في الجزائر، ويؤكدون أصلهم العربي بانتسابهم للخليفة الثالث عثمان بن عفان[2]، إضافة الى بعض المجموعات الطبلش التي تعرف بالفراينة، ويتألفون من ثلاث فرق هم : أولاد سعد، المرامسة، والعجالنة[3].

أما بالنسبة لقبائل ماجر فإن «موطنها يمتد من حاجب العيون إلى وادي الفكة»، كما ذكر بيليسي[4]، وينقسمون إلى ثلاثة عروش وهم : «أولاد مهني وهم مستقرون على ضفاف وادي حلمة»، و«الفواد فيقطنون جبال مغيلة»، أما بالنسبة لعروش «شقطمة فيقطنون في الغرب باتجاه سبيبة»[5].

وينتظم سكان السباسب العليا الغربية في شكل وحدات قبلية تنقسم الى برادع وكل بردعة تنقسم إلى مجموعة من العروش ويتكون كل عرش من مجموعة من الفرق وتتجزأ كل فرقة إلى مجموعة من الدواوير، والدوار الى مجموعة من البيوت أو الأسر الأبوية التي تمثل وحدة الانتاج الاساسية والتي يعهدها اعادة انتاج التواصل البشري للمجموعة تحت اشراف كبيرها[6].

1 - السعداوي (محمد فوزي) ظاهرة الأعيان المحليين في الأوساط القبلية من خلال قبائل السباسب العليا الغربية (1881 - 1939) أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 2001 - 2002 ص 42

2 - التليلي (محسن) الشيخ أحمد التليلي : حياته آثاره وإشعاعه شهادة الكفاءة في البحث [illegible] تونس 1987 - 1988

3 - السعداوي (محمد فوزي) مشايخ العروش في منطقة السباسب العليا الغربية (الفراشيش، ماجر، أولاد تليل) 1881 - 1914، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية تونس 1992، ص21

4 - العماري (محمد) السلطات الفرنسية وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1901 - 1935)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس 2001 - 2002، ص111.

5 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

6 - هنية (عبد الحميد) الملكية والأسرة عند بعض القبائل التونسية في بداية القرن الثامن عشر، الكراسات التونسية 1983، عدد 122/121

أما بالنسبة للجهة الغربية لمجال الفراشيش، فإن المجال الجغرافي لقبائل «الغرابة» يمتد بين وادي ملاق شمالا حتى اقليم الشطوط والصحراء جنوبا حيث تتخلله سلسلة جبال الأطلس (جبل النمامشة) كجبال قرقور وبورمان والدّحان وتونكلة ويلامس في جزء هام منه منطقة السباسب العليا للبلاد التونسية بواسطة جبل تمسيدة (1234م) والذي يرتفع باتجاه الشمال الشرقي ليكوّن جبل الشعانبي (1544م)، وبالتالي فإن مجال «الغرابة» يلامس الحدود الغربية لفضاء الفراشيش وكذلك فضاء أولاد بوغانم بقلعة سنان شمالا وفضاء الهمامة بمنطقة الجريد جنوبا، حيث يستقر أولاد سيدي يحي بن طالب شمال مدينة تبسة في منطقة ونزة والمريج وعين الزرقاء في حين تستقر جنوب مدينة تبسة قبائل العلاونة والنمامشة والبرارشة، إضافة إلى قبائل أولاد سيدي عبيد[1].

ونظرا لشساعة المجال فإن ملكية الأراضي مشاعة بين القبائل أي ذات ملكية جماعية[2]، ويجمع هذا المجال بين نظامين طبيعيين مختلفين، فالهضاب العليا في الشمال تتكون من مجموعة سهول شاسعة، تتخللها سلاسل جبلية مرتفعة تغطيها الغابات الكثيفة، مثل جبال الدير والدحان وجبال تونكلة الواقعة جنوب تبسة[3]، وتعد الأراضي الواقعة شمال مدينة تبسة أكثر خصوبة حيث تستعمل عادة لزراعة الحبوب[4].

أما المجال الواقع جنوب مدينة تبسة، فهو مجال شاسع ويتميز بمناخه الصحراوي ويضم بالخصوص المراعي الشتوية، ويشمل الأراضي الممتدة جنوب صفصاف الوسرة وبحيرة الأرنب وبئر العاتر، وينتهي بواحات نقرين وفركان وشط الجريد ووادي سوف في اتجاه الجنوب[5]، ويطلق «الغرابة» على المناطق التي يتوفر بها الماء مصطلحات محلية متعددة مثل «العقلة» و«البحيرة» و«الشبكة»، وهي مناطق يمكن تعاطي النشاط الزراعي بها[6].

1 - Benhima Yassir Et Pierre Guichard ; «de la tribu à la ville : un essai d'approche «régressive» de l'histoire du peuplement de la région de tébessa ; In *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* ; 20 Novembre 2009.

2 - Ibid ; Op.cit

3 - الناجري (الأزهر) القبيلة الولائية والإستعمار : أولاد سيدي عبيد والإستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس (1830 - 1890) مسار التفكيك وآليات المقاومة، الطبعة المغاربية للطباعة والإشهار تونس 2013، ص20.

4 - Benhima Yassir Et Pierre Guichard , Op.cit

5 - الناجري (الأزهر) القبيلة الولائية... مرجع سابق ص20

6 - المرجع نفسه والصفحة نفسها

بدوره فقد تميز نمط عيش قبائل «الغرابة» أسوة بجيرانهم من القبائل التونسية بالازدواجية اذ جمع بين الاستقرار والترحال الجزئي والذي غالبا ما يكون صيفا وشتاء وذلك بجمعهم بين النشاط الزراعي والرعوي[1]. بيد أن هذا المجال عرف بعد سنة 1830، نوعا من التفكك في نمط العيش نتيجة فصل المستعمر لمنطقة الهضاب العليا عن المجال الصحراوي، الذي أضر بعلاقة التكامل التي كانت قائمة بين هاتين المنطقتين الطبيعيتين[2].

ولئن عرفت القبائل التخومية، الفراشيش بالوسط الغربي للبلاد التونسية وقبائل أولاد سيدي يحي بن طالب بالشرق الجزائري حالة من التقارب نتجت عنها في كثير من الأحيان حالات تصاهر وقرابة دموية بين العروش[3]، فإن ذلك لا يعني بالضرورة سكونية هذه البنية القبلية أو جمودها، بل أن بنية القبيلة تظل مرتبطة بخصائص الوزن الديمغرافي وبالمتغيرات التي تطرأ على التحولات الطرقية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الطبيعية، وبذلك يصبح المحدد في هذه العلاقات وهذا المحيط بين القبائل ليس العلاقات الدمية والمناخ والتضاريس بل ميزان القوى الديمغرافي والصراع الاجتماعي السياسي حسب شروط وظروف العصر[4].

وبالتالي يمكن القول أن الفضاء الجغرافي والاجتماعي لقبائل الفراشيش وماجر يتحدد بعلاقاتهم بالسلطة المركزية والمحلية من ناحية، وعلاقاتهم ببعضهم (عموديا وأفقيا) من ناحية ثانية، وفي علاقاتهم بالقبائل المجاورة، أي القبائل التونسية والجزائرية من ناحية ثالثة، وهو ما يبين الملامح الأساسية الكبرى لقبائل الوسط الغربي فهي قبائل بين الترحال والاستقرار، إذ أن كل الوثائق تشير إلى الحركة المستمرة لهذه القبائل في اتجاهات عديدة من 1258هـ/ 1842 إلى 1883 وفي ذلك مؤشرات واضحة على الأوضاع المادية والعلاقات الاجتماعية والسياسية داخل هذه القبائل أو في علاقاتها مع مجالات جغرافية خارجية أوسع مع قبائل «الغرابة»، أو مع إفريقية، الهمامة، جلاص، الاعراض، الجريد، بني زيد، أولاد عيار، خاصة أن الحدود الإدارية والجبائية التي حاول دايات الجزائر وبايات تونس رسمها منذ القرن السابع عشر شمال وادي صراط لم تشمل المنطقة الواقعة جنوبه، فمجالات الوسط الغربي والجنوب الغربي لم يشملها ترسيم «الحدادة»، وبذلك بقي «الحد» بين المجالين غير واضح المعالم وقابلا للتمدد أو

1 - Benhima Yassir Et Pierre Guichard , Op.cit

2 - الماجري (الأزهر)، القبيلة الولائية... مرجع سابق، ص 21

3 - المرجع نفسه، «ان أولاد يحي من عمل تبسة مجاورون للفراشيش وبينهما النسب والاختلاط»

4 - جدي (أحمد)، «المجتمع والسلطة في تونس القرن التاسع عشر: الفراشيش (1861 - 1881)»، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 20/العدد 71 - 72، رغوان 1993، ص 362

التراجع حسب قوة القبيلة ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية داخل المجال وهو ما يؤدي غالبا إلى انتفاء الحدود لدى القبيلة، فحتى الاجراءات التي اتخذتها لجان رسم الحدود منذ أربعينات القرن التاسع عشر لم تمنع أولاد سيدي عبيد من مواصلة الانتجاع الدوري الذي كانت تمارسه بين المناطق الرطبة بهضاب تبسة صيفا، والمناطق الدافئة ببلاد الجريد شتاء[1]، وكذلك مواصلة القبائل التونسية الحراثة داخل المجال الجزائري[2].

ورغم علاقة حسن الجوار التي طالما ربطت قبائل الحدود الغربية التونسية بالقبائل الجزائرية، واستجارة هذه الأخيرة بالقبائل التونسية هربا من الحكم الفرنسي لعدة اعتبارات[*]، فإن العلاقة بين قبائل الفراشيش بمنطقة الوسط الغربي للبلاد التونسية وقبائل «الغرابة» أولاد يحي بن طالب الجزائريين بمنطقة تبسة طالما شهدت توترات كبيرة، حيث كانت الإغارة من الأعمال المتكررة بين القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية وهي بمثابة «عادة جارية بين العربان من الزمان القديم»[3] وهي من الأعمال التي كان يتعذر على السلطة المركزية للايالتين القضاء عليها أو «قطعها بالمرة من طباعهم، انما فيهم سجية من أصل الخلقة»[4]، على حد تعبير أحمد باشا باي، وان السلطة المركزية لكلا البلدين طالما دأبت على إصلاح ذات البين وذلك بـ «بذل الجهد دائما في اطفاء ما يقع بينهم، بمنعهم من النزول في غير وطنهم وتصبهم على رد ما يأخذونه»[5].

وبالتالي فإن حالة التنافر بين القبائل الحدودية أي بين الفراشيش وقبائل «الغرابة» بسبب الإغارة أو «الغورة» لم تكن محددا لحصر المجال، نظرا للواقع الاقتصادي للقبائل المرتبط بعمليات الانتجاع التي تستدعي ترحالا موسميا، أفشل كل محاولات التحيز السابقة للوجود الفرنسي[6].

1 - الماجري (الأزهر)، القبيلة الولائية... مرجع سابق، ص 27

2 - أرشيف السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 5، «رسالة من حاكم تبسة الكماندة ابن قالي الى محمد بن علي قايد الفراشيش بتاريخ 3 من ذي القعدة سنة 1275هـ/ 3 جوان 1859»

* وحدد عبد الكريم الماجري عدة أسباب كانت وراء هجرة الجزائريين إلى تونس حتى سنة 1857، منها الفرار من التجنيد في الفصائل، اضطرابات 1853، رفض البعض دفع الضرائب، الالتحاق بثورة 1852، هروب كامل القبيلة [illegible]. أنظر الماجري (عبد الكريم)، هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجوانية الى تونس (1831 - 1937)، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط1، 2010، ص87 - 88 - 89.

3 - أرشيف السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، وثيقة عدد 1، «كتاب صادر عن أحمد باشا باي أمير الايالة التونسية الى المسيو نالب قنصلية جنرال دولة الفرنسيين بتونس بتاريخ 21 جمادي الثانية 1258هـ/ 1842»

4 - المصدر نفسه

5 - المصدر نفسه

6 - Despois (J) , «Bordure Saharienne De L'Algérie Orientale» , In Revue Africaine 1942 , pp197-219.

2 - دور الاستعمار الفرنسي في تفتيت القبائل الجزائرية

مع تمركز الاستعمار الفرنسي بالجزائر(*) بدأت تتبلور وضعية جديدة بخصوص العلاقة بين المجالين (مجال القرابة، ومجال الفراشيش) بسيطرة الاستعمار الفرنسي على كامل الاراضي الجزائرية وامتداده الى تخومها الشرقية، حيث انتج وضعا جديدا داخل مجتمع القبائل الجزائرية، أين تفكك الاستعمار الفرنسي المجتمع القبلي الجزائري بشكل منظم، فعلى اثر استيلاء السلطات الاستعمارية على ما كان تابعا للسلطة الحاكمة القديمة شرعت في اصدار عدة قرارات وقوانين للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الأراضي[1]، كما سعت اثر انضمام العديد من الجزائريين الى المقاومة المسلحة التي قادها الأمير عبد القادر أو الحاج أحمد باي قسنطينة، الى وضع يدها على الاراضي التي تركها اصحابها والتحقوا بالمقاومة المسلحة، فأصدرت في الثاني من شهر ديسمبر 1840 قرارا يقضي بمصادرة الاراضي التي تغيب عنها مستغلوها لمدة ثلاثة أشهر[2].

كما أصدرت السلطات الاستعمارية بتاريخ 31 أكتوبر 1845 مرسوما ضمنت به حقها في مصادرة أملاك كل الذين يقترفون أعمالا عدوانية ضد الفرنسيين[3]، ثم اصدرت مرسوما آخر بتاريخ 21 جويلية 1846 يفرض على الأهالي توفير سندات ملكية لإثبات ملكيتهم للأرض، وإلا فإن الأراضي التي لا يستطيع المتسوغ اثبات ملكيته لها تتحول إلى أملاك الدولة[4]. ونظرا الى أن المراسيم السابقة عجزت عن توفير ما يستحقه الاستعمار من أراض فتوجهت الانظار الى أراضي العروش أي الاراضي الجماعية بترويج فكرة أن القبائل

---

* تركز الاستعمار الفرنسي في الجزائر سنة 1830 ببعض المدن الساحلية ثم سيطر على قسنطينة سنة 1837 التي كانت تحت حكم أحمد باي وفي سنة 1870 تمت السيطرة على جميع الاراضي الجزائرية.

1 - حوجة احمدان بن عثمان، المرآة تقديم وتعريب وتحقيق د.محمد العربي الزبيري، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 251.

2 - جاء في الفصل الثاني من مرسوم شهر ديسمبر 1840 ما يلي: «إن الذين يتغيبون ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الفرنسية يعتبرون وكلهم منسحبون أو انضموا إلى العدو فيفقدون بذلك أرضهم» انظر: الماجري (عبد الكريم)، مرجع سابق ص77.

3 - جاء في المادة العاشرة من مرسوم 31 أكتوبر 1845 ما يلي: «في المستقبل تطبق المصادرة على الاملاك المنقولة وغير المنقولة للسكان المحليين الذين - يقترفون أعمالا عدوانية ضد الفرنسيين أو القبائل الخاضعة لفرنسا أو يقدمون مباشرة أو مداورة مساعدة للعدو أو يقومون باتصالات معه

- تركوا الأراضي التي يستغلونها والتحقوا بالعدو» ويكون تاركا وملتحقا بالعدو كل من يغيب عن منزله لمدة تتجاوز الثلاثة أشهر من دون اذن السلطة الفرنسية» انظر: الماجري (عبد الكريم)، مرجع سابق ص 77.

4 - نفس المرجع، ص77.

تلك أراضي أكثر مما تحتاجه لنشاطها الاقتصادي، وهو ما ساهم في تقسيم المجتمع القبلي الجزائري وخصوصا القبائل ذات الأحجام الديمغرافية الكبرى، حيث خضعت قبيلة النمامشة (مثلا) كغيرها من القبائل، إلى استراتيجية التفكيك والتقسيم وإعادة التركيب عبر تجزئتها الى عدة مجموعات منفصلة عن بعضها مجاليا وإداريا وإلحاق بعضها الآخر بدوائر ادارية مختلفة، بعد أن تمت مصادرة أراضيها وإقامة الحجز على جزء كبير من ثروتها[1].

وضمن هذا السياق التجزئي تمت تجزئة هذه المجموعات بدورها إلى دواوير فوقعت المحافظة إداريا على تبعية عروش العلاونة[2] والبرارشة[3]، من النمامشة، الى دائرة تبسة، في حين وقع فصل عرش أولاد رشايش[4] عن القبيلة الأم، وإلحاقه إداريا بدائرة خنشلة[5]، ويأتي ذلك في اطار استراتيجية المؤسسة العسكرية الفرنسية التي كانت تعمل على تفكيك القبيلة وتجزئة مجالها، حيث أكد الضابط العسكري ريشارد (Richard) سنة 1845 على ضرورة فصل الدواوير عن بعضها البعض عبر الحواجز الطبيعية كالغابات والجبال والأودية، كما اقترح ضرورة وحفر خنادق حول كل زمالة وإحاطة هذه الخنادق بطوابي من التين الشوكي[6]، وبالتالي فإن سياسة انشاء الدواوير وحصرها ضمن مجال جغرافي محدد أدى الى تفتيت ملكية القبائل وانتزاعها منها، وقد ساهمت هذه السياسة الاستعمارية في انحلال المنظومة العقارية والاجتماعية التي يرتكز عليها المجتمع القبلي مما سهل عملية استلاب

---

1 - تعد قبيلة النمامشة بعروشها الثلاثة (أولاد رشايش، العلاونة، البرارشة) خلال منتصف القرن 19 حوالي 120000 نسمة، يتجمعون بين تبسة في الشمال وشط غرسة في الجنوب، ولئن تم توطين أولاد رشايش جنوب تبسة فإن العلاونة والبرارشة بقوا قاطنين حول تبسة، انظر: الماجري (الأزهر)، **القبيلة الولائية**.. مرجع سابق ص 92، وأنظر أيضا:

- Colette Establet : «Administration et tribu chez les Némemcha (Algérie) au XIXe siècle» : in : Revue de l'occident Musulman et de la méditerranée , n45 ; 1987.P25-40.

2 - يتكون عرش العلاونة التابع لدائرة تبسة من فرق أولاد شامخ، الزرادمة، أولاد سعد وأولاد المرة، الجلامدة والجدون أما قايد العرش فهو محمد الحفصي بن احمد الماجري(الأزهر)، **القبيلة الولائية**.. **مرجع سابق** ص94.

3 - يتكون عرش البرارشة التابع لدائرة تبسة من فرق الزرادمة، أولاد محبوب، بني وسايد أولاد صميدة أما قايد العرش فهو علي بن محمد بن عبد الواحد. الماجري (الأزهر)، **القبيلة الولائية**.. **المرجع نفسه**. ص93

4 - يتكون عرش أولاد الرشايش التابع لدائرة خنشلة من فرق أولاد زايد، أولاد ثابت، مقادة، أما القايد فهو علي بن رجب. الماجري (الأزهر)، **القبيلة الولائية**.. **المرجع نفسه**. ص 94.

5 - الماجري (الأزهر)، **القبيلة الولائية**.. **المرجع نفسه** ص 92 - 93.

6 - **المرجع نفسه** ص 113.

أراضي السكان سواء عن طريق البيع والشراء أو المصادرة(*)، وهي استراتيجية انتهجها الاستعمار لتفكيك المنظومة القبلية وإزالة الحواجز أمام عمليات بيع وشراء العقارات وتسهيل انتقال الملكية للمعمرين(1).

لم تكتف الإدارة الاستعمارية بمصادرة الأراضي وتضييق الخناق على القبائل الجزائرية فحسب، بل سلكت سياسة عنف ممنهج تمثل في التجويع الجماعي وسياسة الأرض المحروقة بإتلاف المحاصيل ومصادرة المواشي، وقد ذكر في ذلك أحد الضباط الفرنسيين مايلي :«لقد خلفنا في طريقنا حريقا مهولا، جميع القرى التي تعد حوالي مائتي قرية قد أحرقت، وجميع البساتين بما فيها من أشجار مثمرة قطعت(2)». وهو ما يؤكد فظاعة ووحشية الاستعمار تجاه القبائل الجزائرية، وذلك من خلال ارتكابه للعديد من المجازر في حق المدنيين العزل ولعل مجزرة مغارة الفراشيش خير شاهد على ذلك، فأثناء انتفاضة الطرق الصوفية سنة 1845، كانت قبيلة رياح التي شاركت فيها تقطن جنوب تنس فغزاها بليسي وحطم وأحرق كل ما في طريقه طبقا لسياسة الأرض المحروقة، وقد فرت القبيلة ناحية مغارة محصنة تعرف بمغارة الفراشيش(*) لها مدخلان جنوبي وشرقي، احتمت بها القبيلة وكان عددها أكثر من 1000

---

* لقد شملت عملية المصادرة 313 مجموعة قبلية فقدت على اثرها سبع قبائل أكثر من 30 ألف هكتار من أراضي الرعي التي ضمت الى املاك الدولة كما فقدت بقية القبائل 300 ألف هكتار من الأراضي الزراعية وشملت عملية المصادرة الاملاك الخاصة حيث تم اغتصاب 54461 هكتارا انتزعت من 1778 مالكا. تمكن 331 منهم من استرجاع املاكهم عن طريق إعادة شراء مقابل مبالغ مالية قدرت بـ 500 ألف فرنك. للمزيد انظر اللاجي (عبد الكريم) مرجع سابق، ص 84

1 - الهواري (عدي): **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830 - 1960)**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1983، ص78

2 - اللاجي (الأزهر) **القبيلة الولائية... مرجع سابق** ص181

* بعد انهزام جيش الأمير عبد القادر في معركة الزمالة في شهر ماي سنة 1843 أمام القوات الفرنسية بقيادة الدوق دومال ابن ملك فرنسا ثم في المعركة التي دارت بمنطقة «طاقين» الواقعة جنوب شرق قصر الشلالة اشتعلت المقاومة من جديد في أفريل سنة 1845 على يد الشاب بو معزة في منطقة الظهرة بعد أن تلقى الدعم الكامل من قبيلة رياح حيث تمكن بفضلها من هزم قبيلة سنجاس الموالية للفرنسيين والقضاء على الآغا الذي نصبته الادارة العسكرية على المنطقة ونتيجة لتوسع المقاومة حشدت القوات الفرنسية أكثر من 4 آلاف عسكري مدعمة بأكثر من 200 قومي (les Goumiers) (القومي هي تلك المجموعات التي قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتجنيدها من أهالي المنطقة ثم جعلت منها قوات اضافية أو تابعة لها مقابل أموال أو امتيازات) تقدمت نحو قبيلة أولاد رياح بهدف إخضاعها حيث انتهجت القوات الفرنسية سياسة الأرض المحروقة وهو ما أثار الرعب والخوف لدى القبائل حيث أسرعت النساء والأطفال وكذا الشيوخ للاختباء حاملين معهم كل أمتعتهم ومؤونتهم وحيواناتهم داخل مغارة تعود أولاد رياح على الهروب إليها في حال احساسهم بالخطر وكانت عبارة عن ملجأ طالما حمتهم من تسلط الجيش العثماني الذي كان يطل عليهم في مواسم الحصاد لأخذ محاصيلهم الزراعية والذي كان بدوره يفرض عليهم الضرائب والإتاوات بالقوة وحتى بالنهب والسلب. أما العامل الثاني الذي كان يدفع أولاد رياح للهروب إلى المغارة فهو أنها كانت بمثابة البرج المحصن الذي يبعد الأخطار عمن بداخله لسببين أولهما ارتفاعها عن الوادي بحوالي

شخص، فقام الجيش الفرنسي بعد أن عجز عن اقتحامها بجمع الحطب وإيقاد النار عند مداخلها مدة يومين وليلتين ما أدى الى إختناق وإحتراق من بداخلها(1).

ونظرا للعدوان الذي تعرضت له قبائل الشرق الجزائري اثر اكتساح الجيش الفرنسي للمنطقة الشرقية بما فيها مدينة تبسة سنة 1846، وتهديده للمجموعات القبلية المنتشرة في هذا المجال، فإن ذلك قد خلق نوعا من الرعب في صفوف السكان مما ولد حراكا بشريا كبيرا شهدته المنطقة تمثل في هروب جماعي من الغزو وإخلاء الأرض أمام المستعمر. وهو ما أدى إلى ظهور خلل بين الموارد الاقتصادية وحاجيات السكان الذين فقدوا الركيزة الأساسية للإنتاج، أي الارض ما دفع ببعض من الجزائريين الى الخروج من بلدهم في اتجاه الأراضي التونسية من ضمن عديد المجموعات القبلية الأخرى لاسيما العلاونة وأولاد الهمامي وأولاد الرشايش وأولاد خليفة تعبيرا عن رفضهم الطاعة للمستعمر والعيش تحت حكمه(2)، إما لاعتبارات اقتصادية أي ان بعض القبائل صودرت أراضيها، أو كذلك لاعتبارات دينية، فهنالك بعض النماذج من المهاجرين الذين رفضوا الإقامة في بلاد الكفر، مثل شيخ الزاوية الرحمانية ببسكرة الذي هاجر إلى نفطة بالجريد التونسي(3)، كما هاجرت مجموعات كبرى من قبائل الشرق الجزائري في اتجاه المناطق الحدودية مع إيالة تونس كقبيلة أولاد سيدي عبد الملك من أولاد سيدي عبيد وبعض العائلات الأخرى التي رفعت شعار الدين كسبب لهجرتها(4)، حيث دعت الطرق الصوفية، خصوصا

[illegible] 40 مترا ومن جهة ثانية لكونها مكسوة بالأشجار كما أن هنالك عاملا آخر يدخل في خانة المعتقدات [illegible] الدينية والقائلة أن المكان مقدس بحميه أحد الرجال الصالحين ببركاته.

[illegible] صبيحة يوم 18 جوان 1845 طوق الجيش الفرنسي المغارة وبعد أن عجز عن اقتحامها وإخراج من [illegible] بداخلها أمر بيليسي جنوده بجمع الحطب وتكديسه عند مدخلي المغارة الشمالي والجنوبي ثم أضرم النار [illegible] الله يقول أحد الجنود الفرنسيين في رسالة لعائلته: «... أبقيت النار مشتعلة طوال الليل... كنا [illegible] صيحات الرجال والنساء والحيوانات وكذا تصدع وتكسر الصخور المتفحمة التي كانت تسقط داخل [illegible] بفعل ارتفاع درجة الحرارة» وبعد انتهاء الحرقة دخول جنود الجيش الفرنسي يصف أحد الجنود [illegible] المشاهد المروعة التي رآها حيث يقول: «عند المدخل كانت الأبقار والحمير والخرفان مستلقية على [illegible] وكأنها في رحلة البحث عن الهواء النقي ووسط هذه الحيوانات كانت النساء والأطفال رأيت رجلا [illegible] ميتا لعائلته إمرأة تحتضن طفلا. في الأخير عددنا 760 جثة. للمزيد انظر: بن عاشور (عبد الكريم) [illegible] جريدة الجمهورية بتاريخ 5 جويلية 2010».

1 - اللاجي (الأزهر) **القبيلة الولائية... مرجع سابق** ص 182

2 - المرجع نفسه، ص183

3 - [illegible] (التليلي): **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 - 1939)**، منشورات كلية [illegible] الآداب والفنون والإنسانيات منوبة 2009، ط 2، ص 46

4 - اللاجي (عبد الكريم) مرجع سابق، ص 85

القادرية والرحمانية، القبائل الجزائرية إلى الهجرة إلى الايالة التونسية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر[1]، ويبدو أن هذه الدعوة نابعة من معطى ديني جهادي يأبى الخضوع والعيش تحت سلطة مسيحية، وربما محاربتها من الخارج.

فمع تغلغل الإستعمار الفرنسي دواخل البلاد شهدت عديد المناطق الجزائرية ثورات مناهضة للإستعمار، خاصة أن الطرق الصوفية آنذاك لعبت دورا بارزا في مقاومة الاحتلال وهو ما أدى إلى ظهور عدة ثورات من أبرزها ثورة الشريف محمد بن عبد الله المعروف بـ «بومعزة» في منطقتي الشلف والونشريس (1846 - 1847) وهو من أتباع الطريقة الطيبية، حيث استنفر القبائل والأعراش بمنطقة الظهرة والشلف والونشريس ثم اتسعت لتشمل نواحي أولاد خلال حيث وجدت من الزاوية المختارية وشيخها مختار بن عبد الرحمان مقدم الطريقة الرحمانية كامل الدعم والمساعدة[2].

وكذلك ثورة ناصر بن شهرة من الطريقة القادرية الذي بدأ يعد للثورة سنة 1846 وبعد اعتقاله سنة 1851، استمر في كفاحه ضد الاستعمار إلى سنة 1875 حين أرغمه باي تونس على مغادرة بلاده فاختار التوجه بحرا إلى بيروت ثم دمشق التي توفي بها سنة 1882[3]. وبذلك يمكن القول ان الطرق الصوفية ساهمت في تأجيج الثورات في الأوساط القبلية الجزائرية في أربعينات القرن التاسع عشر وهو ما يؤكده المؤرخ الفرنسي مارسيل إيميري بقوله: «إن معظم الثورات التي وقعت خلال القرن التاسع عشر في الجزائر كانت قد أعدت ونظمت ونفذت بوحي من الطرق الصوفية، فالأمير عبد القادر كان رئيسا لواحدة منها وهي الجمعية القادرية، ومن بين الجمعيات المشهورة التي أدت دورا أساسيا في هذه الثورات الرحمانية، السنوسية، الدرقاوية والطيبية»[4].

ونظرا للدعوة التي أطلقها أصحاب الطرق الصوفية الجزائرية للثورة ضد الإستعمار الفرنسي فإن تلك الثورات وجدت صدى لدى القبائل الجزائرية التي خرجت للتصدي للهجمة

---

1 - التليجي الأزهر، القبيلة الولائية ... مرجع سابق ص221.

2 - الحسني عبد المنعم القاسمي، الطريقة الخلوتية الرحمانية: الأصول والآثار منذ ظهورها إلى غاية الحرب العالمية الأولى أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، نقيمة (PDF) جامعة الجزائر 2008 - 2009، ص201. أنظر: www.google.com

3 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

4 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

الإستعمارية وهو ما ولد حالة من العصيان والثورة على المستعمر الفرنسي لدى «فرقة أولاد يقال من اللمامشة للفسدين في عمالة الفرنسين...، وانظمت لهم فرقة أخرى من اللمامشة يقال لهم أولاد العيساوي..»[1]، وقبائل أولاد يحي بن طالب المتاخمون لجبال الفراشيش.

إضافة إلى ذلك فقد قام بعض الجزائريين بالتسلل إلى التراب التونسي وتوليهم تحريض التونسيين على مقاومة الفرنسيين مدعين انتماءهم الى النسب الشريف، وتبين ذلك من خلال رسالة صالح بن محمد الدقي كاهية الكاف ومتولي الرقبة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار بتاريخ 3 محرم الحرام سنة 1277هـ/ 19 أوت 1860 والتي جاء فيها قوله: «... هو انه بلغنا يوم التاريخ جوابا من رجل اسمه محمد بن عبد الله البغدادي يدعي انه شريف طالب منا ان نعينه بحصان وغيرة من ءالة (كذا) الحرب لانه يريد ان يقاتل النصارى من ناحية الغرب وغلام احضر ومعه جواب من بعض مشايخ خمير تزكى لنا فيه انه اتاهم تلك الرجل المذكور ويريد الجهاد في النصارى وطلبو منا الاذن في ذلك..»[2]. كما نبه كاهية الكاف الباليلك من مدى استجابة القبائل الحدودية لدعوات محمد بن عبد الله البغدادي المحرض على الجهاد ومن مدى خطورة الوضع في الجهة، حيث أكد على «أنه لازال عند خمير ومجتمعين عليه اناس كثيرة والهم يجمعون في الاعراش ومرادهم الفساد مع الفرانصيص وانما تحريت البلاد بموجب ذلك وان ذلك كله من خمير وبني مازن، فاما خمير فإن حذرناهم واما من بني مازن فإن فيهم فرقتين يقال لهم المشارقة وهذيل قد ابلغوا بالفساد وكثر منهم الطغيان والتجبر وظهر لهم الطمع من كثرة الفساد ومن اجل فعلهم شاغبوا أكثر عروش الرقبة وطلبوا في الاعانة معهم في الجهاد مع هذا الرجل..»[3]

ولقد كانت المناسبات الدينية فرصة لحث الناس على الجهاد ضد النصارى حتى أن هجوم قبائل خمير على الفرنسيين تم بعد «أن اجتمعوا مرتين الأولى في زردة سيدي ماطر والثانية في الغد يوم 17 في زردة سيدي عبد الله جمال، وفي يوم 17 كانوا حاضرين نحو أربعة آلاف روح»[4].

---

1 - أ. و. ت. السلسلة التاريخية صندوق 212، ملف 241، الوثيقة عدد 92.

2 - المصدر نفسه صندوق 211، ملف 223 / 2، الوثيقة 17 و18

3 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 26 أنظر: «تعريب تلغراف من الجنرال حاكم عنابة الى المكلف بأمور دولة فرانسة بتونس بتاريخ 20 أغسطس (أوت) 1860».

ويبدو أن الفرنسيين كانوا متخوفين من عمليات التجييش التي كان هدفها تأليب القبائل الحدودية على النصارى حيث بات الهاجس الأمني من أولويات السلطات الاستعمارية التي كانت تقوم بإرسال مخبرين إلى المناطق الحدودية لرصد المحرضين على الجهاد وتبين ذلك من خلال تلغراف القنصل الفرنسي بالحاضرة إلى الوزير الأكبر بتاريخ 24 في ثاني الجمادي 1287هـ، والتي ذكر فيها «أن سكان العايش الكاينين بعد وادي مجردة طافوا تلك الجهة يستخبرون عن الأحوال فوجدوا شخصين احدهم طويل ازعر والثاني قصير ومليان كلاهما لابسين قشبيات حجاج وكشطاتهم خضر ويدعون انهم اشراف وتارة يتكلمان فيما بينهما بلغة غريبة ويشربون السيقاروا ويسيرون سريعا ويظهران تارة في المحرية وتارة عند أولاد علي ويسعون في التحيير على النصارى»[1].

وكنتيجة لذلك فإن السلطات الفرنسية كانت تسعى إلى دفع البايليك للقبض على المحرضين وذلك من خلال اخبار السلطات التونسية بأماكن اختفائهم حيث أعلمت «بأن نفرا يدعى الشريف محمد مزيان بن عبد الرحمان في سن الثلاثين...، كان سعى بالتحيير في عمالة الجزاير وفر منها بزوجتيه واخيه ونزلوا في زاوية سيدي ابراهيم بن احمد بقرب نفطه وفر معهم خمسة عشر رجلا وثمانية نسوة وانهم يترددون ما بين نفطة وتوزر»[2].

كما نبهت السلطات الفرنسية من تزايد عدد «المفسدين» الجزائريين بتونس وهو ما أكده القنصل الفرنسي «روسطان» في رسالته إلى الوزير الأكبر بتاريخ 21 اشتمبر (سبتمبر) سنة 1879، والتي جاء فيها قوله: «أنه يوجد بالعمالة التونسية ايضا مقدار وافي من المفسدين من اهل الجزاير...»[3]، خاصة بعد أن بات البعض منهم يحرض القبائل الحدودية على ضرب المصالح الاستعمارية في الجزائر حيث «أن انسانا يدعي الشرف نازل الان عند خمير وساع في حثهم على الفساد..»، كما أضاف «أن الشريف المذكور توجه في المدة الاخيرة للمكان المعروف بالبياضه بعرش اولاد سيدي طالب ومعه رفيق تظهر عليه هيئة المرابطين مع انه يخدم الشريف المذكور كأجير له وهو الذي يخاطب الناس باسم سيده ويحثهم على الهيجان وجل اهل المكان غير مكترثين لكلامه، ساكن هناك من العروش من هم على وفاق معه ويغريهم على التحيير بقوله إن جعل طريق الحديد مضر بمصالحهم وان المقصود منه الاستيلاء عليهم

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 39.

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 44 بتاريخ 12 شوال 1292هـ/ 1875.

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 57.

وإزالة حرثهم ولذلك فإن مقصدهم انما هو الابتداء بقتل المهندسين والمستخدمين الافرنج بطريق الحديد ثم خراب الطريق نفسه»[1].

ورغم حالة التضييق والمطاردة التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية على القبائل الجزائرية، فإن القبائل الحدودية التونسية كانت ترحب بجيرانها من الجزائريين الفارين وتجير المطاردين منهم وتوفر لهم الحماية، وهو ما خلق حالة من الاستياء لدى السلطات الاستعمارية، وقد عبر عنها وكيل الدولة التونسية في عنابة يوسف البقروا في رسالته إلى الوزير الاكبر خير الدين بتاريخ 21 فورار (فيفري) 1874 بقوله: «وما نخبر به سيادتكم العليه ان السيد الجنرال بعنابه توجع من جانب ناس العمالة التونسية في شأن ترحيبهم بالناس الذي (...) فروا من العمالة الفرانصاوية الذي (...) اخبرتكم عنهم قبل هذا وبلغه ان خمسون فارسا من العمالة المنصورة عرضوهم وفرحو بهم كثيرا»[2].

ويبدو أنه وكنتيجة لحالة العصيان والتمرد التي أبدتها القبائل الجزائرية المتاخمة للحدود التونسية ضد الإستعمار الفرنسي وخوفا ربما من إنضمام القبائل التونسية إليها وما قد ينجم عن ذلك من مشاكل مع السلطات الفرنسية، فإن المشير أحمد باي كان محتاطا كثيرا مما كان يجري على الحدود حيث بادر بمراسلة عماله في الجهات الحدودية بتاريخ جمادي الثانية سنة 1263هـ/ 1847 ونبههم وحذرهم من مغبة قبول أي من عروش «الغرابة» أو إيوائهم داخل المجال التونسي وقد خص في تنبيهه مشايخ عروش «الفراشيش وورغة والرقبة وأولاد بوغانم والزغالمه وشارن» والتي جاء فيها قوله: «إلى كل وال من ولات الستة عروش المذكورة ونوكد كتب منها بعد ذكر القايد والمشايخ والمزارقية والرجال الكبار من كل فريق وبعد فإنه بلغنا أن عرش أولاد يحي صدر منهم هرج في وطنهم ومحاربه فبادرنا إلى تحذيركم إذا أتاكم أحد منهم أو من غيرهم من العروش الغرب لا تقبلوه بناحيتكم وأطردوه غصبا ولو بالضرب وإياكم أن يمد أحدكم يده في شيء من المحاربه أو يتوجه إلى ناحية وإذا بلغنا وان احدكم مد يده في حرب أو ءاوى (كذا) أحد من عروش الغرب أولاد يحي أو غيرهم لا نعاقبهم عن ذلك إلا بالقتل والأخذ حيث خالفتم وهذا يؤدي إلى إزالة العافية وإيقاد نار الفتنة في (...) الأمة المحمدية فكفول السفهاء منكم وضعفاء العقول فإن العقوبة تعم

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 55، «تعريب من مسيو روسطان قنصل دولة فرانسا بتونس إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 استمبر (سبتمبر) 1879».

2 - المصدر نفسه، صندوق 211، ملف 223/ 1، الوثيقة عدد 33.

البري والبحر فاحذروا فتنة تفضي إلى تفككم فإن بيننا وبين دولة الفرنسيس المحبة والموافقه والمجاورة فإياكم ومخالفة ما أمرنا بحوها نحن حذرناكم ومن أنذر فقد أعذر والله يصلح أحوال بلاده...»[1].

ولئن عمل باي تونس على إغلاق البلاد في وجه القبائل الجزائرية الحدودية المقاومة للإستعمار، فإن السلطات الفرنسية عملت بدورها على تفكيك القبائل وضرب هويتها بما تحويه من تراث مادي ولا مادي، مما دفع العديد من القبائل المنتشرة حول بكارية والحويجات والماء الأبيض وصفصاف الوسر الى الالتجاء نحو فضاء الفراشيش المجاور لهم مثل الصخيرات وأم علي وفريانة وفوسانة وحيدرة، في حين كانت بلاد الجريد مثل نفطة وتوزر وواحات الشبيكة وميداس وتمغزة وكذلك أولاد بويحي وأولاد سلامة من الهمامة، الوجهة المباشرة لأولاد سيدي عبيد الجنوبيين للمتشرين أساسا حول عقلة الحرشان وبيتيتة وسوكياس وبوموسى وتغرين وبئر العاتر وجبل فوة، كما استقبلت جهة الجنوب الغربي للبلاد التونسية فرق أولاد الرشايش والبرازكة وأولاد خليفة من النمامشة، إضافة إلى قبائل وادي سوف ووادي ريغ، وهو ما أكده الضابط بيار كاستال بقوله أن : «أجزاء هامة من قبيلة النمامشة الكبرى رفضت الطاعة للمستعمر وهاجرت الى إيالة تونس»[2].

ويبدو أن حالة الخروج الجماعي للقبائل التخومية نحو مجال الفراشيش والهمامة ومنطقة الجريد التونسي سهلت المهمة أمام السلطات الاستعمارية التي قامت بجلب عديد القبائل من العمق الجزائري بعد أن صادرت أراضيها وتوطينها ببعض المناطق الحدودية مثل بكارية من ذلك أولاد يحي بن طالب أصيلو المريج، وأولاد خيار من سوق أهراس وأولاد ملول أصيلو عين البيضاء[3].

كما تعمد الاستعمار الفرنسي انتهاج سياسة التجزئة وذلك بفصله للدواوير عن بعضها البعض عبر الحواجز الطبيعية كالغابات والجبال والأودية، حيث اعتبرت الادارة الاستعمارية جبال تونكلة ودكارة وبورمان الواقعة جنوب تبسة حدودا طبيعية فاصلة بين بكارية والماء الابيض لبعث وحدتين اداريتين منفصلتين عن بعضهما البعض، ولم يقتصر المستعمر على

1 - المصدر نفسه صندوق 212 ملف 241، الوثيقة عدد 49.

2 - المدني (الأزهر) القبيلة الولائية... مرجع سابق ص 185.

3 - المرجع نفسه ص 121.

الحدود الطبيعية فحسب بل رسم حدودا وهمية لا تستجيب في كل الحالات إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه المجموعات»[1].

ويبدو أن الاستعمار الفرنسي بتفتيته للقبائل الجزائرية وتوطينه للمجموعات القبلية التي وقع ترحيلها من مواطنها الأصلية على التخوم الحدودية كان هدفه من وراء ذلك استعمالها فيما بعد كحاجز بشري وحارس للمجال في مواجهة القبائل الحدودية التونسية، وفعلا فقد استخدم المستعمر هذا الخليط البشري المتنوع في مواجهة الفراشيش والهمامة والفرع الحمادي من أولاد سيدي عبيد، ويمكن اعتبار عملية التوطين الحدودي للقبائل سياسة عامة اعتمدها المستعمر في الجزائر حيث قام بتوطين أولاد سيدي يحي بن طالب[2] بالمريج، الذي يقع غرب قلعة سنان، على سبيل المثال لمواجهة قبيلة أولاد بوغانم التي هددت في العديد من المناسبات الوجود الفرنسي بالجزائر[3]. وهو ما أكده ليون روش في رسالته إلى الباي بتاريخ 26 جانفي 1861 محملا في ذات السياق بعض العروش الحدودية مسؤولية ما يحصل على الحدود من تجاوزات متهما بعضها بإختلاق الهرج والفوضى على الحدود والتي جاء فيها قوله : «أنا متحقق أن مراد جناب الباي دوام خلطه المودة وحسن المجاورة وانما الدولة التونسية لم تجد الاعانة على ذلك من جهة قيادها ونحن الآن مرتاحين من أولاد بوغانم لأن أولاد سيدي يحي بوطالب نازلين على طول جميع الحدادة التي من جهتهم وأولاد سيدي ناجي من الفراشيش لم يتدخلوا كثيرا في الغارات التي تقع في عرشهم والغالب من أولاد وزاز هم الأكثر غارا وخصوصا الزغابة والروايح والصّبابكية»[4].

1 - المرجع نفسه ص155.

2 - كان أولاد سيدي يحي بن طالب مستقرين بين ونزة والمريج وكانوا يدرسون القرآن في زاوية سيدي طالب وزاوية سيدي يحي لازالت توجد الى اليوم لكن الاستعمار الفرنسي فرض سياسة تقسيم الأراضي بعد تعداد سكان الدواوير وقبائلهم تطبيقا للقانون المشيخي الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863. الذي يدعو إلى تقسيم الأراضي حسب القبائل والدواوير ومن خلال التعداد الذي قامت به السلطات الفرنسية فإن قبيلة أولاد سيدي يحي تكونت من أربعة دواوير وهي: دوار مرسط. دوار المريج. دوار قوراي. دوار بن كفيف وبناء على ذلك تتكون قبيلة أولاد سيدي يحي من 13 عرشا بعد تقسيم القبيلة إلى دواوير والر صدور القرار المشيخي بتاريخ 24 أفريل سنة 1863 وهي: الهمايلية الطوالبية بلالة العارسة المرازقة معاليم. الخنافسة البطايشية الهرايسية العبانة أولا بريك أولاد مبقه. ورقله. انظر :

www.google.com «Les Subdivisés En Fraction De Ouled Sidi Yahia Ben Talebs»

3 - Monchicourt (Ch) ; La région de haut tell en tunisie ; le kef ; teboursouk ; maktar ; thala ; essai démonographie géographique ; Paris , a , colin ;1913 ; p290.

4 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 232، الوثيقة عدد 16. «رسالة من قنصل جنرال دولة فرانسا بتونس ميسيو ليون روش إلى الباي بتاريخ 26 يناير (جانفي) 1861 / الموافق لـ 14 رجب 1277هـ»

وبالتالي يمكن القول أن السياسة الاستعمارية فرق تسد التي اعتمدتها السلطات الفرنسية تجاه القبائل الحدودية خلقت نوعا من الشك والريبة بين الفراشيش وجيرانهم من «الغرابة»، كما يمكن القول أن سياسة التحيز المجالي التي بدأت فرنسا في تفعيلها على أرض الواقع ساهمت في اذكاء الصراعات القبلية والعروشية، بعد أن أصبحت عروش أولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة وأولاد سيدي عبيد والفراشيش في حالة تنافر وصراع دائم من أجل التحيز والسيطرة على الأرض والتي باتت تشكل محور الصراع في المنطقة الحدودية بين الإيالتين، حيث استطاعت فرنسا أن تشغل هذه القبائل في خلافات جانبية من أجل تحقيق مصالحها الإستعمارية في الجزائر.

II - المحاولات الفرنسية الأولى لتحديد المجال بعد احتلال الجزائر

لم يستطع البلاط الحسيني في تونس والدايات الجزائريون فرض سلطتهما على المناطق التخومية وبقي مفهوم الحدود قبل مرحلة الإستعمار الفرنسي للجزائر يكتنفه «التلاشي» بين سلطتين سياسيتين لم تستطيعا فك علاقات التواصل والتكامل بين العناصر الاجتماعية المكونة للمجالين الجزائري والتونسي ممثلة في القبائل التخومية التي ظهر ترابطها وانسجامها على مجال شاسع وغير محدود، حيث أن عملية تحديد التخوم كشكل من أشكال تحيز المجال بقيت بالنسبة للسلطتين المركزيتين التونسية – الجزائرية محصورة في إطار تأمين استخلاص الجباية في كلا الإيالتين، هذه العملية التي كانت تعسر كلما تم الاقتراب من التخوم، حيث كانت توجد بعض القبائل التي أهم ما كان يربطها بالأرض الماء، والمرعى، إذ كانت تعمد إلى الاحتماء بالمجال المجاور كلما اشتد طلب الأداء، ولم يكن للحدود بين الإيالتين وجود كبير في ذهنية هذه القبائل.

وحتى المجال الترابي التونسي لم تكن له مكانة كبيرة في وجدان سكان التخوم الغربية، وإن وجدت لدى بعض القبائل التي كانت تقوم بدور في حماية المنطقة الحدودية فهي مقابل اعفائها من الأداء أو جزء منه مثل قبائل خمير[1]، وبالتالي فإن هذا الدور لم يكن من موقع الانتماء إلى مجال البلاد التونسية بقدر ما كان من موقع الانتماء إلى مجال حدودي كانت

1 - بن سليمان الفاطمة: «مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن التاسع عشر من التخوم الى الحدود ومن المخزن إلى الدولة». روافد 1999 - 2000 ص 17 - 18.

تربطه علاقات اقتصادية مع غرب التخوم استطاع بعض المشايخ المتنفذين السيطرة عليها والماشي إتاوات على البضائع المتبادلة والمارة عبر أسواقها[1].

وبذلك يمكن القول أن مشروع الرسم الحدودي الفرنسي للمجالين التونسي والجزائري الفرنسي نابع من الهاجس الأمني الذي ارتبط بواقع المنطقة الحدودية في الفترة الممتدة بين 1830 و1881 والذي كان سببا وراء التدخل الفرنسي في المجال التونسي المجاور لفرض خط فاصل اصطدم عند تطبيقه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأهالي في المناطق الحدودية[2].

1 - تمركز الاستعمار وإثارة مسألة الحدود

عمدت السلطات الفرنسية إلى إثارة مسألة الحدود بين المجال التونسي والمجال الجزائري، إذ حاولت ربط علاقات تحالف مع البلاط الحسيني للاستعانة به لفرض سيطرتها على المجال الجزائري المتاخم لمجال الإيالة التونسية، حرصا منها على أهمية التعاون معه لتسهيل عمليات إلحاق المقاطعات المتاخمة لمجاله (منطقة قسنطينة – سوق أهراس...) من خلال الحد من نفوذ القبائل الحدودية الجزائرية في ظل انعدام حواجز تامة تضبط تحركاتها، وهو ما عبرت عنه المعاهدة التي وضعت بين سنتي (1830 – 1831) بين السلطات الفرنسية ممثلة في الجنرال «كلوزال» (Glauzel) من ناحية وحسين باشا باي تونس من ناحية ثانية[3]، لكنها «مغامرة» ما لبث أن أعلن فشلها بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية الموافقة على نص المعاهدتين المتعلقتين بقسنطينة ووهران كما ترتب عن هذا الموقف إعفاء الجنرال كلوزال من

1 - المرجع نفسه. ص 20

2 - لقد ذكر رئيس الحكومة الفرنسية «ليون قمبطة» (Léon Gambetta) في خطابه أمام مجلس النواب حول تطور المسألة التونسية ما يلي: «إن لفرنسا مصلحة لوضع حارس على البوابة الشرقية لمملكتها الإفريقية الكبيرة: بواب يقظ

«Voir à la porte orientale de sa grande possession africaine, un gardien, un portier vigilant»

الاقتباس من كتاب

- Mayeur (Jean-Marie) , Léon Gambetta, la patrie et La république, Paris Fayard : 2008 p 381.

انظر التليلي مرجع سابق. ص 11.

3 - تمثلت المعاهدة (المغامرة) في توقيع كلوزال (Glauzel) والباي الحسيني معاهدة يتم بمقتضاها تعيين بايين تونسيين أحدهما على بايليك وهران والآخر على بايليك قسنطينة مقابل الاعتراف بخضوعهما للحماية الفرنسية. انظر: التميمي (عبد الجليل)، «مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831» المجلة التاريخية المغربية عدد 5 جانفي يناير 1976 تونس ص 5 - 19.

مهامه[1]، واضعة بذلك حدا للتعاون الفرنسي الحسيني في وقت سعت فيه السلط الفرنسية لفرض نوع من النفوذ عبر تأمين تواجدها في الموانئ وما حولها[2].

ولئن كان الخيار الأول بالنسبة للسلطات الفرنسية عدم الخوض في مسألة الحدود تجنبا لإثارة إشكال مع الحليف الحسيني إلى حين تمكنها من فرض سيطرتها العسكرية التامة على المنطقة المتاخمة لمجال الايالة التونسية، فإن ذلك الخيار سرعان ما انتهت دوافعه بعد ظهور العامل الأمني كمؤثر في الموقف الفرنسي، بعد اصطدامه بصعوبة السيطرة على المجال المكتسب والذي ارتبط أساسا بالمنطقة الحدودية مع تواتر عمليات الإغارة التي رأت فيها فرنسا محاولات غير مباشرة من البلاط الحسيني لفرض سيطرته على المجال التخومي[3].

وتطور هذا التوجه بعدما بسط الاستعمار الفرنسي سيطرته على كامل التخوم الشرقية للجزائر، وقد مثلت أحداث 1259هـ/1843 وما عرفته من أعمال نهب طالت عديد الأماكن التونسية على طول الشريط الحدودي للمنطقة الغربية[4]، مناسبة للضغط على الباي ليقبل فتح مفاوضات حول مسألة التحديد وقد اصطدم الأهالي بالقوة العسكرية الفرنسية التي نهبت ما لديهم وأحرقت محصولاتهم واجتاحت ضياعهم وقتلت من قتلت منهم وقد

---

1 - لقد أثار ما قام به الجنرال (Glaszel) حفيظة السلطات الفرنسية التي رفضت المعاهدة وفي ذلك كتب وزير الحربية إلى الجنرال (Glaszel) مستنكرا ما قام به ما يلي: «وجب علي أن ألفت انتباهكم إلى الحسار التي ستنجر عن هذه المعاهدة ومن ذلك الإسراع في هذه المسألة ومعرفة ما إذا ستقرر البقاء نهائيا في الجزائر أم لا وفي حالة بقائنا فإننا سنعمل بالتأكيد على الاحتفاظ بثمرة نصرنا. إننا لو درسنا بنود هذه المعاهدة فسنلاحظ تنازلا كاملا لحقوقنا لفائدة تونس». انظر: المرجع نفسه ص 12

2 - تاركة مهمة تسيير المواطن إلى أعيان من الأهالي يعترفون بسيادتها ويطبقون السلطة باسمها كما هو الشأن مع الباي أحمد باي قسنطينة. انظر: أ و ت. السلسلة (A) - صندوق 204 ملف رقم 1 وثيقة رقم 1، بعنوان Mémoire de M Canizoli بتاريخ 13 نوفمبر 1952 ص 11.

3 - تطور الأمر إلى تهديد بعض القبائل التونسية بحصار القبائل التي خضعت إلى النفوذ الفرنسي بل واقتربت الإيالة التونسية بتاريخ 10 نوفمبر 1839 اقترابا خطيرا من القالة: المصدر السابق ص 11.

4 - قام الجيش الفرنسي بحملات عنيفة ضد قبائل الحدود الغربية راح ضحيتها العديد من الأهالي كما قام بسلب القبائل المتضررة كل ما لديها من خيام بما فيها من الأثاث والحلي والنقود كما صادروا حيواناتهم وملابسهم ونهبوا الزوايا كما قاموا بحرق محاصيلهم من القمح والشعير. انظر: شهادة «إغارة بعض عساكر فرانسيس على أنفار من أولاد حرير بجهة رقبة أولاد سديرة عمالة تونس بتاريخ يوم الخميس الحادي عشر من شهر جمادى الأول 1259هـ/1843م بمحل يعرف بوشهيون الكائن ببحيرة رقبة أولاد سديرة من تراب الوطن التونسي مرفوع إلى أمير المؤمنين أحمد باشا باي بتاريخ أواخر ثاني الجمادى من عام 1259هـ». انظر أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 232 وثيقة رقم 110.

انظر أيضا: المصدر نفسه وثيقة عدد 111 «شهادة إغارة عساكر الفرنسيين على أولاد علي أواخر جمادى 1259هـ/1843 مرفوعة شكوى إلى أحمد باشا باي بتاريخ أواخر جمادى من عام 1259هـ/1843».

وأيضا: المصدر نفسه وثيقة عدد 114. نازلة إغارة المحلة الفرانساوية على عرش الفراشيش عام 1259 هـ. إغارة عساكر الفرنسيس على عرش أولاد علي يوم الأحد الخامس والعشرون من شهر جمادى الثاني 1259 هـ.

وصل الأمر بمحلة أحد الضباط الفرنسيين ويدعى كينيني وأثناء حملته على عرش أولاد علي من الفراشيش سنة 1259 هـ / 1843، أن استخرجوا لهم من مغاير أهلهم ثلاثين رقبة وحرقوهم بالنار[1]، كما اجتاحوا لهم خمسة وثلاثين سالية مبلورين قمحا ومسطورة ويقول[2]، وأيضا حرق لهم وقدر ستمواشي (كذا) مبلورين قمحا وصاروا رمادا وبداخلهم الدرين شعيرا محروقين بالنار...»[3].

ونتيجة لتباين وجهات النظر حول الحدود فقد ساهمت عمليات المد والجزر في قيام نزاعات ترابية مست كامل الشريط الحدودي، ففي المنطقة الواقعة جنوب وادي سراط ما فتئت السلطة المركزية في تونس تتلقى شكاوى من المجموعات القبلية حول التعديات الواضحة للقبائل الجزائرية المدعومة من الفرنسيين وهو ما تبينه رسالة محمد بن قعيد بن سالم إلى مصطفى خزندار والتي جاء فيها: «ليكن بمعلومكم هو أن لنا ثمانية دواور فراشيش النازلين بخيامهم بتراب مولانا نصره الله الذي به الفراشيش قد فزع لهم حاكم تبسة أولاد يحي بن طالب والمامشة (كذا) وغار عليهم وأخذهم أخذة رابية وفي دعواه أنهم في تراب الغرب والحال أنهم في تراب سيدنا...»[4].

ولم يكن هذا الوضع القائم ليشكل مصدر قلق للسلطة المركزية في تونس، فالتحديد الترابي لا يمثل هاجسا بالنسبة لها ما دام معنى السيادة لا يتجاوز مدى قدرته على استخلاص الجبي ووصول محلة الباي إلى أبعد مكان ممكن، وهو معطى يتناقض تماما مع مفاهيم السيادة بالنسبة لفرنسا والتي تقتضي مجالا ترابيا محددا تستطيع أن تمارس فيه نفوذها[5].

---

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 212 ملف 232. الوثيقة عدد 114. خلال عمليات ضبط الحدود التي شملت المنطقة شمال وادي مجردة شكل مجال عرش أولاد علي الذي انقسم إلى جزئين جزء في الجزائر وجزء في تونس) كان هذا المجال سببا في اندلاع عدة نزاعات ترابية وشكاوى من عروش تونس من أولاد علي إلى الباي من تعديات الفرنسيين: انظر «نازلة إغارة المحلة الفرانساوية على عرش الفراشيش عام 1259 هـ» إغارة عساكر الفرانسيس على عرش أولاد علي سنة 1259هـ.

2 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 114.

3 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 114

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 4. رسائل في شأن غارة حاكم تبسة على الفراشيش «رسالة إلى مصطفى خزندار من محمد بن قعيد بن سالم بتاريخ ربيع الأنوار 1275 هـ.

5 - مطبطبي مرجع سابق. ص 18.

2 - محاولات التحيز الفرنسي لضبط حدود المجال

ظل سكان المنطقة الحدودية بالسباسب العليا وسكان نواحي تبسة يعيشون في حالة تواصل دائم في معظم الأحيان إذ كانت تربطهم شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، تتجاوز كل محاولة تحيز فرنسية تدفعها الأغراض المعاشية مثل عمليات الانتجاع في منطقة السباسب خاصة لما يعصف الجوع بالقطيع ويرتفع ثغاؤه يتفقد الرحل ومربو الحيوانات الصواب وتتفي الحدود عندهم[1]. أو في التحول للقيام بالنشاط الزراعي في منطقة الهضاب العليا كما هو الشأن بالنسبة لقبائل الفراشيش[2].

ويبدو أن السلطات الفرنسية قبلت ذلك على مضض، لوعيها أن الدافع وراء ذلك هو معاشي بالأساس، تجنبا لأي مصادمات مع القبائل الحدودية هي في غنى عنها، وأن ما يحصل بين القبائل من إغارة وتجاوز لهذا المجال أو ذاك لايعدو أن يكون سوى حوادث عادية يمكن تجاوزها وضبطها مع مرور الوقت وهو ماعبر عنه أحمد باشا باي أمير الايالة التونسية في رسالته الى القنصل الفرنسي بتونس والتي جاء فيها : «...وانما داب الحكام الوقوف وبذل الجهد دائما في إطفاء ما يقع بينهم (القبائل) من ذلك بمنعهم من النزول في غير وطنهم وغصبهم على رد ما يأخذونه وحراستهم من أسباب ذلك بحيث لا يسهل لهم الحاكم هذا الأمر ولا يضمر لهم حماية هذه هي السياسة المالوفة في اصلاح احوالهم بالمراد ان تعرف جناب الجنرال بذلك ليكون عونا لنا بضبط من لنظره ونحن نضبط من في ترابنا وذلك بمقتضى الوفا بحقوق الجوار من الجانبين وعرفه أن هذه السير عادة في العربان بحيث لا يهوله أمرها ولايتوقع منها فساد أو ولا غيارا ان شاء الله تعالى»[3].

بيد أن ذلك لم يثن السلطات الفرنسية التي كانت على ما يبدو قد كثفت من مساعيها لدى الباي من أجل ترسيم الحدود بين الإيالتين وفعلا فقد وجدت مطالبها صدى لدى السلطات التونسية حيث أن هنالك أشغالا طبوغرافية قام بها الفرنسيون من سنة 1842 حتى

1 - التليلي (الأزهر)، القبيلة الولاية، مرجع سابق ص 28

2 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 5 «رسالة من حاكم تبسة الكماندو ابن فالي إلى محمد بن علي قايد الفراشيش بتاريخ الثالث من ذي القعدة سنة 1275 هـ، الموافق لـ 3 جوان 1859م».

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 1، «كتاب صادر عن أحمد باشا باي أمير الايالة التونسية إلى دشنو نائب قنصلية جنرال دولة الفرنسيين بتونس بتاريخ 21 جمادي الثانية 1258 هـ/ 1842».

1848 انتهت إلى رسم خريطة وافق عليها أحمد باي في أواخر 1846 أثناء زيارته لباريس[1]، وبناء على علامات حدودية قام بوضعها الجنرال راندون بين عامي 1844 و1846[2].

ورغم تطمينات السلطات التونسية بضبط الحدود فإنها لم تجد صدى لدى نظيرتها الفرنسية - الجزائرية، وهو ماعبر عنه السيد علي الليقر قيطان الصبايحية المتولي أمور تبسة والوطن القبلي بتاريخ 10 شوال 1269هـ الموافق ليوم الأحد 17 جويلية 1852 في كتابه إلى السيد قضوم بن محمد قايد ماجر والفراشيش والذي جاء فيه مايلي : «كان بلغنا أعز الله بكم وذكركم لنا فيه أن الأوجاق مستوية والوطن في مثل وطن واحد فلتعلم يا محبنا هذا الكلام عندكم ما يكون إلا باللسان في الطاعة والاتباع...»[3].

حيث أن تكرر حوادث الإغارة والسرقة بين القبائل الحدودية ولد حالة من اللاأمن بين الطرفين الى حد تشكيك السلطات المتولية لأمور تبسة في قدرة قياد الفراشيش في ضبط القبائل الحدودية واخضاعها لسيطرتها، وهو ما عبر عنه علي الليقر في كتابه إلى قضوم بن محمد والذي جاء فيه قوله: «أولاد سيدي يحي بن طالب يطل عليهم سراح الطرف وكل ليلة الفراشيش يطلون على واد مطرف وماتوا منهم ثلاثة رقاب وفي ليلة راحوا ثمانية من الإبل وفي ليلة زوج من الخيل وكل يوم يشتكون إلينا حتى قدوا من فساد الفراشيش وعملوا هاته الواقعة (غارة) ولم نرضيها منهم وجردت السعي (الغنم) وانتم كان عندكم طاعة وحكم تردوا ماضاع لهم وسعي الفراشيش يكون راجع بالتمام وان انتم تحاوتتوا ولم تقدروا على رد المظالم فنحن لا نرضوا رعيتنا يضيع سعيهم ونحرصوا على عقابهم لأجل المغير وأنا ما كلمتك هذا الكلام إلا عاينتهم في الضرر الكبير»[4].

وبالتالي يمكن القول أن حالة الانفلات الحاصلة على طرفي الحدود حتمت على السلطات الفرنسية القيام بإجراءات من شأنها أن تبين الحدود بشكل دقيق وتفصل بين مجالي الإيالتين

:hicourt (Ch) , «La Frontière Algerio-Tunisienne Dans Le Tell Et Dans La Steppe.» In Revue Africaine, 38, P31-59.

rouch (T) , «Pouvoir Et Souverainnete Territoriale La Question De La Frontière Tunisio-Algerienne ned Bey» , Actes Du Premier Congrés D'histoire Et De La Civilisation Du Maghreb , Tome Deux , 9 , P205 .

3 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 2.

4 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

لذلك قام الجنرال الفرنسي راندون برسم تحديد للمجال والذي على أساسه تم رسم خريطة حتى (CAP ROUX) تونس سنة 1857، حيث تم وضع علامات متواصلة من كاب رو بعض الكيلومترات جنوب حنقة للوحد شرق تبسة ثم تم بعد فترة من الانقطاع وضع علامات جديدة حول الماء الأبيض وسلسلة قريانة، لكن الترسيم لم يشمل بقية المناطق من السباسب حتى الصحراء[1].

وعندما أصبح راندون وزيرا للحرب أمر انه من واجب فرنسا أن لا تخسر هيمنتها وبالتالي تحافظ على المنشآت الصناعية (ويقصد بذلك منجم كاف الطبول) وتثبت مصالحها الديوانية، في الاثناء كان الباي مصمما على مساومة فرنسا بإعادة رسم الحدود حتى وادي الزين خلافا للخرائط الطبوغرافية التي وضعها الجنرال دعاس سنة 1851 والتي ترسم الحدود في جبل حدادة، ورغم الاختلاف الحاصل بين الديبلوماسيين والعسكريين، فقد توصل السفير محمد بن عياد الى فض النزاع حول المنجم لصالح المستغلين لكن مرض الباي وإهانة المفاوض التونسي تركا مسألة الحدود معلقة حتى أن مشروع 6 أوت 1852 «مات في المهد، رغم انه تم الاشتغال عليه في كنف التوافق[2].

وبالتالي يمكن القول ان رسم الحدود التي تم وضعها بين جبل غرة من الشمال حتى فج الموحد جنوبا عملت على الفصل بين القبائل التونسية : وشتاته، أولاد سديرة، الخماسه، شارن، أولاد بوغانم، رغالمة، والفراشيش من جهة والقبائل الجزائرية : الشبابنة، أولاد ضحي، حناشة وأولاد يحي بن طالب[3] من جهة أخرى، وقد تيسر لنا وجود وثيقة بدون تاريخ تبين لنا أسماء مناطق جهات التحديد من الشمال الى الجنوب بين تبسة ومنطقة الوسط الغربي وهي : «القريطسه، ابو ربعيه، الكويف، عين الباي، عين الشجرة، فج الموحد، بحيرت بن قاليه، بير تمر والزيت، واد بودرياس، عين ام علي، حنقة الصفصاف، وادي ام القصب، المهاله، باطن الفج، وادي الصلب، بير منصور، عكلة الرميثه»[4].

1 - Monchicourt ; «La Frontière Algerio-Tunisienne..» ; Ibid Op cit. P31-59

2 - Bachrouch ; Ibid Op cit P205.

3 - Ibid Op cit P205.

4 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212، ملف 229، الوثيقة عدد 121، دون تاريخ، «بيان اسام جهات الحدادة الفاصلة بين تونس وتبسة».

بدوره فقد وجد الجنرال «روندون» طريقة ذكية للحد من تنقلات القبائل التونسية إلى المجال الجزائري للحراثة والحصاد وذلك بفرضه مبدأ «خضوع الأرض لا الفرد للمجبي» ويبدو أن السلطات التونسية لم تستسغ ذلك في بادئ الأمر وهو ماعبر عنه محمد باشا باي في خطابه إلى القنصل الفرنسي بتونس بقوله : «أما بعد فإنه أتانا مكتوب من قايد أولاد وزاز من الفراشيش مضمونه أن حاكم تبسة خاطب ولاد وزاز بطلب الحكر على فلاحتهم المبذورة بأرضنا وتوعدهم بالأخذ..»[1]، واعتبر الباي ان ذلك لايعدو كونه عملا فرديا قام به حاكم تبسة دون تدخل فرنسي في المسألة وذلك بقوله : «ونحن وإن تحققنا أن مثل هذا لا يقع من أعيان الحكام هناك انما المراد علمهم بذلك ليقع النهي منهم على أمثال هذه النوازل..»[2]، وبالتالي فقد أصبحت القبائل الحارثة في عمالة الجزائر الفرنسية مطالبة بدفع «اللزمة»[3]، أي بدفع ضريبة الحكر على الأرض إضافة إلى ضريبة العشر على الصابة[4]، حيث باتت عملية تحديد التخوم كشكل من أشكال تحيز المجال في إطار تأمين استخلاص الجباية من طرف الماسكين بالحكم في كلا البلدين، وهو ما كان «شأن الفراشيش الحارثين»[5] بعمالة الجزائر، حيث كانوا مطالبين بـ «خلاص اللزمة، على كل جابة عشرة دورو وثلاثة فرنك وزوج صوردي»[6] الى حاكم تبسة، بناء على أوامر من الجنرال الفرنسي بقسنطينة، وإن رفضوا ذلك فإن زرعهم مهدد بالإتلاف من طرف السلطات وذلك «بتسريح المواشي (الدواب) عليه لتأكله»[7].

ولم يكتف حاكم تبسة بفرض ضرائب على قبائل الفراشيش أثناء الحرث والحصاد بل أن ذلك تعدى إلى التنبيه على قياد المناطق الحدودية بضرورة إجلاء «بيوت» و«دواوير»

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212، ملف 232، الوثيقة رقم 3 «كتاب من المشير محمد باشا باي صاحب المملكة التونسية إلى العمدة مسيو روش المكلف بأمور الدولة المعظمة (كذا) الفرانسوية وقنصل جنرال بحاضرتنا تونس بتاريخ قعدة الحرام (ذي القعدة) 1275هـ/ 1858».

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 3

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 5

4 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 6، «رسالة من حاكم عرب تبسة إلى فرحات قايد وحاكم بلد الكاف بخصوص بيوت من الفراشيش ادعى أنهم نزلوا خارج حدهم بتاريخ 2 أكتوبر 1858».

5 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 5، «رسالة من حاكم تبسة الكماندة ابن قفالي الى محمد بن علي قايد الفراشيش بتاريخ 3 من ذي القعدة سنة 1275هـ/ 3 جوان 1859».

6 - المصدر نفسه

7 - المصدر نفسه

«الفراشيش من تراب «الغرابة»، والتي جاء في أحدها «من الواجب أعلامكم هو أن خمسة وعشرين بيتا من الفراشيش نازلين في ترابنا جهة الماء الأسود وحرثوا فيه لكن إن هذه الأرض ليست هي من حدكم الشرق، نعلم محددا لابد بوصول كتابنا إليكم تأمرهم بالرحيل إلى وطنهم ولا تجبهم يدخل إلى وطننا وإذا لم يمتثلوا وبقوا هناك فران (كذا) تركب ليهم الخيل وتأخذوهم....»[1].

ويبدو أن السلطات الفرنسية كانت تدفع حاكم تبسة إلى التصدي لقبائل الفراشيش ومنعهم من دخول مجال الجزائر الفرنسية حيث أنها كانت تعمل على فرض رقابة جدية على مجال نفوذها معتبرة ان ما قام به «عشرين دوارا من عرش الفراشيش نزلوا وفلحوا في أرض الفرنسيين»[2]، تعديا على «الحدادة»[3]، ولذلك فإن السلطات الفرنسية المتمثلة في حاكم قسنطينة لم يعد بوسعها السماح للفراشيش بإجتياز الحدود من أجل الحرث حيث اعتبر أن ذلك يعد تعديا على حقوق رعاياه وذلك بقوله : «لم يزالوا يزرعوا في اراضينا حقوق عروشنا فنعرفكم انني لا يمكن لي ان اصبر على تلطية على ترابنا واذنت حاكم تبسة ان لزم الامر ان يمنعهم هذا العام عن الحرث في ترابنا وان يوصي العسكر الذي يرسله لذلك بعدم الخروج من حدادة ترابنا»[4].

كما كانت السلطات الفرنسية تؤكد دائما أن شكاوى الفراشيش سكان «الحدادة» من غارات حاكم تبسة لا تعد سوى مجرد افتراءات وهو ما عبر عنه ليون روش نائب قنصل فرنسا بتونس في رسالة إلى الباي المؤرخة في 9 أوت 1859 م والتي جاء فيها قوله : «يظهر لسيادتكم أن لا يلزم تصديق العرب الساكنين في الحدادة في مقالهم حيث غاية مرادهم أن لا توجد الراحة والهنا حيث بواسطة ذلك ييسّر لهم الخروج من شوكة حكامهم في القصاص الذين يستحقونه بأعمالهم»[5]، مدعما جوابه بما ورد عليه من حاكم ناحية قسنطينة أمير

---

1 - المصدر نفسه

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد7 «رسالة من القس روسو نائب قنصلية جنرال فرنسا بتونس إلى محمد باشا باي بتاريخ 17أكتوبر 1858 الموافق لـ 9 ربيع الأول 1275 هـ»

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 8 «تعريب رسالة الجنرال حاكم قسنطينة إلى قنصل فرنسا بتونس مؤرخا في 11أكتوبر 1858»

4 - المصدر نفسه

5 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 13، «جواب من ليون روش نائب قنصل جنرال دولة فرانسة بتونس إلى الباي مؤرخ في 9 أوت 1859».

الأمراء قاستو بتاريخ 11 يوليو (جويلية) 1859 والتي جاء فيه قوله أن : «الشكاية الصادرة من قايد الفراشيش فاسدة في أصلها»[1].

لقد باتت السلطات الفرنسية على قناعة بأنها لا تستطيع إيقاف التشنجات الحدودية بين القبائل الجزائرية والتونسية، لذلك حاولت فرض النظام في المنطقة بتعاونها مع السلطة المركزية في تونس لعلها تستطيع فرض سيطرتها على مواطنيها، وبما أن السلطات الفرنسية كانت تعمد إلى حث حاكم تبسة على اجلاء قبائل الفراشيش من مناطق معينة للفت انتباه السلطات التونسية والضغط عليها من أجل ترسيم الحدود باعتبار أن مجال حوض وادي سراط لم يخضع للترسيم بشكل نهائي وقد مثل ذلك هاجسا أمنيا للسلطات الفرنسية وذلك ما عبر عنه القنصل الفرنسي في رسالة للباي بقوله : «كنت عرفتكم بأن عشرين دوارا في عرش زابرة في عرش الفراشيش حضروا للإقامة في ترابنا في محل يسمى الماء لسود بعيد بسبعة أميال من تبسة والجنرال حاكم ناحية تبسة أذنهم بالخروج من ترابنا وحيث لا يمكن لنا أن نسكتوا على أمر مثل هذا أذنت حاكم تبسة بأن يرسل لهم العسكر لحرمة ترابنا أن أحوجوه بذلك وعرفتكم بما وقع.. وبأن الزابرة لم يعتبروا كلامنا وحيث أرادوا الحرث في ترابنا غصبا علينا ويحمون حرثهم بأناس مسلحة فيهم، هذه ألزمتنا بإرسال العسكر لأجل طردهم فغزوهم وكان غاية مرادنا أن يشكو من ذلك إلى الدولة التونسية ولكن لم يصدر منهم ذلك...»[2].

وبالرغم من أن السلطات الفرنسية تعي أن انتقال القبائل الحدودية وخاصة الفراشيش إلى الحرث بالقرب من تبسة يعد أمرا طبيعيا ومتوارثا لدى هذه القبائل ثم الرجوع إلى المجال التونسي والعودة أثناء فصل الحصاد، فإنها كانت ترفض ذلك وهو ما عبر عنه قاستو حاكم ناحية قسنطينة بقوله : «في هذا العام عند وقت الحصاد الدوار المذكور (سابقا) حضر ونزل بقرب الأماكن التي حرثوها من غير اذن ليحصدوها وحين ما بلغ لي هذا الخبر أذنت بمنعهم من ذلك ولا أرده أنه بسكوتي تبطل فايدة ما كنت صنعته أولا وخصوصا أرده أن لا يترتب عادة جديدة مخالفة لما يلزم لراحة وهنا البلاد وكل واحد يمكث في ترابه...»[3].

---

1 - المصدر نفسه ، والوثيقة نفسها، «جواب من أمير الأمراء قاستو حاكم ناحية قسنطينة إلى مسيو روش نائب وقنصل جنرال دولة فرنسة بتونس مؤرخا في 11 يوليو (جويلية) 1859».

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه

لم يكن الأمر يتوقف عند حد الشكاوى بل ان ذلك يصل الى حد استعمال القو
«وحصدنا الخيالة واتخذوا حصادتنا بالحصاد...»[1]، وهو أسلوب كانت قد انتهجته السلطات
الاستعمارية لتخويف القبائل الحدودية وإلزامها بالخضوع الى شروطها وهو ما عبر عنه حاكم
ناحية قسنطينة بقوله : «فالفراشيش الذين كانوا خايفين ليجرا فيهم ما جرا أولا طالبوا من
الإذن بالحصاد وأخذ محصول زرعهم واشترطوا على أنفسهم دفع الحكرى العشر على الجوا
التي حرثوها فوافقتهم على ذلك وهم اختاروا دفع الأداء بدل أن يضيع عليهم محصولات
عظيمة»[2].

ويبدو أن قياد الفراشيش كانوا يرفضون الامتثال إلى الاوامر الفرنسية فيما يخص «الحدادة»
حيث كانوا يماطلون نظراءهم من «الغرابة» في التنبيه على عروشهم من الفراشيش ر
كأسلوب لابداء عدم الرضى حول الحدود التي تريد السلطات الفرنسية فرضها حيث أن
قايد الفراشيش على حد قول قاستو حاكم تبسة «كان يظهر لرياتنا من غير قوة في ذلك
المكان (أي المكان الذي حرث فيه الفراشيش) كان يدير على عرشه بالمماطلة وواعده بإعا
الهمامة الساكنين بقرب فريانة لجارتنا»[3].

لكن ما كان يجري من ممارسات في مناطق التخوم الغربية للبلاد التونسية أفرز ردود فعل
من طرف سكان هذه المناطق اختلفت باختلاف نمط عيش سكانها، فلقد كانت قبائل
الفراشيش على ما يبدو تتحين الفرصة لمواجهة السلطات الجزائرية - الفرنسية دفاعا عن
مجالها بيد أنها كانت تتريث الأمر ليقينها باختلال موازين القوى، وبالتالي يمكن القول أن
السلطات المركزية في تونس وكنتيجة لحالة الضعف قد قبلت بسياسة الأمر الواقع الفرنسية
في تحديد المجال في وقت سابق وذلك دون تشريك القبائل في ذلك أو مراعاة لمصالحهم
وأملاكهم خاصة أن السلطات الجزائرية- الفرنسية كانت قد حددت المجال منذ سنة 1855
وهو ما ذكره قاستو في رسالته للباي بقوله «بلغ لجنابكم (نسخة) من الكارطة الذي وقع
عملها في سنة 1855 بإذن حاكم عموم الجزاير ومنها يظهر لكم أن الحرث الذي نشأ
عنه النزاع وقع في ترابنا...»[4]. وهو ما يعطي تصورا أن السلطة المركزية التونسية آنذاك

1- المصدر نفسه

2- المصدر نفسه

3- المصدر نفسه

4- المصدر نفسه

... أهمية كبيرة لما يحدث في المنطقة الحدودية وربما ذلك ناتج عن قلة وعي بالأهمية
... المنطقة.

3 - إشكالات ترسيم «الحدادة»

شكل تطور الأحداث على طول الحدود الغربية تحديا جديدا للقبائل الحدودية التونسية،
حيث ساهمت عمليات المد والجزر على الحدود في قيام نزاعات ترابية مست كامل الشريط
الحدودي، حيث ما فتئت السلطة المركزية في تونس تتلقى الشكاوى من المجموعات القبلية
المحلية حول التعديات الواضحة للقبائل الجزائرية المدعومة من الفرنسيين لارتباطها بمستجدات
السياسية المتمثلة أساسا في الثورات ضد الاستعمار الفرنسي.

ويبدو ان عدم اقتناع قبائل الفراشيش بسياسة التحديد التي انتهجتها السلطات الفرنسية
جعل حاكم تبسة يراسل محمد بن علي قايد الفراشيش بتاريخ 2 أكتوبر 1859 والتي جاء
فيها قوله : «...تعلم بأنك تعرف الحدادة التي بيننا ونحن أيضا عرفناك بها فلابد تنبه على
العروش التي في حكمك أن لايحرثوا في بلادنا بل يحرثوا في بلادهم...»[1].

كما أن الفراشيش بدورهم رفضوا سياسة الأمر الواقع الفرنسية التي سلكتها السلطات
الاستعمارية في تحديد المجال وهو ما أدى إلى تكرار إرسال الشكاوى إلى السلطات المركزية
في تونس وذلك من خلال وصف تحديد دقيق للمجال وهي عبارة عن وثيقة مستفيضة في
الحد بين وطن الفراشيش ووطن الغرب أتى بها السيد فرحات أمير لواء وآغة الكاف عام
1276هـ/1859م والتي جاء فيها أن رسم «الحدادة» بين وطن الفراشيش ووطن الغرب يبدأ
من «منتهى الحد في ملك الفراشيش ومن يأتي ذكرهم من العروش من ناحية الجوف وهو
الحد الفاصل بين أملاكهم وأملاك أولاد يحيى بن طالب وأولاد سيدي مبارك بن صحراوي
وابتداء ذلك من حبل وادي الصفصاف الذي فيه منتهى تراب أولاد بوغانم ومبتدى تراب
الفراشيش فيمر الحد من هنالك مغربا حتى يتصل بالوجه القبلي من دير أولاد يحيى بن طالب
ويمر الحد معه مغربا إلى أن يتصل بالاصيلع وهي كدية هناك تسمى بذلك فاصلة بين فرقة
العبادلة من أولاد يحيى المذكورين وبين ملك الخوافظ أولاد علي من الفراشيش ثم يمر الحد من
الاصيلع المذكور مغربا إلى أن يتصل بالمحل المعروف برأس الضري المذكور قواما لناحية الغرب

1- المصدر نفسه، الوثيقة عدد 14 «رسالة من حاكم تبسة إلى محمد بن علي قايد الفراشيش بتاريخ 2 أكتوبر 1859».

إلى أن يتصل بعين غيلان الفاصلة بين أملاك أولاد زيد من قماطة من عرش الفراشيش وبين الحوامع من أولاد يحيى المذكورين ثم يمر الحد منها قواما إلى الغرب إلى أن يتصل بذراع الصنوبر وهو جبل به غابة صنوبر فاصل بين الحوادث من الفراشيش وبين الحوامع من أولاد يحيى المذكورين ثم يمر الحد من ذراع الصنوبر المذكور قواما لناحية الغرب إلى أن يتصل بجبل الجيسة الفاصل بين أولاد سيدي مبارك بن صحراوي وبين الحوادث من الفراشيش ويمر الحد من هنالك قواما مغربا فاصلا بين من ذكر إلى أن يتصل بوجه جبل تُوكَلَة وهو فاصل بين النمامشة وبين الروابح والعاصة والحنادرة من الفراشيش من أولاد وزاز فإن انتهى جبل تُوكَلة المذكور يمر الحد من منتهاه مغربا حتى يشق بحيرة الأرنب التي هنالك الفاصلة بين النمامشة وبين أولاد وزاز من الفراشيش فيمر الحد فيها مغربا إلى أن يتصل بالكرب وهي كدا من تراب نابت بها الشيح ويمر منها الحد باستقامة لناحية الغرب في وسط بحيرة تنبت الشيح ويمر منها الحد باسقامة لناحية الغرب في وسط بحيرة تنبت الشيح أيضا فاصلة بين النمامشة المذكورين وبين أولاد وزاز من الفراشيش المذكورين الى أن تتصل بمنشير العذيلات وهو بناء قدم بالحجارة العظيم جاهل وفي وسطه جبانة قديمة لأولاد وزاز واخوتهم معدة لدفن أمواتهم مشهورة بهم من قديم الزمان يدفنون فيها أمواتهم إلى الآن ثم يمر الحد من المنشير المذكور مغربا باستقامة في بحيرة هي دمار تنبت الشيح فقط فاصل بين الفرقتين المذكورين إلى أن يتصل بجبل أبي حلال وهو جبل عظيم شاهق مسمى بذلك فيأتي الحد من أسفله في الوجه القبلي منه ويمر فيه الحد مغربا حتى يتقطع الجبل المذكور فيتصل الحد المذكور بأرض دمار تعرف بقاجية الغنم لا تنبت إلا الشيح فيمر الحد فيها مغربا باستقامة إلى أن يتصل بمنشير من بناء جاهل بالحجارة العظيمة قديما هنالك فيمر الحد منه باستقامة لناحية الغرب إلى أن يتصل بالمحل المعروف برءوس الأحباس وهي حياض كبيرة في الحجر يجتمع فيها ماء المطر فاصلة بين النمامشة وبين أولاد وزاز المذكورين وتلك الحياض المذكورين هي الحد بينهم ثم يمر الحد منها قليلا فتتصل بالطريق المعروفة بالوسرة فيمر الحد مع الطريق المذكور مغربا إلى أن يتصل الطريق والحد بالجبل المعروف بتَخرفُوة الذي به خلوة الشيخ المزا والبركة سيدي عبيد نفعنا الله ببركاته (...) وبالصالحين آمين فيمر الحد والطريق المذكوران مع وجه الجبل المذكور مغربا إلى أن يتصل ببحيرة الرق والصابون فيمر الحد فيها مغربا مستقيما إلى أن يتصل بكدوة المريقب التي وسط بحيرة الرق المذكورة وفي ذلك المحل جبانة قديمة العهد للفراشيش وأولاد سيدي عبيد وتلك الجبانة داخلة في بلد الفراشيش المذكورين يدفنون بها أمواتهم سلف

من خلف إلى الآن ثم يمر الحد المذكور في الجبل المذكور مغربا باستقامة في وسط بحيرة الرق المذكورة إلى أن يتصل بخندق الضبع وهو جبل عظيم شاهق يسمى بذلك الاسم ثم يمر الحد المذكور في الجبل المذكور مغربا إلى أن يتصل بجبل آخر يعرف بعاثر البجر وفي ذلك الجبل جبانة قديمة لأولاد وزاز وأولاد سيدي عبيد معدة لدفن أمواتهم من قديم الزمان مشهورة بهم بين كافة العروش داخلة في ملكهم ثم يمر الحد مع الجبل المذكور مغربا إلى أن يتصل برأس الفروية متاع رأس الصلب وهو جبل شاهق عظيم واصل بين أولاد سيدي عبيد وأولاد وزاز وبين النمامشة وجبل رأس الصلب هو الحاجز بينهم فيمر الحد منه مغربا مستقيما في صحراء تنبت الحماضة إلى أن يتصل الحد بجبل ميداس حوفي عقلة بثينة وحوفي دشرة ميفلس التي هنالك فإن التسق الحد بالجبل المذكور يقسمه إلى الغرب ويصعد مع صعوده وينزل مع نزوله مارا للغرب إلى أن يتقطع الجبل فيتصل هنالك بسحرا تعرف بسحرة علي بن خليفة الزناقي فيمر الحد فيصل مستقيما مغربا إلى أن يتصل بسبخة بها الملح تسمى بشط الغرسة وهي دمار فاصلة بين اللمامشة وبين الهمامة فما كان من أول التحديد إلى آخره لناحية القبلة فهو للفراشيش ثم لأولاد سيدي عبيد أولاد سيدي الحمادي ثم ملك الهمامة وما كان من حوفي التحديد المذكور من أوله إلى آخره فهو ملك إلى أولاد يحيى بن طالب المذكورين ثم ملك إلى أولاد سيدي مبارك ابن سحراوي المذكورين ثم ملك النمامشة للمذكورين وإن ما كان من قبلي التحديد المذكور بيد اربابه أهل الشرق يتصرفون فيه بالحرث والمرعى وحفر الرتبات وخزن حبوبهم وجعل الجبابين ودفن أمواتهم فيها بالمعاقبة سلفا عن خلف من قديم الزمان لا يعلمون أن أحدا غيّر تلك الحدود ولا تجاوزها فأهل المشرق حايزون لما بأيديهم من قبلي الحدود المذكورة يتصرفون بمحضر كافة أهل العروش من أهل الشرق وأهل الغرب وأهل الغرب يتصرفون فيما هو حوفي الحدود المذكورة كتصرف أهل القبلة لم يغيرا حد من أهل الترابين على صاحبه في شيء من ذلك أصلا... »"[1].

ومن خلال ما ذكر فإن الفراشيش بإستدلالهم بهاته الوثيقة التي تبين الحدود بشكل مفصل ودقيق يؤكدون على ملكيتهم للأراضي محل النزاع وذلك من خلال استشهادهم بالمقابر القديمة والرتبات المعدة لخزن طعامهم للتأكيد على قدم تواجدهم وسكنهم في تلك المناطق المتنازع عليها منذ زمن بعيد وانه لا يمكنهم التنازل عنها مؤكدين من خلالها مكان

1 - أ.و.ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 229، الوثيقة عدد 114 «وثيقة مستفيضة في الحد بـ
وطن الفراشيش ووطن الغرب».

استقرار كل قبيلة من القبائل الحدودية على طول الشريط الحدودي المتنازع عليه من الشمال
حتى الجنوب.

كما أن الفراشيش لم يكتفوا بالوثيقة المقدمة آنفا بل تقدموا بحجة أخرى مكتوبة
ليبرهنوا من خلالها على أحقيتهم بالأراضي موضوع النزاع وهي عبارة عن شهادة تحدد
المناطق الحدودية بكل وضوح بين قبائل الفراشيش ونظرائهم من الغرابة والتي جاء فيها
ما يلي : وجميع أراضي بيضاء معدة للحراثة والزراعة كاينة بوطن الفراشيش ما هو معروف
بجبل أبو ربيعة المعروف بوادي الصفصاف التي هو رأس الحد الحاجز بين أولاد سيدي
بوغانم والفراشيش وأولاد سيدي يحيى ويمتد قواما إلى ناحية الغرب حتى يتصل بالوجه القبلي
من دير أولاد سي يحيى بن طالب المذكورين ويمر الحد معه مغربا إلى أن يتصل بالأصيلع
وهي كدوة هنالك تسمى بذلك فاصلة بين فرقة العبادنة من أولاد يحيى المذكورين وبين
ملك الحوافظ أولاد علي من الفراشيش ثم يمر الحد من الإصيلع المذكور مغربا إلى أن يتصل
بالعمل المعروف باسم الصري وهو جبل من غير غابة كله معمور بالحرث والحد فيه بين
الفريقين تباريع الماء ثم يمر الحد من الصري المذكور قواما لناحية الغرب إلى أن يتصل بعين
عيلان الفاصل بين أملاك أولاد زيد من قماطة من عرش أولاد علي من الفراشيش وبين
الخوامع من أولاد يحيى المذكورين ثم يمر الحد منها قواما إلى الغرب إلى أن يتصل بذراع الصنوبر
فاصل بين الحوادث أولاد ناجي من الفراشيش وبين الخوامع من أولاد يحيى المذكورين ثم يمر
الحد من ذراع الصنوبر المذكور قواما لناحية الغرب إلى أن يتصل بجبل الجيسة فاصل بين
أولاد سيدي مبارك بن صحراوي وبين الحوادث المذكورين ويمر الحد من هنالك قواما مغربا
فاصلا بين من ذلك إلى أن يتصل بوجه تونكله وهو فاصل بين النمامشة والروايح والبعا
والحنادرة من الفراشيش أولاد وزاز فإن انتهى جبل تونكله المذكور يمر الحد من منتهاه مغربا
حتى يشق بحيرة الأرنب التي هنالك الفاصلة بين اللمامشة وبين أولاد وزاز من الفراشيش ثم
بل حوفي الماوين المعروفين بالماء البيض والماء الأسود فيمر الحد فيهما مغربا إلى أن يتصل
بالكريب وهي كدا من تراب نابت فيها الشيح ويمر الحد قواما لناحية الغرب وسط بحيرة
تنبت الشيح أيضا فاصلة بين اللمامشة المذكورين وأولاد وزاز المذكورين إلى أن يتصل بمنشير
العديلات وهو بناء قديم بالحجارة العظيم جاهل وفي وسط جبانة قديمة لأولاد وزاز وأولاد
سيدي عبيد معدة لدفن أمواتهم مشهورة بهم من قديم الزمان يدفنون فيها أمواتهم إلى الآن

ثم يمر الحد من المنشير المذكور مغربا باستقامة في بحيرة دمار فاصلة بين اللمامشة وأولاد وزاز
إلى أن يتصل بجبل يسمى بجبل أبو حلال وهو جبل عظيم شاهق يأتي الحد من أسفله في
الوجه القبلي منه ويمر الحد فيه مغربا حتى ينقطع الجبل المذكور فيتصل الحد المذكور بأرض
دمار تعرف بفايجة الغنم أرض مرعى لا بها حرث من الجانبين فيمر الحد فيها مغربا باستقامة
إلى أن يتصل بمنشير بناء جاهلا بحجارة عظيمة قديما هنالك فيمر الحد منه باستقامة إلى
أن يتصل برءوس الأحباس وهي حياض كبيرة في الحجر يجتمع فيها ماء المطر فاصلة بين
اللمامشة وبين أولاد وزاز وبين أولاد سيدي عبيد وتلك الحياض المذكورين هي الحد بينهم
ثم يمر الحد منها قليلا فيتصل بالطريق المعروفة بالوسرة فيمر الحد مع الطريق المذكور مغربا
إلى أن يتصل الطريق والحد بالجبل المعروف بتحرفوه الذي به خلوة الشيخ المراد البركة سيدي
عبيد نفع الله به ءامين فيمر الحد والطريق المذكوران مع وجه الجبل المذكور مغربا إلى أن يتصل
ببحيرة الزرق والصابون فيمر الحد فيها مغربا مستقيما إلى أن يتصل بكدوة المريقب التي بها
جبانة قديمة للفراشيش وأولاد سيدي عبيد وتلك الجبانة داخلة في ملك الفراشيش المذكورين
يدفنون فيها أمواتهم إلى الان ثم يمر الحد مغربا بوسط بحيرة الزرق المذكور إلى أن يتصل بخندق
الشيح وهو جبل عظيم ثم يمر الحد المذكور في الجبل المذكور مغربا إلى أن يتصل بجبل ءاخر
يعرف بعاتر البير وفي ذلك جبانة لأولاد وزاز وأولاد سيدي عبيد معدة لدفن أمواتهم من
قديم الزمان ومشهورة بهم وهي أرض مرعى لا بها حرث لا من هاؤلاء ولا من هؤلاء ثم يمر
الحد مع الجبل المذكور مغربا إلى أن يتصل برأس (...) الغروبه تعرف برأس الصلب وهو جبل
شاهق عظيم فاصل بين أولاد وزاز وأولاد سيدي عبيد وبين اللمامشة وجبل راس الصلب
هو الحاجز بينهم فيمر الحد منه مغربا مستقيما في صحراء تنبت الحماضة إلى أن يتصل الحد
بجبل ميداس حوفي عقلة بنية وحوفي قرية ميداس التي هنالك فإن التسق الحد بجبل المذكور
باسمه ويصعد مع صعوده وينزل مع نزوله مارا للغرب إلى أن ينقطع الجبل فيتصل هنالك
بصحراء تعرف بصخرة علي بن خليفة الزناقي فيمر الحد فيها مستقيما مغربا إلى أن يتصل
بسبخة فيها الملح تسمى بشط الغرسة وهي دمار فاصلة بين اللمامشة وبين الحمامة فما كان
من أول التحديد إلى آخره لناحية القبلة فهو للفراشيش ثم لأولاد سيدي عبيد أولاد سيدي
العبادي من جبل بل من وادي الصفصاف إلى جبل بوحلال المذكور فهو للفراشيش وما
هو جبل أبو حلال المذكور إلى أولاد سيدي عبيد المذكورون بل إلى جبل ميداس المذكور
لأولاد سيدي عبيد وما هو من جبل ميداس إلى الصخرة المذكورة وسط الغرسة المذكور

للهمامة وزاوية بيت الشريفه وما كان من أول التحديد المذكور إلى آخره الحوفي فهو لعمالة الغرب وإنما كان من قبلي التحديد المذكور بيد أربابه أهل الشرق يتصرفون فيه بالحرث والمرعى وحفر الرتبات وخزن طعامهم كما ذلك يبق في غير هذا بالشهادة العادلة من قديم الزمان بين ءابائهم وأجدادهم مع جبايتهم الراسخة في الحد الفاصل المذكور مع ما هو معد إلى الحرث بروابط خزن طعامهم كل ذلك بمعاينتهم ومتصل في علمهم وعلى عين التحديد المذكور»[1].

كما كانت قبائل الفراشيش دائما تؤكد على معرفتها بالحدود وتتمسك بها «وأن في علمهم وتحققهم ومعرفتهم بالحدود الفاصلة بين الفراشيش ومن عطف عليهم المذكورون أمامه وبين عروش الغرب المحاذية لهم بالجوار وهم أولاد سي يحيى وأهل تبسة واللمامشة معرفة ينتهي بها الشك والظن وأن في السنة الفارطة عن سنة التاريخ أن حاكم تبسة ومعه جمع غفير من التباسة وأولاد سي يحيى بن طالب واللمامشة وغار على الزعابة والخوافظ من الفراشيش بمكان يقال له بورمان قبليا عن الحد الفاصل المذكور بنحو عشرين ميلا فأكثر بالتحري والحال أن الزعابة والخوافظ نازلين عن منادرهم وروابط خزن طعامهم وأخذوا لهم ثمانية دواوير من ابل وغنم وبقر وخيلا وحلي وجميع خيامهم ولا بقالهم شيء، وقتلوا لهم رجال في الغارة المذكورة كما ذلك هو محرر بالشهادة العادلة وفعلهم لهم بما ذكر بمجاورة الحد الفاصل المذكور بنحو العشرين ميلا كما ذكر جورا منهم وتعديا وبغيا منهم لهم ولم يرجعوا ذلك لهم إلى الآن وأن في شهر جمادى الأولى الفارط عن التاريخ من سنة التاريخ أن الروابح والجديات من الفراشيش حالين بخيامهم بمكان يقال له بير الروابح على منادرهم وروابط خزن طعامهم إلى أن أتاهم حاكم تبسة المذكور وعروشه المذكورين وغار عليهم ونهب ما بأيديهم وقدر ذلك زوج بعاير ذكر وانثى وثلاث من الخيل وعشر رءوس (كذا) من البقر وثلاثة أغنام من المعز والضان قدر ماتين شاتا وذلك كله خارج الحد الفاصل قبليا عنه بنحو عشرة أميال فأكثر وهم نازلين عن روابطهم ولم يرجعوا ذلك لهم إلى الآن (...) علمهم (...) قال شهوده وفي أواخر الشهر المنصرم عن شهر التاريخ غار حاكم تبسة المذكور على عرش الخوافظ من الفراشيش ومعه جمع غفير من عروشه المذكورين بمكان يقال له خنقت (كذا) الجمال أحد أماكن وطن الفراشيش وصار بين حاكم تبسة وعروشه المذكورين وبين عروش الخوافظ المذكورين عراكا شديدا بالمكان المذكور وغلبوهم وهزموهم عن حالهم ورجع حاكم تبسة وعروشه مهزومين والآن الحاكم المذكور منع الخوافظ من مكانهم

1 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 68، «شهادة الفراشيش فيما وقع بينهم وبين عروش الغرب سنة 1276 هـ».

المذكور وغارته عليهم قبليا عن الحد الفاصل المذكور ومجاوزته لهم عن الحد الفاصل المذكور بنحو الثلاثة عشر ميلا فأكثر بالتحري ولم ينتهي عن فعله المذكور إلى الان والحال أن هاته الأراضي التي منعها حاكم تبسة المذكور وعروشه عن أربابها عروش الفراشيش المذكورين من ذلك من أملاك الفراشيش ومالا من أموالهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات القاطعة (...) الغارة بمعاينتهم ولا يعلمون أن أحدا عارضهم من عروش الغرب المذكورون إلى الآن كل ذلك متصل في علمهم وعلى ذلك قيدت شهادتهم هنا سنوات..»[1].

ونظرا لكون الفراشيش كانوا متشبثين بأرضهم وان الشهادة المذكورة آنفا من قبلهم تؤكد أحقيتهم في ملكية الأراضي المتنازع عليها حتى انهم استندوا في شهادتهم للغارات التي تعرضوا لها من طرف حاكم تبسة ليبينوا من خلالها مكان نزولهم الأصلي قبل تعرضهم للإغارة، وبالتالي يمكن القول أن السلطات الفرنسية كانت تدفع حاكم تبسه وعروشه قصد الاغارة على قبائل الفراشيش المجاورة للحد من أجل إحالاتهم بعيدا عن «الحدادة» متهمة إياهم بالقيام بعمليات عدائية تجاه الجزائريين، خاصة أن ما أقدم عليه قياد تبسة من أعمال تجاه الفراشيش هي في الواقع كانت بإيعاز من السلطات الفرنسية وهو ما أكده القنصل الفرنسي «روسو» في خطابه لمحمد المنصف باي والذي جاء فيه قوله : «بأن الفراشيش نيتهم عمل الشر واحتاج الامر لوقوف الدولة التونسية بنهيهم عن فعلهم والحكم فيهم والجواب الذي خاطبني به الدوك دي مالاكوف.. لا يحتاج لزيادة شرح وفيه يخبرني بأنه أذن حاكم قسطنطينة بطرد الفراشيش غصبا إن إمتنعوا عن الخروج من ترابنا والرجوع إلى تراب العمالة»[2]، وقد ذهب القنصل الفرنسي في رسالته إلى أكثر من ذلك بل اعتبر ان ما قام به الفراشيش من حرث في دواير تبسة «تلطية»[3]، «فإذا كان الفراشيش لم يمتثلوا لأمر جنابكم (الباي) ويقوا في تراب الجزاير الذين غاروا عليه من غير حق فهم يكونوا السبب في الغيار الذي يقع في الحدادة..»[4]، حسب رأيه.

1 - المصدر نفسه. والوثيقة نفسها
2 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد57، رسالة من القنصل مسيو روسو المكلف بقنصلات جنرال دولة فرانسه بالحاضرة لجناب الأرفع محمد منصف باي مؤرخة في 16 ربيع الثاني 1278هـ / 21 أكتوبر1861م.
3 - المصدر نفسه
4 - المصدر نفسه.

ورغم أن بعضا من الفراشيش لديهم حجج عادلة تثبت ملكيتهم لأراض قرب الحدود فإن ذلك لم يكن كافيا لإثبات ملكيتهم حيث أنه وظهر أن بيد البعض من عرش الفراشيش.. أملاكا ملاصقة لبعض الحدود المذكورة أعلا أمامه مبينا فيها ذكر بعض أماكن التحديد المذكورة هنالك وتلك الأملاك بعضها حبس وبعضها ملك وكلها بيد الفراشيش متصرفون فيها من قدم الزمان وبأيديهم رسوم الملك والحبس بالعدالة قديمة التاريخ تؤيد شهادة الشهود المذكورين أمامه في ثبوت بعض الحدود المذكورة وتقتضي حيلان أيديهم في تلك الأملاك الداخلة في التحديد المذكور أمامه بالحبسية في بعضها وبالملكية في بعضها واريد تضمينها هنا تصحيحا لثبوت الحد المشهود به أعلا أمامه وتأييدا للشهادة المذكورة أمامه فمن ذلك رسم يقتضي تحبيس المرحوم المنعم الأفخم الهمام ثابت بن شنوف من أعيان أعراش أهل الشرق ومن أهل الكلمة النافذة منهم لجميع ما يملك هو وأخوته من جميع الأرض البيضا التي بعضها معمور وبعضها فناء الكاينة بجبل بورمان وتعرف بقرية بكارية، وبكارية وهذا الإسم مذكور في بعض التحديد أمامه بحدها على مقتضى رسم تحبيسها ويأتي ذكر تحديدها المنطبق عليه الحد بعد هذا ومن ذلك رسم يقتضي تملك المكرم عمر بن علي الفرشيشي البعصوصي لجميع الأرض البيضاء المعدة للحراثة الكاين بوطن الفراشيش وتعرف بابن فالية[1] يحدها قبلة على مقتضى رسم تملكها الذي أريد الاحتجاج به هنا قبلة رأس الحدبة مع أرض العشابية على الفج متاع عبد الملك ويصعد الشوشة إلى الكرب وهو متوجه إلى الجوف وينحدر مع سافل نفيضات إلى ماء سبعة دبار وينحدر إلى ولاد موسى وشرقا جبل السيف إلى المسرب وينحدر إلى خنقة الحلال ويمر بحوفا إلى أن يتصل بالطريق الذي قبلة جبل الحيبسة وهو المذكور في بعض الحدود أعلاه أمامه وهنا تطابق الحد بذكره لجبل الحيبسة المشار إليه أمامه وثبت به تملك الفراشيش بعض لا هو متصل بجبل الحيبسة المذكور في التحديد أمامه ثم قال مع الذراع الممدود الذي هو قبلة راس عين خنقة بكارية وهذا اللفظ الذي هو بكارية (...) ما بين الفراشيش وغيرهم من أهل الغرب كما هو مذكور بعض حدود الوثيقة أمامه ثم قال مع تبازيع الماء بين سيدي عمر بن صحراوي بن عمر بن علي الفرشيشي البعصوصي وهذا الإسم وهو سيدي عمر بن صحراوي مذكور في بعض الحدود

1 - بين منشكور انه اثناء زيارته عام 1904 الى منطقة بن فالية ان أهالي المنطقة أكدوا له ان بن فالية هو نسبة الى اسم الضابط الذي قام بوضع علامات التحديد في تلك الجزء من الحدادة بين سنتي 1854 و 1850 وهو الحاكم العام لدائرة تبسة بوفالية. انظر:
- Monchicourt , «La Frontière Algerio-Tunisienne» Ibid Op cit P39

المرقومة أمامه يدل ما هو مذكور في هذا الرسم ثبوت تملك الفراشيش لهاته الأرض الملاصقة الحيبسة ولبكارية وتايدت شهادة الشهود بما تضمنه رسم الملك القديم من التحديد الحاجز بين أهل الشرق وأهل الغرب...»[1].

يبدو أن هذه الحدود المذكورة والتي استشهد بها الفراشيش هي في الأساس بناء على حجج عادلة لأشخاص بعينهم سواء كانت أراضي حبس وأملاك استنادا إلى رسم وحجة، «شهادة عدلين من عدول تبسة»[2]، «بالرسم المذكور من قدم الزمان الذي يزيد على المائتين سنة على مقتضى تاريخ الرسم ويحتجوا به على من أراد مجاوزة الحد المذكور إلى القبلة فكتب لهم هذا هنا متضمنا لذلك بالإذن من الشيخ القاضي بالفراشيش أمامه»[3].

كما أن الفراشيش تعمدوا على ما يبدو في احدى الحجج لإثبات احقية ملكيتهم للأرض محل النزاع بتبيان مكان نزول كل قبيلة من الفراشيش وجوارهم من القبائل الجزائرية حتى ربما يتم تبيان حدود ومكان نزول كل قبيلة من الجانبين التونسي والجزائري وقد ورد فيها «...أن الفراشيش ثلاثة عروش متجاورين في أملاكهم ما يلي الناحية المذكورة لبعضهم بعض فالعرش الأول يقال لهم أولاد علي (...) والعرش الثاني أولاد ناجي مما يلي ذلك وغربيا عنهم والعرش الثالث أولاد وزاز ما يلي ذلك وغربيا عنهم أيضا فأولاد علي وأولاد ناجي المذكوران أولا جواريهم ما يلي الجوف جوارهم أولاد يحي بن طالب (...) فرقة المزازقة وفرقة العبادنة وفرقة المغارسة وفرقة الحمايلية وفرقة الطوايبية وأما أولاد وزاز (...) لهم جار من الناحية الجوفية من أعراش تلك الناحية لكونه جوفيا عنهم جبل عظيم يقال له برمان وأصل الحد الفاصل بين العمالتين قالوا شهوده يبتدأ شرقا فريطيسه وتمر غربا إلى بوربعية وتمر غربا إلى الكويف المعروف بالصري وتمر غربا إلى عين البي وتمر غربا إلى عين الشجرة وتمر منحرفة قبلة جوفي بكارية وتمر على جبل بورمان إلى أن تبلغ خنقة تعرف بتونكلة هناك الحاجزة بين جبل بورمان المذكور وجبل الذكان التي هو حد بلاد اللمامشة المجاور بلاد أولاد وزاز غربا وتمر من الخنقة المذكورة قبلة إلى العديلات وتمر قبلة إلى جبل بوجلال التي هو غربيا عن الماوان الماء الأبيض والماء الأسود وتمر قواما إلى رءوس (كذا) الأحباس وتمر قواما إلى طريق خليفة وتمر

1 - و. ت. السلسلة التاريخية صندوق 212، ملف 220، الوثيقة عدد 114، «وثيقة مستفيضة في الحد بين وطن الفراشيش ووطن الغرب»
2 - المصدر نفسه، والوثيقة ذاتها
3 - المصدر نفسه، والوثيقة ذاتها

قواما إلى خندق الضبع وتمر قواما إلى جبل بو العاتر وتنحرف شيء قليل وتمر على الصلب والجوف وتمر إلى اثيلة والضواجع حوفي ميداس وتمر بفج عبود منحرف لجبل القلة وتمر على قالتت السندس وتمر إلى الضافرية وشط العرسة حوفي بلد نفطة وتمر على بوناب والرفعة وهذا انتهاء الحد الفاصل بين العمالتين»[1].

وبما أن لبعض عروش الفراشيش ما يفيد أن الحدود المذكورة في نفس الوثيقة (114) هي نفسها الحدود منذ ما يزيد عن مائتي سنة ولديهم ما يفيد ذلك خاصة وبعد أن ظهر أن بيد البعض من عرش الفراشيش المذكورين أعلا أمامه أملاك ملاصقة لبعض الحدود المذكورة أعلا أمامه مبينا فيها ذكر بعض أماكن التحديد المذكورة هنالك وتلك الأملاك بعضها حبس وبعضها ملك وكلها بيد الفراشيش متصرفون فيها من قديم الزمان وبأيديهم رسوم الملك والحبس بالعدالة قديمة التاريخ تؤيد شهادة المذكورين أمامه في ثبوت بعض الحدود المذكورة وتقتضي حيلان أيديهم في تلك الملاك الداخلة في التحديد المذكور أمامه بالحبسيه في بعضها وبالملكية في بعضها وأريد تطلبها تصحيحا لثبوت الحد المشهود به أعلا أمامه وتأييد للشهادة المذكورة أمامه من ذلك رسم يقتضي تحبيس المرحوم المنعم الأفخم الهمام ثابت بن شنوف من أعيان أعراش أهل الشرق ومن أهل الكلمة النافذة منهم لجميع ما يملكه هو واخوته من جميع الأرض البيضاء التي بعضها معمور وبعضها فناء الكاينة بجبل بورمان وتعرف بقرية بكارية، بكارية وهذا الإسم مذكور في بعض التحديد أمامه بحدها على مقتضى رسم تحبيسها ويأتي ذكر تحديدها المنطبق عليه الحد بعد هذا ومن ذلك رسم يقتضي تلك عمر بن على القرشيشي البعصوصي لجميع الأرض البيضاء المعدة للحراثة الكاين بوطن الفراشيش وتعرف بابن فالية بحدها قبلة على مقتضى رسم تملكها الذي أريد الاحتجاج به هنا قبلة راس الحدبة مع أرض العضامية على الفج متاع عبد الملك ويصعد الشوشة إلى الكرمه وهو متوجه إلى الجوف وينحدر مع سافل نفيضات إلى ماء سبعة ديار وينحدر إلى أولاد موسى وشرقا جبل السيف إلى المسرب وينحدر إلى خنقة الحلال وتمر محوقا إلى أن يتصل بالطريق الذي قبلة جبل الجبيسة وهو المذكور في بعض الحدود أعلا أمامه وهنا تطابق الحد المذكره لجبل الجبيسة المشار إليه أمامه وثبت به تملك الفراشيش بعض ما هو متصل بجبل الجبيسة المذكور في التحديد أمامه ثم قال مع الذراع الممدود الذي هو قبلة راس

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 118

عين خنقة بكارية وهذا اللفظ الذي هو بكارية قد حد به ما بين الفراشيش وغيرهم من أهل الغرب كما هو مذكور في بعض حدود الوثيقة أمامه ثم قال مع تاريخ الماء بين سيدي عمر بن صحراوي بن عمر بن علي القرشيشي البعصوصي وهذا الإسم وهو سيدي عمر بن صحراوي مذكور في بعض الحدود المرقومة أمامه بدل ما هو مذكور من الرسم ثبوت تملك الفراشيش لهاته الأرض الملاصقة للجبيسة ولبكارية وتايدت شهادة الشهود بما تضمنه رسم الملك القديم من التحديد الحاجز بين أهل الشرق واهل الغرب ولا حاجة لذكر بقية حدود الأرض المذكورة حسب الرسم المذكور في غير هذا متمم بشهادة عدلين من عدول تبسة.. ومؤرخ بتاريخ أوايل ربيع الأول عام ثلاثة وسبعين والف»[1].

ولئن سعت السلطات الفرنسية بفرض سياسة الأمر الواقع على قبائل الفراشيش وذلك من خلال طردهم من أراضيهم ومنعهم من الوصول إليها لحرثها أو استغلالها والتعمير فيها بالقوة وذلك من أجل إجلائهم عنها حتى يتم ضمها للتراب الجزائري فإنها كانت على ما يبدو تحث حاكم تبسة على الإغارة على القبائل الحدودية من أجل ابعادها وبث الرعب فيها ومنعها بالقوة عن اراضيها بعد نهبها وما يؤكد ذلك «... أن أولاد وزاز الذي نحبهم حاكم تبسة ومن معه من عمله أنه نحبهم في بلادهم أمام جبل بورمان كانهم قاطنين عن روابطهم وطعامهم وقصبهم واندرهم وكيشموره (؟) أيضا أنها ملك ءابايهم واجدادهم خلفا عن سلف ولا نازعهم فيها منازع ولا مخاصم ولا شريك ولا مشارك مرة مريرة وسنين عديدة لا من عمل الجزاير ولا لاخوانهم الفراشيش»[2].

ولئن استشهد أولا وزاز بملكيتهم القديمة للأرض من خلال روابطهم وقصبهم والدرهم فإنهم يؤكدون على ذكر الحدود مع عمالة الجزائر وإن حوفي بلادهم المذكورة جبل محدد يقال له بورمان حاجز بينهم وبين بلاد الجزاير سوى نجع النمامشة لهم جار غربا والحد بين أولاد وزاز والنمامشة خنقة تونكلة التي هي حد بورمان المذكور وحد جبل الدكان شرقا وإن نجع النمامشة إلى الان يشهدون بذلك أن وجدوا للحق سبيلا»[3].

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 114

2 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212، ملف 232، وثيقة 117. «إغارة حاكم تبسة في جمع غفير من عمله على أولاد وزاز من الفراشيش القاطنين حول جبل بورمان الفاصل بين عمالة تونس والجزائر بتاريخ 1277 هـ»

3 - المصدر نفسه

كما أن حكام السلطات الفرنسية - الجزائرية كانوا يأمرون عروش النمامشة وأولاد يحي ومن معهما بأن يجمعوا مرملين بالمكث في بلاد أولاد وزاز[1]. ويبدو أن ترحيل أو انتجاع قبائل أولاد يحي والنمامشة عنوة في أرض أولاد وزاز كان المراد منه حرمانهم من استغلال أراضيهم سواء بالحرث أو الرعي وإلا ما قامت به القبائل الجزائرية «وليس (لها) مصلحة في ذلك وإنما قصده امتناع أربابها من الحرث والعمارة»[2].

لقد انتهج أولاد وزاز رغم ذلك سياسة التعقل «فذهبوا جماعة عقلا من أولاد وزاز ليراودون بعض الرجايل المذكورة (...) لأجل حرث أراضيهم المذكورة..»[3]. بيد أن ذلك لم ينجح وهو ما يؤدي إلى الإغارة ورد الفعل بين كلا الطرفين ويبدو أن مشكلة الحدود بقيت من أوكد الأولويات للسلطات الفرنسية في وقت كانت تصر فيه قبائل الفراشيش على التمسك بأراضيها لذلك فإنهم كانوا لا يمتثلون لما تريد السلطات الفرنسية فرضه على أرض الواقع حيث كانت «دواوير من عروش الفراشيش نزلوا وفلحوا في أرض الفرنسيين»[4]، في حرة الماء الأسود بعيدا بثلاثة فراسخ من تبسة»[5].

ورغم اعتراض السلطات الفرنسية على ذلك ومكاتبتها «حاكم المحل المذكور ليكاتب الدوار المذكور بالرحيل فكاتبهم وأذنهم بالخروج من الحدادة... (ولئن) اذعنوا للإذان (ولكن رغم) ذلك لم يزالوا يزرعوا في أراضنا حقوق عروشنا»[6]. وأكثر من ذلك فإن السلطات الفرنسية كانت تؤكد من خلال مراسلاتها للباي بعدم «تصديق العرب الساكنين في الحدادة في مقاطهم حيث غاية مرادهم أن لا توجد الراحة والهنا حيث بواسطة ذلك يتيسر لهم الخروج من شوكة حكامهم في القصاص الذين يستحقونه بأعمالهم هذا»[7].

---

1 - المصدر نفسه

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 8 «رسالة من القنص روسو نائب قنصلية جنرال فرنسا بتونس إلى محمد باشا باي بتاريخ 17 أكتوبر 1858 الموافق لـ 9 ربيع الأول 1275هـ» وثيقة عدد 7 معربة في وثيقة عدد 8 تتعلق بعشرين دوارا في عروش الفراشيش نزلوا في أرض الفرنسيين.

5 - المصدر نفسه

6 - المصدر نفسه

7 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 13 «جواب من ليون روش نائب قنصل جنرال دولة فرانسة ليون روش إلى الباي مؤرخ في 9 أوت 1859».

ويبدو أن مشكلة الحدود بين العمالتين لم تجد صدى لدى قبائل الفراشيش التي بقيت محافظة على حراثة أراضيها بالسهول المجاورة لمدينة تبسة وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث مناوشات بين كلا الطرفين تؤدي إلى استعمال القوة سواء من طرف السلطات الفرنسية التي كانت تأمر حاكم تبسة بالتصدي لهم وهو ما أكده القنصل الفرنسي ليون روش بقوله : «وحيث لا يمكن لنا أن نسكتوا على أمر مثل هذا أذنت حاكم تبسة بأن يرسل لهم العسكر»[1]. أو كذلك من القبائل الفراشيش حسب تعبير روش «والذين أرادوا الحرث في ترابنا غصبا علينا ويحمون حرثهم بأناس مسلحة فيهم هذه ألزمتنا بإرسال العسكر لأجل تطريدهم»[2].

وبالتالي فإن السلطات الفرنسية كانت تعمد إلى طرد الفراشيش من أراضيهم من أجل أن يشتكي هؤلاء إلى السلطات التونسية التي قد تعمد إلى طلب ترسيم الحدود بين الإيالتين وهو ما عبر عنه قاستو حاكم ناحية قسنطينة بقوله : «وكان غاية مرادنا أن يشكو من ذلك إلى الدولة التونسية ولكن لم يصدر منهم ذلك»[3].

وقد ذهب الفرنسيون في مراسلاتهم إلى حد اتهام قايد الفراشيش محمد بن علي بالتواطؤ وهو ما ذكره القنصل الفرنسي ليون روش في قوله : «وإن كان قايدهم محمد بن علي الذي كان يظهر لربانا من غير قوة في ذلك المكان كان يدبر عرشه بالمماطلة وواعده بإعانة الهمامة الساكنين بقرب فريانة ليحاربنا»[4].

وإنه كان يريد محاربتهم بالتواطؤ مع قبائل الهمامة ويبدو أن هناك ترسيما للحدود قد وقع «في سنة 1855 بإذن حاكم عموم الجزاير» ويبدو أن قايد الفراشيش آنذاك على علم بذلك وهو ما ذكره حاكم تبسة في رسالته إلى قايد الفراشيش بتاريخ 2 أكتوبر 1859 والتي جاء فيها : «السيد محمد بن علي قايد الفراشيش... تعلم بأنك تعرف الحدادة التي بيننا ونحن أيضا عرفناك بها»[5].

---

1 - المصدر نفسه

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه

4 - المصدر نفسه

5 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 14 «رسالة من حاكم تبسة إلى محمد بن علي قايد الفراشيش بتاريخ 2 أكتوبر 1859».

ونظرا لما كانت تشهده المنطقة الحدودية من تجاوزات خاصة أن قبائل الفراشيش كانت تلتجئ إلى الأراضي والسهول الواقعة في أحواز مدينة تبسة وبكارية «وأن دواوير كثيرة من التوانسة زاروا حدادة خط تبسة»[1]، رغم أن «الباي وجه صحق للفراشيش ليخرجهم من هناك»[2]، ومع ذلك فقد بقي «موجود منهم خمسة وعشرين دوارا في جبل طوية»[3]. ويبدو أن قبائل الفراشيش تمسكوا بملكيتهم للأرض وهو ما جعل «خدام الدولة التونسية عوض أنهم يرجعوهم لأرض تونس استشهدوا بكتب من قضاة المكان على أن أرض الفراشيش واصلة لواد بورمان في تكلة وبكارية وأحلوا الكتائب للمذكورة ورجعوا بها»[4].

وأمام تمسك الفراشيش بأحقيتهم بالأرض محل النزاع، فإن السلطات الفرنسية كانت تعتبر أن الحدادة بين خط تبسة وعمالة تونس هي الخط الذي يبتدي من فم المواد ويمر على دشرة بن قيالة وجبل طامر وواد بودريس (كذا) وعين أم علي وحنفة الصفصاف»[5]. بيد ان الفراشيش كانوا متمسكين «بأن ليست هذه حدادتهم بل هي تبدى من فم المواد وتمر على جبل بورمان وجبل تكلة وتحادد واد الماء الأبيض وشابة مسوم وتنتهي في حنفة الصفصاف»[6]. ويبدو أن «القضاة ثبتوا لهم دعواهم هذا امتنعوا من الخروج من المسافة الموجودة بين الخطين المبينين أعلاه ونزلوا في الدخلة وفي الطاقة وقربوا من قرية الديوانية وهي دشرة لم يأتوها قط...»[7] على حد قول السلطات الفرنسية.

ورغم مناححة الفراشيش بما لديهم من «حجج» تثبت ملكيتهم للأراضي الواقعة بين الخطين ورغم عرض دعواهم من قبل الجنرال حاكم قسم الجزاير والذي جاء فيه قوله : «بتاريخ 25 فراير (فيفري) سنة 1860 كنت عرضت دعواهم هذا على الجنرال رئيس العساكر البرية والبحرية وفي ذلك الوقت يتصل طلبهم إلى بكارية فأجابني في 23 فراير (فيفري) أن لا يقتضي اعتبار دعوى الفراشيش وأن الحدادة التي رسمت في سنة 1852 تبقى محفوظة»[8].

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 28 «رسالة من الجنرال حاكم قسم الجزاير للمارشال حاكم عموم الجزاير بتاريخ 9 مارس 1861»
2 - المصدر نفسه
3 - المصدر نفسه
4 - المصدر نفسه
5 - المصدر نفسه
6 - المصدر نفسه
- المصدر نفسه
- المصدر نفسه

ظلت السلطات الفرنسية - الجزائرية دائما متمسكة برسم «الحدادة» لسنة 1852 ويبدو أنها قد أشعرت القبائل الجزائرية بضرورة الالتزام بذلك على أن يقوموا بطرد القبائل التونسية خلف الحدود التي تم رسمها وهو ما بينه حاكم قسم الجزائر في مراسلة لحاكم عموم الجزائر والتي جاء فيها قوله : «اعطيت عروشنا بنوع شديد من أنهم يتجاوزوا الخط الذي هو الحدادة وأذنت أن يطردوا بالقوة كل دوار تونسي الذي لم يرد الخروج من أرضنا بعد التنبيه عليه»[1]. فإن القبائل التونسية لم تكن تعير التنبيهات الجزائرية الفرنسية أي اهتمام بل بالعكس واصلت قدومها إلى الأراضي المتنازع عليها باعتبارها حقا من حقوقهم حيث أن «الدواوير المذكورة كثرت وموجود منهم خمسة وعشرون في جبل طابع وخدام جناب الباي ليس فقط لم يرجعوهم لأرضهم بل الظاهر أنهم تعرفوا لهم بحقوق على أرض متأنسين لنا والفراشيش عندهم سبب الآن بأن يقع التعرف لهم بالحدادة المارة من فم المواد على بورمان وتكلة وواد الماء الأبيض والواد المعوم وحنفة الصفصاف»[2].

وكنتيجة لتمسك الفراشيش بأراضيهم فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى مخاطبة الباي عن طريق قنصلها في تونس حيث تناول حاكم الجزاير في رسالته بتاريخ 22 مارس 1861 الأوضاع على الحدود التونسية-الجزائرية على مستوى مجال الفراشيش والتي أكد فيها على عصيان الفراشيش لأوامر الباي ومطالبة السلطات الفرنسية من السلطات التونسية أن تلزم رعاياها من الفراشيش باحترام الحال كما هو عليه على الحدود خاصة أن ذلك يأتي في الوقت الذي على ما يبدو ستتناول فيه مسألة رسم الحدود بين الطرفين التونسي والفرنسي بشكل رسمي، كما طلب من الباي حتى يأمر المحازنية من جديد لترحيل الفراشيش من الأراضي محل النزاع بين الطرفين وقد جاء في رسالته : «بأن دواوير من الفراشيش بعدد كبير تجاوزوا الحدادة قرب تبسة وأن باي تونس عين لهم من المخزن ليرحلوا من هناك ولم يطيعوا له ففي الوقت الذي به ستقع المداولة رسميا بين دولتي فرانسا وتونس لفصل نازلة الحدادة نرغب كثيرا احترام الحال على ما هو عليه وكذلك اذنت الجنرال حاكم قسم قسنطينة بأن لا يستعمل الغصب مع هؤلاء الفراشيش الذين نزلوا بقرب تبسة لاخراجهم من هناك وذلك لمنع كل واقعة جديدة ينتج منها مشاق فصل نازلة الحدادة غير انهم لم يفهموا معنى هذه المساعدة وانتهزوا فرصة اعطائي الاذن برد ما تحرى (نهب) منهم سابقا بالتمام ودخلوا

1 - المصدر نفسه
2 - المصدر نفسه

في أراض وادعوا بأنها أرضهم مع أننا حايزينها منذ سنة 1852 وفيها الآن أبنية أوروبية...،

فالرجو منكم أن تحرضوا على جناب الباي ليحدد أمر المحارتية في ادخال الفراشيش

للحداده التي كانت معروفة لهم للآن»[1].

وبالتالي يمكن القول أن الفراشيش ورغم عمليات الإغارة والعنف التي مورست ضدهم من أجل إبعادهم عن أراضيهم فإنهم بقوا متشبثين بأحقية ملكيتهم التي قامت السلطات الفرنسية بحيازتها لتوطين المعمرين الأوروبيين بها، ويبدو أن الفراشيش علموا بتوقيت المداولات بين السلطات التونسية والفرنسيين لذلك عملوا على الرجوع إلى أراضيهم منتهزين سياسة ضبط النفس التي كان يتحلى بها الفرنسيون في محاولة من قبائل الفراشيش على ما يبدو لفرض سياسة الأمر الواقع على الفرنسيين خاصة أن السلطات الفرنسية كانت حريصة على فض مسألة ترسيم الحدود دون مشاكل بين الطرفين، وهو ما يؤكد على أن قبائل الفراشيش ورغم صدهم من طرف السلطات الفرنسية وذلك عن طريق الإغارة عليهم وغصبهم على الخروج، فإنهم تمسكوا بأراضيهم حتى أن «الفراشيش (صاروا) مختلطين مع عربانا (الجزائريين) في المسافة الكاينة بين الخطين من عين الشجرة إلى حنقة الصفصاف»[2].

ويبدو أن السلطات الفرنسية رأت في ذلك خطرا ما قد يؤدي إلى تصادم بين القبائل أو محاولة من السلطات التونسية إلى التنصل من الحدود التي رسمت سنة 1852 وهو ما أكده حاكم الجزائر بقوله : «ومن يوم إلى يوم يمكن أن يقع بينهما خصام يجري فيه الدم ويرمي التحير في الحدادة، فالتشرف بأن أطلب من فضل جنابكم أن تعلموا القنصل بتونس هذا الحال وتدعوه أن يطلب من جناب الباي أن يرد الفراشيش الآن على بكاريه ولا الرجوع على حدادة إرتسمت منذ سنة 1852 ومبينة في كارطة الجزائر التي رسمتها حزبة الحرب سنة 1852 فإن تركنا الفراشيش يوصلوا لتكله البعيدة من تبسة بثلاث ليقات فقط كأننا فتحنا الباب لسراقهم ونقل الأمان في دواوير المدينة نفسها ونضيع ما فعلناه منذ سنة 1852 لتمكين الراحة والهنا في هذا القسم من الحدادة»[3].

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 159 ، تعريب نسخة مكتوب للمارشال حاكم الجزائر للقنصل الفرنسي بتونس في 22 مارس 1861.

2 - المصدر نفسه وثيقة عدد 28

3 - المصدر نفسه

ورغم محاولة الصد والمنع التي انتهجتها السلطات الفرنسية فإن قبائل الفراشيش يبدو أنها لم تكن معنية بما يحصل بين سلطات الإيالتين من محاولات لفض النزاع الحدودي، بل كانت مصرة على ما يبدو على التمسك بأراضيها واستغلالها وذلك من خلال ما ورد في رسالة القنصل الفرنسي بتونس روسو إلى محمد الصادق باشا باي تونس بتاريخ 25 ديسمبر 1861 والتي جاء فيها : «بلغني من تبسة بأن التوانسة دخلوا مرة أخرى إلى ترابنا ووصلوا إلى رقبة تنكله وبكاريا وذكروا أن مرادهم حرث الأراضي شرقي تلك الجها...»[1].

وبذلك فإن السلطات الفرنسية كانت تتدرع بحرصها على الأمن بين القبائل حتى لا تقع صدامات بين القبائل الجزائرية والفراشيش وفي ذات الوقت محاولة التأكيد على الباي بأن يمنع الفراشيش من استغلال الأراضي محل النزاع وإجلائهم عنها وذلك من خلال ما جاء في الرسالة سالفة الذكر «...فالظاهر أن الإذن الذي صدر من جنابكم إلى الفراشيش بالخروج من التراب الذي طلبه حاكم عموم الجزاير والرجوع إلى الحدادة لم يعمل بمقتضاه أو أن سبق منهم الفصل على مقتضاه فقضوه... ولا يخفى عن جنابكم الغيار الذي يمكن أن ينشأ في عناد الفراشيش»[2].

ويمكن القول أن السلطات الفرنسية كانت تعمل على الضغط على السلطات التونسية حتى تقوم بإجلاء قبائل الفراشيش من الأراضي الحدودية وذلك من خلال اختلاق بعض الذرائع : «لأن هذا من الممكن أن أحلوا التوانسة لبعض عروشنا شيء ولم يرجع لهم حقهم يصلوا إلى اليد ويقع تحيير في الحدادة ويجب حينئذ الابتعاد عن هاته الأسباب لأن في عواقبها ينشأ الغيار على كل وجه فاطلب حينئذ... اعطاء الإذن اللازم إلى الحدادة بغصب الفراشيش على الرجوع ثانيا من التراب الذي طالب (به) المارشال دوك دي مالاكوف ذاكرا بأنه من تراب الجزاير وبعدم تعدي حدادة العمالتين إلى أن يقع الكلام في نازلة حوز هذا التراب المتنازع فيه»[3]، على حد تعبير القنصل الفرنسي.

وأمام الإلحاح الفرنسي على الباي فإنه أعطى الأوامر إلى مستشار وزارة العمالة بأمر قياد الفراشيش بالخروج من التراب الجزائري والذي جاء فيه ما يلي : «.. أما بعد فإن القنصل

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 45 ، رسالة من القنصل الفرنسي روسو بتونس إلى محمد الصادق باشا باي تونس بتاريخ 20 ربيع الأول 1278 هـ الموافق 25 سبتمبر 1861 م.

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه

الفرنسي حرض على سيدنا شكاية وردت له من حاكم الجزاير بأن الفراشيش دخلوا مرة أخرى إلى تراب الجزاير ووصلوا لرقبة تنكلة وبكاريا وذكروا أن مرادهم حرث تلك الأراضي التي هي شرقي تلك الجهات وطلب الإذن من مولانا في كف هولاء الناس عن هذا الفعل وصدر الإذن بإعلامكم لتخاطبوا قياد الفراشيش بأن يرجعوا لمكانهم ويخرجوا من التراب المذكور على مقتضى الإذن الذي صدر لهم سابقا»[1].

وأمام محاولات الفرنسيين إبعاد الفراشيش عن الأراضي الحدودية، فإنهم لم يأخذوا ذلك على محمل الجد، بل إن الفراشيش كانوا يرون أن الأراضي المتنازع عليها من حقهم ولم يعيروا السلطات الفرنسية- الجزائرية أي اهتمام بل «زادوا إلى الأمام لأن في اليوم الحادي والعشرين من سبتمبر حضروا إليهم إلى سهلة تبسة وأكلوا (للجزائريين) أكوام التبن»[2]. وهو ما اعتبره الفرنسيون من قبيل «التطيبه»[3]، وإن ذلك قد «يسبب هرج وتحيير في الحدادة»[4]، معتبرين أن ما قام به الفراشيش تم بتنسيق مع السلطات التونسية «وهي أن أولاد وزاز يستندون على ما ظهر إلى جماعة إرسلت في شهر أغسطس (أوت) الماضي من تونس إلى الحدادة ليتأملوا فيها يدعوا بأن الحدادة تمتدا على رقبة بكاريا وبورمان ورقبة تنكلة فحينئذ جميع التراب الكاين شرقي تنكله بين بحيرة الأرنب ببكاريا وبورمان للعمالة فنزلوا فيها وقسموا تراب الحرث بينهم»[5].

ويبدو أنه مع اقتراب فترة الحرث فإن مشكلة الحدود تعود لتطفو من جديد «وهذا التراب اعتبر من حقنا (الجزائريين) وفي كل عام أهل عمالتنا يزرعونه ويحصدوه منذ أشهر قليلة وحيث الآن قرب وقت الزرع ولم ينتظر إلى الأمطار الأولى»[6]. ويرى الفرنسيون «أن هذي الحدادة متعلقة بالقياد الذين يقع ولايتهم على عروش الحدادة»[7]. باعتبارهم لا يؤدون

---

1 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 49 «أمر من الباي إلى مستشار وزارة العمالة بأمر قياد الفراشيش بالخروج من التراب الجزايري مؤرخة بتاريخ 17 ربيع الأول 1278هـ / 12 أكتوبر 1861».

2 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 51 «رسالة من القنصل مسيو روسو المكلف بقنصلات جنرال فرانسه بالقاهرة إلى محمد الصادق باشا باي بتاريخ 5 ربيع الثاني 1278هـ 10 أكتوبر 1861».

3 - المصدر نفسه

4 - المصدر نفسه

5 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 57 «تعريب رسالة للمرشال لقنصل فرنسا بتونس بتاريخ 4 أكتوبر 1861».

6 - المصدر نفسه

7 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 63 «رسالة من المسيو ليون روش المكلف بأمور دولة فرنسا وقنصلها الجنرال بتونس في 3 يناير (جانفي) 1862 الموافق لـ 2 رجب 1278هـ إلى محمد الصادق باي».

وظيفتهم بل اتهامهم بإثارة المشاكل والتواطؤ وإن ما يحدث من شغب وغارات على مستوى الحدود لا يتم دون علم القايد «ولاكن لا يسوغ للقايد ادعاء الجهل في غارات وقعت في عدد كبير من الأنفار الذين لا يتيسر اجتماعه في مكان من غير موافقة القايد المتولي على المكان المذكور»[1].

وفي نفس الوقت اعتبار قايد الفراشيش محرضا للقبائل على التوغل داخل الأراضي المتنازع عليها منذ زمن بعيد وهو ما أكده القنصل الفرنسي ليون روش بأن «محمد بن علي أظهر مرة أخرى أن ما اصابه من العقاب سابقا لم ينقص ميله الشرير المنافي لهنى الحدادة ولا شك بأنه يقتضي نظرا لجناب العلي استعمال ما يناسب مع العامل المذكور لمنع نتايج شروريته»[2].

ويبدو أن السلطات الفرنسية- الجزائرية أنشأت حرسا للحدادة لمراقبة انتهاكات الفراشيش وصدهم عن الأراضي المتنازع عليها حيث «أنه صدر إذن شديد من الجزاير لحراس الحدادة وهذا الإذن يقتضي مضرة من يتجاسر بالتعدي على عروشنا»[3].

وأمام كثرة التشنجات على المنطقة الحدودية أصبح لدى السلط الفرنسية قناعة راسخة بأنها لا تستطيع ايقاف الانتهاكات الحدودية التي كانت في مجملها موجهة نحو التصدي لوجودها في المنطقة، لكن بقدر وعي الحكومة الفرنسية بأن الحدود اصبحت غير قابلة للسيطرة عليها كانت تتجنب الدخول في عمليات تحديد بصورة نهائية ومدققة في المنطقة الحدودية رغم أن حاكم تبسة عمد إلى وضع علامات تحديد على طول الحدود بين مجالي الفراشيش ونظرائهم من قبائل «الغرابة» وذلك بتاريخ 11 رمضان 1283هـ/ 1866، وهو ما ذكره سمير بن علي بن زهو في رسالته إلى العامل علي الصغير بن مبارك والتي جاء فيها مايلي : «أخبرني على شان حاكم بلد تبسه فإنه قدم إلى بلادنا (...) نخبرك سيدي كل ما بلغك من الخبر على حاكم البلد المذكور فهو صحيح وجعل علامات العلامة الاولى جعلها في راس الذراع الذي متاع فج المغيتله الذي مقابل عين موسى حدي من جوف والعلامة الثانية في العوين البيضه الذي غرب كدية سيدي صالح والعلامة الثالثه في راس الذراع الذي جوفي عين طاقة والعلامة الرابعه في راس الكدية الذي تشهر بالمندقشه الذي

---

1 - المصدر نفسه

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه

غربي عين طاقه ايضا وصار مغربا قواما الى أن بلغ خيمة برقان وجعل فيها علامة وصار مقبلا وجعل علامة أيضا في راس الحنيق وصار مغربا إلى أن بلغ إلى خشوم الدرمين الصغيرة وجعل فيه علامة ايضا وجعل علامه أيضا في الذكاره وجعل علامة أيضا في بير السبايكيه في حنقة الصفصاف من حوف وجعل علامة في راس المطل متاع البطن من جوف وجعل علامة أخرى في مرصد البطن من حوف امتين (...) الى الرق وجعل علامة في الطوبيه من غرب وجعل علامة في راس البنكه من جوف وجعل علامة في بير العاتر من قبله على حد الطريق المار غربا وشرقا ورجع عايدا من ذهابه الى ان بلغ الى بير ام علي ومعه خمسة أفراد فيهم القايد شتوح بن عبد الواحد وجعل فيها علامة أيضا»[1].

ورغم علامات التحديد التي وضعها حاكم تبسة فإن ترسيم الحدود لم يكن بعد واضحا ولم يلق تجاوبا لدى السلطتين التونسية والفرنسية على ما يبدو وهو ما جعل السلطات الاستعمارية تطالب بتاريخ 8 جمادى الثانية 1292 هـ/12 جويلية 1875 بالتريث في ذلك وهو ما أكده حاكم الجزائر في رسالته إلى القنصل الفرنسي بتونس بقوله : «وإذا لم يساعد الوقت الآن في الكلام على شأن ترتيب الحدود من الجهتين فإنه يناسب أن كل عرش يبقى بوطنه الأصلي»[2]، وهو ما قد يمكنها من فرض رقابة جدية على مجال نفوذها، فقد كانت متأكدة من عدم جدوى رسم الحدود آنذاك والتي كانت ربما تلقى معارضة كبيرة من الأهالي كما يمكن أن تكون صعبة على ارض الواقع، كما أن الظرف العالمي ليس مواتيا لطرح مثل هذه الإشكاليات التي من شأنها اثارة حفيظة القوى المنافسة[3].

كما أنّ تكرر محاولات القبائل الجزائرية المهاجرة داخل الإيالة التونسية للعودة إلى التراب الجزائري مطالبة باسترداد أملاكها الترابية وأراضي المرعى خاصة، أدى في كثير من الأحيان إلى مناوشات بين القبائل وذلك إثر نزول أولاد سيدي الحمادي (فرع من قبيلة أولاد سيدي عبيد الجزائرية الذين كانوا قد هاجروا إلى الإيالة التونسية) بسعيهم (أغنامهم) في صحراء

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 243 / 2 ، الوثيقة عدد 56 «رسالة من اصغير بن علي بن رهو إلى العامل علي الصغير بن مبارك بتاريخ 11 رمضان سنة 1283 هـ / 1866».

2 - المصدر نفسه، وثيقة عدد 70، «تلغراف من حاكم الجزاير إلى المكلف بأمور دولة فرانسية بتونس بتاريخ 8 جمادى الثانية 1292 هـ/12 جويلية 1875».

3 - أ و ت. السلسلة (A) صندوق 204، ملف 1، وثيقة رقم 1 ص 104. ورد على لسان وزير الخارجية الفرنسي «لقد أطلعني سفير انقلترا بنفسه على تخوفات هذه الأخيرة ما جعلني اؤكد له أنه لا توجد نية بالمرة لتغيير الوضع القائم».

عمل تبسة[1] طالبين إعادة الاستقرار بأراضيهم السابقة، ما أدى إلى حصول مصادمات مع أهالي قبيلة النمامشة وأولاد سيدي عبيد (فرع بكارية خاصة)[2]. وقد تضاعفت بذلك التخوفات الفرنسية، وهو ما دفع الحاكم العام الفرنسي في الجزائر «شانزي» (Chanzy) والقنصل الفرنسي روسطان (Roustan) إلى مطالبة الوزير الأول خير الدين «بالمحافظة على الساتكو (Le statut- quo)»[3]. أي الوضع القائم، باعتبار أن ذلك «يتعلق بالجهة من الحدود التي لم تزل في الشك لا تعطي حقا لأحد من الجانبين في استحقاق تلك الجهة قبل الانفصال في تعيين الحدود»[4].

كما حذرت السلطات الفرنسية الباي من تدفق أولاد سيدي الحمادي إلى الأراضي الجزائرية وذلك من خلال رسالة القنصل الفرنسي بتونس روسطان (Roustan) الى الوزير الأكبر والتي جاء فيها : «أن أولاد سيدي الحمادي الذين نزلوا في الصيفية الفارطة جهة تقرين بين جبل زريقات وبسراني نزلوا الآن جهة أبو موسى العوامي وجهة وادي سوفية ووادي سلعاوي وسعيهم يصل في الرعي إلى مفتح عين المشرق بالنمامشة الذين صاروا على نهاية في حرثهم سينزلوا للصحراء، فيختلطون بأولاد سيدي الحمادي ما عدى جهة تقرين ولذلك يوشك وقوع المشاجرة بين الطرفين وكذلك السوفية سيقدموا بسعيهم الأراضي التي يخطهما ويطلعها أولاد سيدي عبيد فيجدون أنفسهم مع رعايا تونس فإذا أدام عدم المطر مدة أخرى فإن قلة المرعى تلزم هؤلاء الرحالة بأن يلتقوا في جهة واحدة ونخشى وقوع الهرج مع ذلك، وبموجب ذلك نرى أنه لزم خطاب الدولة التونسية بأنها تنبه على أولاد سيدي حمادي بالانتقال إلى الجهة الأخرى من الحدادة...»[5].

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232 وثيقة عدد 73، «رسالة من مسيو روسطان المكلف بأمور دولة فرانسا وقنصلها الجنرال بتونس إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بتاريخ 13 شوال 1292 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر 1875».

2 - أ و ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 229، وثيقة عدد 119، ولقد كانت السلط الفرنسية قد أقرت أولاد سيدي عبيد في المنطقة المتنازع حولها والمسماة «بير العاتر» وهي منطقة ذات أهمية أمنية [illegible] جعلت منها السلط العسكرية الفرنسية مركز انطلاق العمليات جنوبا. انظر أيضا: أ و ت. السلسلة (A) صندوق 204، مصدر سابق ص 56

3 - أ و ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232 وثيقة 73

4 - المصدر نفسه

5 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 73، «رسالة من ميسيو روسطان المكلف بأمور دولة فرانسا وقنصلها الجنرال بتونس إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بتاريخ 13 شوال 1292 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر 1875».

ويبدو أن الفراشيش بدورهم تمسكوا بأراضيهم موضوع النزاع حيث «أن فرقة أولاد عزيز من الفراشيش حرثوا في الحدود.. وهم من فرق متعددة بالروابح حيث حرثوا في كدية سيدي صالح والعرق (الزرق) حرثوا في جبل شطاطيب والزعابة حرثوا بأبي شبكة»[1]. وقد «أغواهم على ذلك قايد الفراشيش ليصير لهم حق بأن يطلبوا تلك الأراضي التي حرثوا فيها الآن إذا وقع الفصال في تعيين الحدود بين العمالتين»[2].

وبما أن السلطات الفرنسية طالما تجنبت الدخول في تجربة التحديد وسعت دوما نحو القيام ببعض محاولات فرض النظام في المنطقة الحدودية بتعاونها مع السلطة المركزية في تونس من خلال تكوين لجان مشتركة للنظر في النزاعات القبلية على الحدود، فاقترحت الحكومة الفرنسية اثر ذلك على الوزير خير الدين تكوين لجان مشتركة للنظر في النزاعات الحدودية العالقة بين القبائل وهو اقتراح تبنته الحكومة في فرنسا طالما لا يمس « الوضع القائم»[3].

لقد مثل «مؤتمر سيدي يوسف» أول تجربة من هذا النوع[4]، اهتم خلاله الطرفان بحل المشاكل المتصلة بعمليات الإغارة والسرقات والعنف في المنطقة الحدودية، وقدم خلال مداولاته الجانب الجزائري تقريرا مفصلا عن مختلف الغارات التي تعرض لها الجزائريون بينما ظل الموقف التونسي ضعيفا إذ لم يستطع الجنرال رشيد عرض الشكاوى التونسية إلا بعد شهر من ابتداء أعمال اللجنة[5]. وهو ما يعطينا تصورا بأن السلطة المركزية في تونس لم تكن تبدي أهمية كبيرة لما يحدث في المنطقة الحدودية ربما عن قلة وعي بالأهمية الأمنية لهذه المنطقة، بينما كانت السلطات الفرنسية تتقدم بشكاوى كلما اندفعت قبائل الفراشيش تجاه السهول المحاذية لتبسة وبكارية وتونكه من أجل المرعى أو الحرث خاصة أن السلطات

1 - المصدر نفسه

2 - المصدر نفسه

3 - انظر مراسلة وزير الحربية إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 10 أفريل 1875

- Archives D'outre - Mer (A. O. M) : [illegible] | Carton 35H19 (1) ; Bobine H A35. D4 .Folios301

4 - سجلت أعمال هذه اللجنة التي جمعت بين الجنرال رشيد [illegible] ممثلا للجانب التونسي والجنرال روبيلار» (REBILLARD) قائد منطقة عنابة كممثل عن الجانب الجزائري [illegible] الفرنسي يوم 10 جوان 1875 ومحضر [illegible] سيدي يوسف [illegible] الواقعة بين [illegible] أعمال هذه اللجنة في جويلية من نفس السنة انظر

- Ibid , Folios 333 ; 30 Juillet 1875

5 - انظر : [illegible] Enregistrement Des Restitutions Faites a Sidi Yussef

- Ibid , Folios 312 [illegible]

الفرنسية كانت تعتبر أن «نازلة الحرث هذه لا اعتبار لها في ذاتها لاكن يلزم الاعتناء بها لأننا إذا تركنا التوانسة ينزلوا في ترابنا من غير تسجيل على تعديهم المذكور لعله يظن ذلك اعتراف منا باستحقاقاتهم الأرض المذكورة التي يحرثونها الآن فيتعسر بعد ذلك افتكاكها منهم»[1]، على حد قول حاكم عموم الجزاير الذي طالب القنصل الفرنسي بتونس بأن «يجلب نظر الدولة التونسية على هذا الأمر حتى يعلم الفراشيش أن حرثهم الآن تلك الأراضي لا يعطيهم حقا في استحقاقهم لها فيما بعد»[2].

وعلى عكس السلطات الفرنسية، فإن السلطات التونسية لم تكن على ما يبدو على وعي تام بما يحصل على الحدود واعتبار ذلك أمرا هامشيا لا يعدو أن يكون مجرد خلافات بين القبائل لذلك فإنها اكتفت بإرسال بعض الحجج وتكليف عامل الكاف بالبحث عن ذلك[3]. حتى أن السلطات الفرنسية لم تأخذ ما قدمه عامل الكاف من حجج على محمل الجد بل اعتمدت «التقرير الذي وجهه في 11 يوليه (جويلية) الفارط حاكم عامل تبسة للجنرال حاكم عمل قسنطينة»[4]، والذي ورد فيه ما يلي أنه «في دعاوى كل من الجانبين المتنازعين وبيان الحجج التي يستند إليها كل منهما دعاويه مع مزيد التحري في قطعة الأرض الواقع بها النزاع والجواب هو أن الحدادة بالمكان المذكور هي التي رسمت بمقتضى العادة ووقع التعرف بها في 1866 من الجمعية التي وقع تكليفها بتبسة بإجراء ما تضمنه أمر الأمير نابليون في النازلة والحدادة المذكورة تبتدي من خنقة المواحد وهي قطعة يتساوى بها أولاد سيدي يحيى وأولاد سيدي عبيد وتمر للقبلي على طريق موصل لجامع سيدي ظاهر وهو بتراب عمالة تونس وتحديدها بالمكان المذكور هو خنقة الجمل بجبل الصيف وعين تافرة وبير تمر وزيت ومن سيدي ظاهر تتوجه الحدادة لجهة الشرق وتنزل بوادي بودرياس إلى أن تصل لسبالة بودرياس ثم بين القبلي والغرب وتتبع طريق بير أم علي إلى فج أم تامسميدة وتمر على فج التين وهنشير قصة ومن فج أم تامسميدة تمر لحدادة بخط مستقيم بين القبلي والغرب إلى كدية أم علي الكائنة شرقي بير أم علي الذي هو بأرض الجزاير ثم من كدية أم علي تتوجه

1 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، وثيقة عدد 73، «تعريب رسالة من حاكم عموم الجزاير إلى قنصل فرنسا بتونس 28 أكتوبر 1876».

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 75، «رسالة من مسيو رسطان المكلف بأمور دولة فرنسا وقنصلها الجنرال بتونس إلى الوزير الأول خير الدين باشا بتاريخ 11 رمضان 1293هـ الموافق لـ 30 سبتمبر 1876».

4 - المصدر نفسه

جهة القبلي إلى أن تصل إلى حنقة القبل ومنها تتبع رأس جبل الصفصاف ومنها تدخل جهة القبلي هذا وإن أولاد سيدي عبيد يستدلوا في دعواهم على قطعة الأرض المذكورة أنها كانت دائما في حوز عروش الجزاير وبقينا محافظين عليها إلى الآن من غير انقطاع منذ استولينا على عمالة الجزاير ويستدلوا أيضا كاستدلال الفراشيش بأن لهم مقابر قديمة بالمكان أقدم من مقابر الفراشيش وأكثر منهم عددا ومما يلزم اعتباره هو أننا اعتبرنا دائما القطعة المذكورة أنها قطعة من أرض الجزاير ودافعنا عليها سابقا بالقوة كدفاعنا على بقية الحدود لأن الفراشيش لم يدعوا الآن فقط على هذه الأرض الخصبة وهي ابن فاليه وذراع الحربا وبوشيكة بل سنة 1861 أولاد وزاز نزلوا مرة أيضا بالمكان المذكور كنزولهم هذه المرة فأمر المارشال بليسي الذي كان إذ ذاك حاكم عموم الجزاير بالتنبيه عليهم بالرحيل وإن لم يمتثلوا يقع غصبهم»[1].

وأمام المحاولات المتكررة من السلطات الفرنسية لفرض النظام على الحدود التونسية الجزائرية وخاصة فيما يخص ضبط الحال بين القبائل الحدودية فإنها عملت على قبول دعاوى أولاد وزاز المدعين ملكيتهم للأرض محل النزاع، وأنها ذهبت إلى أكثر من ذلك وذلك بالتعاون مع السلطات التونسية من أجل تكوين لجنة مشتركة للبحث في خفايا النزاع الحدودي وهو ما عبرت عنه رسالة روسطان وقنصل فرنسا إلى الوزير الأول خير الدين والتي جاء فيها : «أن أولاد وزاز مدعين على الأرض المذكورة منذ مدة ويبين كيف كانت تقبل منا دعاويهم المذكورة وفي شهر أغسـت (أوت) من السنة المذكورة (1861) توجه أنفار من جانب الدولة التونسية وهو ضابط عسكري ومهندس أوروباوي ومروا على جهة الحدادة المذكورة واستوعبوا حالها من أهل العمالة التونسية وقيدوا شهادة كل واحد من هؤلاء المسؤولين....»[2].

ويبدو أن أولاد وزاز استشهدوا آنذاك بمقابر لهم بالأراضي المتنازع عليها وهو ما لم تنكره السلطات الفرنسية «ومنذ ذلك العهد كان أولاد وزاز يدعوا وجود مقابر لهم بالمكان المذكور ويوجد حقيقة أماكن بها مقابر جهة بئر روابح وهنشير بوقصة ينزل لها الفراشيش»[3]. وأرجعت السلطات الفرنسية وجود تلك المقابر «أنها حدثت في المدة التي كانت العروش المتحادة عائشة بالهنا مع بعضها وكانت تختلط مع بعضها بحيث أن الفراشيش كانوا ينزلوا

1 - المصدر نفسه
2 - المصدر نفسه
3 - المصدر نفسه

عند أولاد سيدي عبيد من غير أن يمنعهم أحد وهذا هو السبب الذي صار بئر روابح مسمى باسم احدى فرق عرش الفراشيش أنهم اقاموا بالمكان المذكور أكثر من إقامتهم بغيره»[1]. كما اعتبرت السلطات الفرنسية - الجزائرية أن «ما يستند إليه التوانسة يستند إليه الجزائريون أيضا لأن للحربيين مقابر بالمكان المذكور ولعلها أكثر من مقابر الفراشيش، كما يوجد بالمكان المذكور مطامر قديمة كانت لأولاد سيدي عبيد....»[2].

كما تمسكت السلطات الفرنسية بأن هذه الأرض كانت منذ زمن بعيد محل نزاع حول الحدادة وأن التحقيق أثبت «أن في الزمان السابق كان دافعا شك بين الجانبين في نازلة هذه الجهة من الحدادة الممتدة قبلي بكارية ولما تولت الدولة الفرنساوية إدخال أولاد سيدي عبيد والنمامشة لطاعتها في سنة 1842 وهم كانوا نازلين إذ ذاك بالجهة المذكورة استولت دولتنا على الأرض المذكورة وكلما كان التوانسة يريدون الدخول لها منعناهم»[3].

وقد ذهبت السلطات الفرنسية أبعد من ذلك في تنكرها لحقوق الفراشيش في الأرض وادعت أن «دعوى الفراشيش تختلف دائما مع كثرة المبالغة»[4]. معتبرة أنه «لا يتيسر للدولة التونسية الوقوف مع الفراشيش في دعواهم... لعدم صحتها»[5]، وأنه إن حصل واسترد الفراشيش تلك الأرض المتنازع عليها فإن ذلك «ينتج منه منع أولاد سيدي عبيد عن حل زرعاهم ومرعى انعامهم وتخليطهم مع النمامشة فتصير الأرض ممنوعة عن الجانبين المتنازعين»[6].

كما أن السلطات الفرنسية التي كانت تخشى من ترك الأرض محل النزاع دون استغلال من الجانبين والرجوع عن الحد المذكور إلى الخلف، «فإن الفراشيش الذين لا يعرفوا المحافظة على الشرط لعلهم يخالفوا إذن أميرهم ويستولوا على تلك القطعة التي يقع الاتفاق على بقائها خالية من الجانبين»[7].

1 - المصدر نفسه
2 - المصدر نفسه
3 - المصدر نفسه
4 - المصدر نفسه
5 - المصدر نفسه
6 - المصدر نفسه
7 - المصدر نفسه

وبالتالي يمكن القول أن سياسة التحيز بين مجالي الفراشيش و«الغرابة» التي سلكتها السلطات الفرنسية ساهمت بدور فعال في تضييق الخناق حول تحركات القبائل الحدودية وأثرت بشكل فعال في نمط عيشهم وهو ما خلق حالة من التذمر والتململ لدى متساكني المنطقة الحدودية الذين وجدوا صعوبة في التحرك داخل المجال وهو ما ولد حالة من الشعور بالضيم والتنافر بين الفراشيش وجوارهم من «الغرابة».

الفصل الثاني

الحياة الاجتماعية لقبائل الفراشيش و«الغرابة»

I - نمط عيش القبائل الحدودية

1 - العلاقات الاجتماعية

لقد تميز نمط عيش قبائل الفراشيش وقبائل «الغرابة» بالازدواجية إذ هي تتأرجح بين الاستقرار من جهة والترحال الجزئي، وتجمع بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي وذلك وفق المتغيرات المناخية والاجتماعية والسياسية.

ونظرا لامتداد مجال الفراشيش في جانبه الغربي محاذيا لمجال قبائل «الغرابة»، فإن الموقع الحدودي قبل حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر لم يكن يؤثر كثيرا على حياة ونمط عيش القبائل المتجاورة، بل كانت تلك المجموعات القبلية تشترك مع بقية المجموعات القبلية المحلية أو الخارجية في نمط عيشها وثقافتها، وبالتالي فلا الحروب بين الإيالتين في السابق، ولا أوامر المنع الصادرة عن الحكام كان لها تأثير على أسلوب عيش أهالي المناطق الحدودية من الجانبين ولا على علاقات التواصل التاريخية، لذلك كان الفضاء الحدودي مفتوحا بين البلاد التونسية والجزائر وكان يتميّز بخصوصيات بشرية متداخلة بين القبائل التونسية والجزائرية، فتحرك القبائل في المجال الحدودي كان مرنا وسهلا ذلك أن الحدود بمفهوم الحدود العازلة لم تكن مطروحة لدى متساكني هذه المجالات فقد كانت تربط العديد من القبائل الحدودية التونسية - الجزائرية علاقات نسب[1]، أو الانتماء إلى نفس المجموعة القبلية[2]، فالفراشيش كانوا يحرثون باستمرار بجهات بكارية وبئر العاتر جنوب تبسة التي كانت تابعة للبلاد التونسية[3]. وأولاد يحيا من عمل تبسة مجاورين للفراشيش وبينهما النسب والإختلاط[4]. لكن ظاهرة التواصل بين المجموعات الحدودية والتي صورها القائد العسكري رندون بـ «حالة

---

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 212، ملف 241، الوثيقة عدد 72 بتاريخ 18 سبتمبر 1848، لقد كان لأهل سوف أو «الصوافة» في لغة الوثائق علاقات قرابة بأهل الجريد.

2 - المصدر نفسه، صندوق 212، ملف 229، الوثيقة عدد 62، سنة 1866، مثال ذلك انقسام الزغالمة وأولاد بوغانم إلى قسمين مجموعة داخل التراب التونسي وأخرى داخل التراب الجزائري لأنها كانت في السابق تعيش في إطار مجموعة واحدة بيد أن عمليات التحديد قسمت مجال القبيلة إلى جزئين.

3 - الماجري (الأزهر)، قبائل ماجر والفراشيش . مرجع سابق ص 35.

4 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18، الملف 195، الوثيقة عدد 163

الانصهار التام[1]، أصبحت مصدر قلق بالنسبة لحكام الجزائر الجدد ودفعتهم إلى وضع حد نهائي لما عبر السعي إلى تحويل الحدود من فضاء مفتوح بين المجموعات الحدودية إلى عامل انفصال وتمايز.

ولقد عرفت كامل المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر بطابعها الريفي، حيث كان المجال فيها غير محدد، فالقبائل من الجانبين كانت تتنقل في هذا الفضاء دون ضوابط وحواجز وكانت القبائل تعبر في الاتجاهين وتتوزع على المجال الجغرافي بين تونس والجزائر جنوب وادي سراط أي منطقة الوسط الغربي للبلاد التونسية على النحو التالي فالفراشيش ثلاثة عروش متجاورين في أملاكهم... فالعرش الأول يقال لهم أولاد علي[2]، والعرش الثاني أولاد ناجي[3]، مما يلي تلك وغربيا عنهم والعرش الثالث أولاد وزاز[4]... وغربيا عنهم أيضا فأولاد علي وأولاد ناجي فأجوارهم من عمل الجزاير أولاد يحيى بن طالب وتقسيمهم فرقة المرازقة وفرقة العبادنة وفرقة المغارسة وفرقة العمايلية وفرقة الطوايبية وأما ولاد وزاز ليس لهم جار من الناحية الجوفية من أعراش تلك الناحية... (بل تجمعهم) بلاد النمامشة...[5].

وبالتالي فإن العروش المتقابلة على الحدود هي عروش أولاد علي (الحوافظ[6] وأولاد زيد[7] من قماطة) وأولاد الحاج والحوادث عرش (أولاد ناجي) والبعاصة والزعابة والروابح والحنادرة (أولاد وزاز) وأولاد سيدي تليل ويقابلهم من الجانب الجزائري فرق الجوامع وفرقة المرازقة وفرقة

1- أغلب ويحسبون أن الخط الذي يرسمه أو ما أطلق عليه اسم الحدود بين الجزائر وتونس لم يكن في الواقع سوى مجسم حدوده لأن البلاد حسب رأيه كانت مفتوحة من جميع الجهات والسكان يرحلون عن المواطن التي استقروا بها بنفس الاعتقاد وفي سنة 1943 أعتبر نفس المسؤول الفرنسي أن المجموعات الحدودية تعيش في حالة انصهار إلى درجة أن قطعتها لا ترى في تملكات هذه الإيالة أو تلك. انظر بن سليمان الأرض والهوية. مرجع سابق ص 308.

2- يتكون عرش أولاد علي من الفرق التالية الحوافظ قماطة الصمايلة البنانة أولاد محمد أولاد زيد المرازقة أولاد عبيد الهياشرة انظر Nomenclature : OP CIT.

3- يتكون عرش أولاد ناجي من الفرق التالية: أولاد الحاج الحوادث الجراكتة أولاد موسى بن ناجي أولاد محفوظ. Ibid.

4- يتكون عرش أولاد وزاز من الفرق التالية: أولاد عسكر الزعابة الحنادرة الأنيال الفرجة أولاد بوالعابة البعاصة أولاد موسى والقصارنية. Ibid.

5- أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 229 الوثيقة عدد 118 و114 و68.

6- تتكون عروش الحوافظ من الفرق التالية: أولاد عبد الله العمايدية أولاد محمد بن ابراهيم أولاد علي بن ابراهيم الفيشات أولاد صالح القنازعة Nomenclature : OP CIT.

7- عروش أولاد زيد هي: الفرازنة الهيمات أولاد يحيا أولاد بلقاسم أولاد محمد بن زيد أولاد عبد الله وأولاد علي بن زيد Ibid.

العبادنة وفرقة المغارسة وفرقة العمايلية وفرقة الطوايبية وأولاد سيدي مبارك بن صحراوي والنمامشة أو النمامشة ثم أولاد سيدي عبيد[1].

ويمكن القول أن القبائل التونسية- الجزائرية المتجاورة في المجال الحدودي جنوب وادي سراط ما فتئت تعيش نوعا من التلاحم الاجتماعي والاقتصادي فرضه بالأساس التصاق مجالاتها وخصائصها المناخية، فهذه المنطقة السباسبية التي تلفها المرتفعات الجبلية أفرزت وحدة المجال الجغرافي والطبيعي وتشابه نمط العيش والتاريخ المشترك والانسجام الداخلي بين القبائل الحدودية حيث أنه كلما اتجهنا جنوبا كان مجال «البداوة» بما يتسع، خارجا بسلطة الترحالي عن أي سلطة تقيد مركزية سبقت الوجود الفرنسي (حسيني أو تركي)، فهو لا يعترف سوى بسلطة القبيلة التي تخضع عروشها لمبدأ اللحمة خاصة أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية مثلت الحافز الأساسي للحراك داخل المجال الحدودي حيث مثلت أراضي المرعى أو الحرث مركز صراع بين «العصبيات» زادها القساوة المناخية تعمقا.

يمتد هذا المجال الحدودي من الشمال إلى الجنوب من جبل القريطسة حتى حنقة الصفصاف مرورا بجبل أبي ربيعة، عين البي، عين الشجرة، عين غلال، بكارية، تونكلة، بن قاليه، جبل تمر وربت، وادي الماء الأبيض، طاقة، بير أم علي[2]. ليفصل بين عدد الفروع من القبائل وأهمها قبيلة الفراشيش من الجانب التونسي وأولاد يحي بن طالب والنمامشة أو النمامشة وأولاد سيدي عبيد من الجانب الجزائري[3].

ويمثل هذا الفضاء الحدودي محورا مهما للمبادلات حيث مثل فضاء عبور ضروري بين الشمال الحبوبي والجنوب التمري إضافة إلى أهمية المعاملات مع الشرق الجزائري، فقد كان السكان من الجهتين يعبرون المنطقة في جميع الاتجاهات، فمدينة الكاف مثلا كانت مركزا تجاريا نشيطا تنتصب بها كل يوم خميس سوق أسبوعية يؤمها إلى جانب أهالي البلاد

1- أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 229 الوثيقة عدد 118، وانظر أيضا: خريطة تضبط حدود العروش القاطنة بالحدود التونسية الجزائرية من الشمال إلى الجنوب. المصدر نفسه السلسلة (A) صندوق 212 ملف 27 وثيقة عدد 51.

2- المصدر نفسه السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 229 الوثيقة عدد 119. مراسلات وجميع رسوم متعلقة بالحدود التونسية الجزائرية وبتسيير شؤون العروش المتواجدة بالمناطق الحدودية التاريخ 1767 - 1888.

3- المصدر نفسه السلسلة (A) صندوق 212 ملف عدد 27 الوثيقة عدد 51. خريطة تضبط حدود العروش القاطنة بالحدود التونسية الجزائرية من الشمال إلى الجنوب.

التونسية رعايا إيالة الجزائر وتلتقي عندها على الأقل خمس طرقات قادمة من الجزائر، لعل أهمها تلك التي تمر عبر تبسة والقالة وقسنطينة[1].

وبذلك يمكن القول أن شبكة الأسواق في منطقة التل العلوي مترامية الأطراف، فهي تتصل من جهة الشمال بأسواق «الريفية»، ولا سيما سوق الخميس وذلك بحكم ارتحال المجموعات القبلية للسباسب العليا إليها موسميا للعمل (ظاهرة الحطايا أو الصيافة) أو للبحث عن المراعي الخصبة وبحكم حاجتهم للحبوب، وبحكم المحور التجاري الذي يشق البلاد من الشمال إلى الجنوب[2]، كما تتصل هذه الشبكة بالتراب الجزائري وخاصة بسوق أهراس والمجموعات القبلية الجزائرية الحدودية[3].

وتعد سوق الاربعاء بزاوية القصور[4]، السوق القطب، فهي السوق الرابطة بين أسواق «الريفية»، وأسواق السباسب العليا، ولأن السوق يجلب الناس لقضاء مصالحها[5]، فقد جاء في تقارير الضباط الفرنسيين أن 120 تاجرا متنقلا كانوا يؤمون سوق القصور لبيع مختلف البضائع التي يقع استهلاكها يوميا، أما عن المجموعات التي تتسوق من سوق القصور فهي الفراشيش وأولاد عيار وورتنان وتوابع وأولاد يعقوب[6] وماجر والحمامسة ودوفان الكعوب والقوازين وبني رزق...»[7]. وسوق القصور، سوق حبوب وحيوانات أساسا، فمعظم المجموعات القبلية المحيطة بها مجموعات رعوية تعتمد على تربية الماشية من الأغنام أو البقر (ورتان خاصة) إلى جانب زراعة الحبوب (أولاد عيار وأولاد عون) لذلك تتحول الى سوق يومية للحبوب في فصل الصيف[8].

أما بالنسبة لعلاقات التبادل التجاري، فإن قبائل الوسط الغربي ترتاد القرى والمدن المجاورة لها وحتى البعيدة عنها، من أجل شراء أدوات الانتاج مثل المحراث والفأس والمنجل..، أو ما

---

1 - بن سليمان. الأرض والهوية. مرجع سابق ص 309

2 - بن طاهر (جمال). «أضواء على الأسواق الريفية بالبلاد التونسية خلال القرن 19» الكراسات التونسية مجلد 37/38 الأعداد 145 - 146/ 147 - 148 لسنة 1988 - 1989. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس ص 93

3 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

4 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18. ملف 199. الوثيقة عدد 15205 بتاريخ 25 ربيع الثاني 1283هـ

5 - المصدر نفسه وثيقة عدد 15203 بتاريخ 25 ربيع الثاني 1283هـ

6 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

7 - بن طاهر مرجع سابق ص 93

8 - المرجع نفسه ص 94

يحتاجونه من مؤونة ومواد استهلاكية كالملابس والبلغة والحلي وفي نفس الوقت يبيع منتوجاتهم الفلاحية كالسمن والعسل والقطران والفحم والحيوانات والصوف..، وتحتل سوق تالة أهمية كبرى بجهة السباسب العليا فهي السوق الوحيدة بالجهة، وهي منسوبة إلى قبيلتي ماجر والفراشيش، ولكن يؤمها التجار والمتسوقون من التل العالي والسباسب السفلى والساحل ومن الجريد[1]. وهي أيضا سوق عامة تباع بها بعض المنسوجات الصوفية من برانس وحوالي إلى جانب الحبوب والحيوانات من أغنام وماعز إلا أن مجاعة 1867 والأزمة العامة للبلاد التونسية ثم الإستعمار قد حد من أهمية هذه السوق[2].

أما على الواجهة الأخرى اي في إيالة الجزائر فنجد سوق أهراس والذي تؤمه القبائل التونسية الحدودية كشارن وورغة وأولاد بوغانم، وتتركز المبادلات على الأغنام والحبوب والحلفاء وما يصنع منها من حصير وسجاد وقفاف... الخ[3]. كما لعبت سوق تبسة نفس الدور إذ كانت تجلب إليها أهالي الإيالة التونسية من القصرين وفوسانة وأفران وبودرياس والطباقة وحيدرة وتالة وفريانة والجريد أي قبائل الفراشيش والهمامة، وكان لأهل الجريد عدة محلات تجارية في المدينة.. ويتوجه اهل السوف أو «الصوافة» نسبة إلى وادي سوف كما تسميهم الوثائق الذين كانت لهم علاقات متينة بأهل الجريد بدورهم إلى مدينة تونس مرورا بقسنطينة أو تبسة[4]. وبذلك يمكن القول أن المبادلات التجارية في كامل المنطقة الحدودية كانت تتم في كنف الحرية التامة من الجانبين دون حواجز أو موانع تعيق تنقلاتهم، فهذه التجارة الحدودية إن صح التعبير كانت تتم في الاتجاهين فالتونسيون كانوا يؤمون الأسواق الجزائرية كما الجزائريون بدورهم كانوا يؤمون «سوق الاربعاء بزاوية القصور»[5]، وتالة وغيرها من الأسواق الحدودية ولم يستطع الاستعمار أن يضع لها حدا إذ تواصل تهريب البضائع عبر الحدود التونسية – الجزائرية رغم التطورات السياسية لكلا البلدين[6].

---

1 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

2 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

3 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

4 - بن سليمان. الأرض والهوية. مرجع سابق ص 309

5 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18. ملف 199. الوثيقة عدد 15205. بتاريخ 25 ربيع الثاني 1283هـ

6 - بن طاهر مرجع سابق ص 95

وبشكل عام يمكن اعتبار الأسواق الحدودية، أسواقا ذات خصوصية تجارية لما تمثله من همزة وصل بين منتوجات الشمال من الحبوب خاصة ومنتوجات الجنوب والواحات والتي تتمثل أساسا في التمور والملابس الصوفية... فالقوافل التجارية والمبادلات عامة بين شمال البلاد وجنوبها تمر حتما بهذه الأسواق[1].

وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الأسواق الأسبوعية كانت تعد أسواقا عامة، فنجد بها كل المواد الاستهلاكية من حبوب وزيوت وتمور إلى جانب ما تنتجه المجموعات القبلية بالمنطقة من انتاج حيواني كالصوف والماشية وبعض المنتوجات الحرفية كالحصير المصنوع من الحلفاء، وملح الجبال والقطران والدباغ... إلخ[2].

2 - دور الزوايا في حياة الفراشيش و«الغرابة»

نظرا لما يتميز به مجال قبائل الفراشيش وقبائل اولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة من موقع استراتيجي باعتبار أن الأول يتوسط الإيالة التونسية والثاني متاخم له يغطي منطقة الهضاب العليا بالشرق الجزائري وانفتاحهما على بعضهما البعض وهو ما جعل من المجالين الحدوديين يلعبان دورا هاما في عملية التواصل بين الشرق الجزائري والفضاء الحدودي التونسي، خاصة أن شبكة الطرق والمسالك التي تشق المجالين الحدوديين جعلت منهما ممرا حيويا للمبادلات التجارية بين الشمال والجنوب من جهة وبين الإيالتين التونسية والجزائرية من جهة أخرى.

وكنتيجة لتشعب الطرق والمسالك المارة عبر المجالين تخللت هذه المسالك شبكة من الزوايا والأضرحة في الشريط الحدودي للمجالين فنجد على سبيل الذكر على الحد الفاصل بين قبائل الفراشيش وجيرانهم من «الغرابة» زاوية سيدي صحراوي بيكارية وجامع سيدي طاهر[3] بمنطقة بودرياس وخلوة سيدي عبيد بجبل تحرفوة[4]، كما تنتشر بمنطقة الوسط الغربي عديد الزوايا والأضرحة المتاخمة للشريط الحدودي مثل زاوية الشيخ أحمد التليلي بفريانة والتي انطلقت أشغال بنائها في 7 محرم سنة 1146 هـ/ 20 جوان 1734 م، لتأخذ إشعاعا دينيا وعلميا وعمرانيا هاما اخرجها تدريجيا من وضع الهامشية التي ظلت عليها لزمن طويل

1 - المرجع نفسه ص 87

2 - المرجع نفسه ص 98

3 - أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 230 الوثيقة عدد 75

4 - المصدر نفسه الوثيقة 114

لتتحول إلى منارة علم تشع على ما حولها بمنطقة السباسب[1]، وزاوية الشيخ مبارك (ت 1865) التي تأسست بتالة سنة 1860 والتي كان لها نفوذ كبير إذ قدر اتباعها – آنذاك- بنصف الفراشيش[2]، وزاوية سيدي أحمد الزاير التي تأسست سنة 1847 في كدية الحلفاء[3]، وزاوية الشيخ الشافعي بعين المنشية (بين حيدرة وتالة) التي تأسست سنة 1278هـ/ 1862م في شكل هبة من طرف قعيد بن سالم[4]، وزاوية سيدي علي بن ابراهيم قرب حيدرة، وزاوية المراونة[5] وزاوية البنانة[6]، إضافة إلى أضرحة الأولياء وقبابهم المنتشرة بمجال قبائل الفراشيش التخومية على كامل المسالك والطرقات كسيدي بوغانم بالسفح الجنوبي لجبل بيرينو شمال غربي فوسانة وسيدي حمزة ببحيرة فوسانة والفالح بوشدادة بخمودة (فوسانة) وسيدي حرات بالسفح الجنوبي لجبل سمامة، وزاوية المولدي بمنطقة الحمار بفوسانة، ولقد اعتبر العديد من الباحثين أن الانتشار الجغرافي للزوايا والأضرحة، استراتيجية كانت تهدف إلى اقرار الأمن بالمناطق التي يضعف بها الحضور المركزي، واعتبروا الأولياء أسيادا للحدود[7].

أما بالنسبة لمجال «الغرابة» فنجد زوايا الأوراس كزاوية سيدي ناجي وسيدي عقبة وصيار المنعة، على الطرقات التي تتقاطع بقرية قتيس أين يوجد ضريح سيدي عبيد وهو على طريق تبسة ووادي سوف من الشمال إلى الجنوب وعلى طريق توزر ووادي سوف والأوراس من الشرق إلى الغرب[8]، حيث تتوسط قرية قتيس مناطق الشمال التي تقطنها المجموعات القبلية المستقرة مثل الحراكتة بعين البيضاء، وأولاد يحي بن طالب بجهة ونزة والحنانشة بسوق أهراس، وقبائل الجنوب شبه الراحلة مثل النمامشة والسوافة وطرود[9].

1 - البسلاوي (عبد الجليل) «زوايا الوسط الغربي ودورها الاجتماعي» **مجلة الحياة الثقافية**. السنة السابعة عدد 21. تصدر عن وزارة الشؤون الثقافية. تونس (ماي / جوان) 1982. ص 55 - 69.

2 - العجيلي (التليلي) «دور بعض مشائخ الطرق الصوفية في فشل ثورة علي بن غذاهم» انظر مجلة :

Ibla ;T56. N°171.Tunis, P111-141

3 - العجيلي (التليلي)، **الطرق الصوفية** ... مرجع سابق ص 46

4 - الدريهمي (هاجر) **زاوية الشافعي وعلاقتها بالسلطة المركزية**. بحث لنيل شهادة الاستاذية في التاريخ كلية الآداب والفنون والعلوم الانسانية بمنوبة. 2005 - 2006. ص11

5 - أ و ت. **السلسلة التاريخية**. صندوق 18. ملف 199. الوثيقة عدد 15310. بتاريخ 4 شعبان 1283هـ

6 - **المصدر نفسه**. الوثيقة عدد 15295. بتاريخ 18 جمادى الاولى 1283هـ

7 - الماجري (الأزهر) **قبائل ماجر والفراشيش** ... **مرجع سابق** ص 223

8 - الماجري (الأزهر) **القبيلة الولائية**... **مرجع سابق** ص 45

9 - **المرجع نفسه والصفحة نفسها**

ونظرا للطابع الريفي الذي تميز به هذه المنطقة التخومية للإيالتين التونسية والجزائرية وما تحتويه من خصوصيات، حيث ساهمت صعوبة المناخ وقساوة الطبيعة في جعل النفس البشرية ذات شفافية دينية قوامها طلب الإحتماء واللجوء – زمن الكوارث والأزمات- إلى من يلاذ إليه طمعا في تفريج الكرب، واحتماء من المكاره[1]، وبذلك ساهمت المعطيات الطبيعية في إيجاد مناخ نفسي لدى قبائل المناطق الحدودية التي كانت مستعدة لقبول تلك الظواهر الدينية المتمثلة في الطرق الصوفية – بما فيها من تسابيح واستغفار وصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها من المحتويات الروحية- ضربا من الحصانة[2] بإعتبارها أداة لعلاج أنفس مهزوزة تخضع للعديد من الضغوطات الطبيعية والاجتماعية والسياسية، لأن المريد يحتاج إلى شيخ أو أستاذ يقتدي به لا محالة...، إذ أن سبيل الدين غامض، وسبل الشيطان كثيرة ظاهرة، فمن لم يكن له شيخ يهديه قاده الشيطان إلى طريقه[3].

إلى هذا يضاف طبيعة الحال الجهل الذي كان يسود سكان تلك المناطق، والذي كان يمثل حقلا خصبا لتقبل المبادئ الطرقية، خاصة أن الجهة كانت تعج – علاوة على ما بها من زوايا تابعة للطريقة الرحمانية – بالمزارات والقباب وأضرحة الأولياء والأشجار المقدسة[4]، ويقدم الفراشيش لهذه المعالم الدينية القرابين والنذور، كما أنه كل ما جاء المنطقة ولي من ناحية الغرب أو من منطقة أخرى من البلاد التونسية إلا وزادت المشاعر الدينية حرارة وعمقا، ويذهب الفراشيش كذلك إلى زيارة بعض الزوايا بالجزائر كتبسة وسوق أهراس[5].

---

1 - العجيلي الطرق الصوفية ـ مرجع سابق ص 63

2 - المرجع نفسه ص 63

3 - المرجع نفسه ص 25

4 - على غرار العرعارة صالحة وهي شجرة عرعار معمرة تقع بالفرقارة في ريف حيدرة وتعد شجرة مقدسة ويتناقل روايتها عرش «الفلاشلشية» ويتناقلونها بينهم ويتم أحداثها حسب ما حفظته صدور الكبار أن «العجوز السوداء» امرأة عاشت في الزمن الغابر بمنطقة الفرقارة وقامت بقطع بعض العرعار من الشجرة المعمرة لإستعماله في «بابة» جلد خروف ولما عادت العجوز السوداء الى منزلها نامت فرأت في المنام امرأة قالت لها انا صالحة اعيش في العرعارة فردي ما أخذته مني والا ستنزل عليك لعنتي فنفذت «العجوز السوداء» الامر وردت ما أخذته ومنذ ذلك العهد انتشرت هذه الرواية وباتت العرعارة صالحة محل تبجيل وإجلال. كذلك شجرة الشلاليق والتي توجد على الطريق في ارض الصادق العياري على حافة وادي حيدرة حيث يقوم الزائرون بربط قطعة قماش بها للتبرك. انظر - صدقي (محمد الناصر) «المعتقدات الشعبية في مناطق الحدود التونسية» مجلة الثقافة الشعبية العدد 22 البحرين 2011.

5 - التيمومي انتفاضات الفلاحين ـ مرجع سابق ص102

ومع تطور التصوف العملي وانتشار الظاهرة الصوفية في الأوساط الشعبية، كثر عدد الأتباع والمريدين، والتفوا حول شيخ ونسجوا حوله هالة من التقديس والتبجيل، وبدأت تظهر الطرق الصوفية، فانتقل بذلك التصوف وتطور من ظاهرة أو مسألة فردية بين الإنسان وربه إلى ظاهرة اجتماعية طرقية كثر رجالها وأتباعها ولم تشذ بلاد المغرب العربي عن بقية دول العالم الإسلامي في سيطرة الطرق الصوفية على جميع مناحي الحياة، فقد انتشر التصوف على درجة واسعة، وغطى مناطق عديدة من بلاد المغرب العربي، ففي كل بقعة منه زاوية أو مقام ولي صالح، وحلقة ذكر أو شيخ طريقة يدعو إلى التمسك بالشريعة والاقتداء بسنة المصطفى، وقد اشتهر من هذه الطرق بالجزائر على الخصوص تسعة : القادرية، الشاذلية، الخلوتية، الرحمانية، التيجانية، العيساوية، الطيبية، السنوسية، العمارية[1].

لقد كانت الطرق الصوفية في ايالة الجزائر أو في تونس بمثابة النقطة التي يلتقي عندها الجميع، مركز الدائرة ومحور اهتمام الحكام والعامة على حد سواء في الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية وظلت وسيطا بين السلطة والشعب، تسعى لقضاء مصالح الطبقات الكادحة والمحرومة وتعمل على معالجة أوضاع المريدين في القرى والمداشر والحواضر، بإرشاد الضال ورعاية الفقراء والمساكين، وفي ذلك كتب الرحالة فيليبي (Filippi) عن مدى تهافت الناس على الأولياء الصالحين وطلب المقدس، في تونس عام 1829 ما يلي : «...، تمثل مهنة الولي الصالح في شمال افريقيا أكثر المهن هيبة وربحا..»[2].

ولما غزت الجيوش الفرنسية الجزائر بتاريخ 25 ماي 1830، قامت الطرق الصوفية بتجييش الناس للدفاع عن البلاد، حيث عرفت الجزائر عديد الثورات المناهضة للإستعمار وقد لعبت الطرق الصوفية دورا بارزا في ذلك تحت قيادة الطريقة القادرية متمثلة في شخص الأمير عبد القادر الجزائري، ابن شيخ الطريقة القادرية في الجزائر الشيخ محي الدين بن مصطفى الحسني. ولما انتهت ثورة الأمير، واصلت الطرق الصوفية حركة الجهاد وإن كانت منفصلة وغير متحدة، فقامت الطريقة الرحمانية بثورة في بلاد القبائل والصحراء، والدرقاوية في الغرب الجزائري والشيخية في الجنوب الغربي[3].

---

1 - الحسني مرجع سابق ص 171

2 - التيمومي الاستعمار الرأسمالي ـ مرجع سابق ج 1، ص 188

3 - الحسني مرجع سابق ص 172

كما قاد الشريف بن محمد بن عبد الله المعروف « بومعزة» ثورة في منطقتي الشلف والونشريس (1846 - 1847) وهو من اتباع الطريقة الطيبية، والتي اتسعت لتعم عدة مناطق من البلاد ووجدت من الزاوية للمحاجية وشيخها مختار بن عبد الرحمان مقدم الطريقة الرحمانية كامل الدعم والمساعدة"[1].

وبالتالي يمكن القول أن الطرق الصوفية لعبت دورا هاما في تجميع الناس حولها للتصدي إلى الإستعمار الفرنسي وهو ما يؤكده المؤرخ الفرنسي لجيري بقوله : «إن معظم الثورات التي وقعت خلال القرن التاسع عشر في الجزائر كانت قد اعدت ونظمت ونفذت بوحي من الطرق الصوفية، فالأمير عبد القادر كان رئيسا لواحدة منها وهي الجمعية القادرية، ومن بين الجمعيات المشهورة التي أدت دورا أساسيا في هذه الثورات، الرحمانية، السنوسية، الدرقاوية، الطيبية»[2].

ولئن لعبت زوايا الطرق الصوفية دورا هاما في الجزائر في مقاومة الاستعمار فإنها عملت كذلك على توحيد القبائل والعروش وذلك من خلال إزالة الخلافات بين مختلف فئات المجتمع وفك النزاعات بين العروش والقبائل وكذلك ساهمت بدور فعال في الحياة الاجتماعية للناس من خلال تقديم المساعدات للفقراء والمساكين وايواء العجزة والغرباء إضافة إلى دورها الديني المتمثل في تعليم القرآن، لذلك احتلت الزوايا مكانة مرموقة في المجتمعات الحدودية، إذ كان لها دور فاعل في معظم الأحداث وكان للفكر الصوفي الطرقي تأثير كبير على الحياة الاجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية.

ونظرا للمكانة التي كان يحظى بها شيوخ الطرق الصوفية وخاصة الطريقة الرحمانية فقد انتشرت هذه الطريقة بين القبائل في المنطقة الغربية للإيالة التونسية ودخلت من منفذين، فظهرت أولها في الكاف، فقد أسس يوسف بوحجر – أحد اتباع سيدي عبد الرحمان– زاوية رحمانية لم تلبث أن صارت بمثابة الزاوية الأم للطريقة بالبلاد فيما بين 1821 و1843، تشع وتمارس نفوذها على أغلب جهات الشمال الغربي، وثانيهما بنفطة، ذلك أنه بعد احتلال الفرنسيين لجهة بسكرة بالجزائر سنة 1843، غادرها الشيخ محمد بن عزوز شيخ الطريقة الرحمانية واستقر بنفطة أين أسس زاوية رحمانية لم تلبث أن صار لها نفوذ على الوسط والوسط الغربي[3].

1 - المرجع نفسه ص 177.

2 - المرجع نفسه ص201.

3 - العجيلي، الطرق الصوفية ... مرجع سابق ص45.

ونظرا للدور الذي كانت تلعبه الزوايا من تجميع للناس حولها، فقد كانت لها مكانة لدى القبائل المجاورة لها، فمثلا زاوية سيدي احمد التليلي كانت تجمع حولها فضلا عن عروش الفراشيش والهمامة وماجر قبائل النمامشة وأولاد سيدي عبيد من الجزائر، أما في الطرف الشمالي من مجال الفراشيش فكانت زاوية سيدي علي بن ابراهيم بجدرة تستقطب عروش الحوافظ من الفراشيش والزغالمة وأولاد بوغانم، وكذلك قبائل أولاد سيدي يحي بن طالب وأولاد حيار من الحراكتة الجزائريين. وتستقطب زوايا سيدي احمد الزاير بكل من الروحية وسبيبة، من أرض ماجر عروش ماجر وأولاد عيار وجلاص، أما الزاوية الصادقية فتستقطب بدورها عروش الهمامة والفراشيش وماجر، كما كان جامع سيدي ظاهر يستقطب بدوره عروش أولاد وزاز وأولاد الحاج وأولاد محفوظ وجيرانهم «الغرابة» سكان الكويف وبكارية من النمامشة وأولاد سيدي يحي بن طالب من خلال الزردة التي تقام به إسوة بزردة سيدي علي بن ابراهيم إلى وقت قريب من ثمانينات القرن الماضي.

وتمثل الجوانب الاحتفالية الموسمية والتي يعبر عنها بال «زردة» والتي تقام حول الزوايا وأضرحة الأولياء لحظات هامة في حياة القبائل الحدودية، على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، نظرا للدور الذي كانت تلعبه ال «زردة» في تخفيف حدة النزاعات بين العروش المتعادية التي لا تتعامل فيما بينها إلا بالحروب والغارات والسلب والنهب، فأصبح أتباع الطريقة من هذا العرش ينزلون على إخوانهم أتباع نفس الطريقة من العرش الآخر معززين مكرمين ويشتركون في إقامة الحضرات والأذكار في وئام وأخوة"[1].

ونظرا لما كانت تمثله مناسبة الزردة فضلا عن طابعها الإحتفالي من حالة تقارب وتلاق بين العروش والقبائل المتجاورة، فقد كانت تمثل مناسبة لفض الخصومات وللإلتقاء والتصالح والتسامح، وكذلك فضاء تجاريا واجتماعيا متميزا، إذ تتحول الزردة الى سوق تعرض فيه انتاجات القبائل وتعقد فيه الصفقات المرتبطة بخرائة الأرض أو«العشابة» كما تعقد خلالها اتفاقيات المصاهرة، وتعد أيضا ساحة للتعبير عن المهارات الفروسية و«يلعب فيها الخيل كعادة الناس»[2] بإطلاق البارود إذ يتنافس فرسان أولاد تليل والحوافظ وأولاد عسكر والهمامة والنمامشة.

1 - البساوي، مرجع سابق ص 59

2 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15230، بتاريخ 7 ذي القعدة 1283هـ

لقد كانت الزوايا في القرن التاسع عشر تستقطب الناس من حولها حتى باتوا في ذلك الوقت تتنازعهم سلطتان، سلطة شكلية ظاهرية هي سلطة الدولة، وسلطة حقيقية فعلية هي سلطة الزاوية التي تحكم منهم المشاعر والقلوب..، حتى أن نفوذ الزاوية الترابي كان أوسع من نفوذ الدولة حيث أن انتشارها لا يتقيد بالحدود السياسية والاقليمية[1]، لذلك فإن السلطات المركزية كانت تعمل على كسب ود شيوخ الزوايا وكانت تساند تلك العائلات المرابطية وتعول عليها في اعانتها بالمساهمة في حفظ الأمن بين القبائل وتسليمها -عند الحاجة- مثيري الشغب[2].

وتتمثل تلك الانعامات والامتيازات التي كانت تمنحها السلطة الحسينية لشيوخ الزوايا في عقارات وامتيازات جبائية من خلال نظام الوقف وتحبيس عقارات لأطراف معينة حيث عمت الأحباس الخاصة والعامة جهات الشمال، والساحل، والوسط، والجريد..، خاصة أن السلطة السياسية آنذاك شجعت على ذلك[3]، من أجل كسب ولاءات المجموعات القبلية عن طريق الزوايا، فمثلا كانت زاوية القادرية بتوزر تحتل صدارة الصنف الثاني من كبار الملاكين هناك..، إذ كانت تمتلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي 1127 نخلة[4]، كما أن زاويتي القادرية بأولاد عسكر لهما مساحة سقوية تتراوح بين 300 و400 هكتار مسقية بمياه وادي الحطب، كما تمتلكان أراضي بالقصرين[5]، فضلا عن إعفاء أغلب المؤسسات الدينية من الجباية في إطار «الاحسان»، فمثلا تم إعفاء أولاد سيدي تليل من الجباية إلى حدود القرن التاسع عشر[6].

ولم تكن حالة الدعم التي تتلقاها الزوايا مقتصرة على السلطة المركزية فحسب بل أن القبائل والعروش بدورها كانت تساهم في مساندة تلك الزوايا، فقد لعبت العروش المجاورة للزاوية من فراشيش وماجر والهمامة أدوارا هامة في دعم الزاوية ماديا بتقديم الأعطيات العينية والعقارات من أجل كسب بركة الزاوية والاستفادة من خدماتها الاجتماعية والتعليمية والسياسية[7].

---

1 - البيساوي، مرجع سابق ص 59

2 - العجيلي «حول بعض مشائخ الطرق الصوفية» مرجع سابق

3 - العجيلي، الطرق الصوفية، مرجع سابق ص 51

4 - المرجع نفسه ص51.

5 - المرجع نفسه ص 53.

6 - الماجري (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش، مرجع سابق ص152.

7 - التليلي، مرجع سابق ص 160.

ونظرا للاشعاع الذي عرفته زاوية سيدي احمد التليلي باعتبارها زاوية طرقية وواقعة على مفترق الطرق التجارية ومن أجل كسب ودها ورضاها لتأمين قوافلها وتسهيل تجارتها عمدت بعض القبائل إلى التودد إلى شيوخها ومقدميها عن طريق الهدايا والأعطيات حيث نجد أن ابراهيم بوعزيز شيخ الحنانشة كان يساند زاوية أولاد سيدي تليل وخصص لها منذ تأسيسها الهدايا السنوية المنتظمة والمتمثلة في 40 جملا، إضافة إلى كميات هامة من الحبوب والمواشي[1].

كما أن مشائخ القبائل الحدودية الجزائرية وخصوصا الحنانشة والنمامشة ساهموا بدورهم في العطايا المقدمة لزاوية سيدي تليل حيث كانوا يرسلون وبانتظام قوافل الحبوب والتمر وقطعان الأغنام والإبل[2].

ولئن عملت أغلب الزوايا في الجزائر على مقاومة الاستعمار والتصدي له فإن الزوايا في تونس كانت في ولاء تام للسلطة المركزية وتأتمر بأمرها وهو ما جعلها تمر بمرحلة فتور وريبة في علاقتها مع العروش المجاورة لها ليصل الأمر الى نوع من التوتر ثم القطيعة، ولعل تعدد الإغارات وعمليات نهب أملاك الزاوية خير دليل على ذلك[3].

ويعود فتور العلاقة بين الزاوية والعروش المجاورة لها إلى الدور الإداري الذي باتت تلعبه الزاوية في الوسط القبلي خاصة بعد أن أصبحت السلطة مع أوساط القرن التاسع عشر تعين مقدم الزاوية وهو ما أدى الى تغيير خطابهم الديني بخطاب سياسي تحدده بالدرجة الاولى سياسة السلطة، حيث فرض تحالف أولاد تليل مثلا مع المخزن القيام بأدوار إحصاء الرقاب والمكاسب من أجل تحديد قيمة الضرائب على المجموعات الراجعة لهم بالنظر ورصد تحركاتهم[4]، وهو ما جعل علاقة قبائل الفراشيش بالزاوية تتلاشى وهو ما أكدته إحدى الشهادات الشفوية في الفترة المعاصرة والتي جاء فيها قول أحدهم : «لقد أكلتنا الزاوية ولم نعد نحبها»[5].

كما أن بعض الزوايا كانت تخدم مصلحتها ضاربة بكل القيم الأخلاقية والدينية وذلك من خلال مباركتها لعمليات الإغارة والنهب وذلك نتيجة خضوعها وولائها لقياد ومشائخ

---

1 - المرجع نفسه ص 132.

2 - التليلي (محمد الطاهر) موجز في تاريخ سيدي تليل والأعلام من أبنائه، مطبعة الاف القصرين1987 ص 18

3 - أ و ت السلسلة التاريخية، الصندوق 18، ملف 204، الوثيقة عدد 16108، بتاريخ 1265هـ/ 1869م

4 - المصدر نفسه، الصندوق 18، ملف 182، الوثيقة عدد 12663 بتاريخ 1278هـ/ 1862م

5 - الماجري (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش، مرجع سابق ص 169

الجهة وهو ما قامت به زاوية الحاج الشافعي بتاريخ 27 ذي القعدة 1276 هـ/ 26 فيفري 1870، وذلك من خلال ما ورد في رسالة من القنصل الفرنسي بتونس دي بغليير إلى الوزير الأول مصطفى خزندار والتي جاء فيها ما يلي : «أن في ليلة اليوم الرابع والعشرين من شهر (ديسمبر) الفارط أغار نحو الألف والثمانية نفر من الفراشيش والزغالمة على دوارين من الزرقة من أولاد سيدي يحي بن طالب من عمل تبسة النازلين بين بركة الفرس والعين الزرقة وقتلوا منهم نفرا وجرحوا منهم ثلاثة وعشرين وأخذوا منهم 1602 شياه و1359 معيز و10 أحمرة و3 فرسات 1 بغلة واحدة وقد وقع اتباع الناهبين من بعض الفرسان فوجدوهم يقاسمون غنيمتهم بنواحي بئر الخانقي ثم وجهوا جانبا من المنهوب لجهة جردة (القلعة الخصبة) النازلة بها زمالة قايد الزغالمة وجانبا آخر لجهة بوغانم النازل بها الحاج قعيد قايد ماجر وأولاد علي وجانبا آخر لجهة فوسانة النازل بها سي علي الصغير قايد أولاد وزاز وأولاد الحاج وأعطيت أيضا بعض شياه لزاوية الحاج الشافعي الذين سكانها اتو بمصحق الشيخ قدام المذكورين لما رجعوا من غزوتهم...، هو إغارة حقيقية على ترابنا من عروش التوانسة متعاقدين على هذا الأمر تحت نظر القياد التوانسة الذين حاصصوا في المنهوب وربما وقع ذلك بإذنهم...»[1].

كما أن بعض الزوايا كانت تستغل بعض الامتيازات الممنوحة لها مثل «حرم الزاوية»، وهو المساحة المحيطة بالمقام والتي لا يمكن لأي كان خرقها بحيث أن كل خائف أو مطلوب إذا التجأ الى زاوية أو ضريح من أضرحة الأولياء، كف عنه الطلب ورفعت السلطة يدها عنه، فلا يجرؤ أحد على إقتحام الزاوية وامساك الملتجئ إليها[2].

ولذلك كانت بعض الزوايا تعمد إلى إجارة بعض المجرمين والمطلوبين من ذلك زاوية نفطة وهو ماذكره الجنرال الفرنسي بيليسي دوك دي مالاكوف إلى القنصل الفرنسي بتونس في رسالته المرفوعة إلى محمد الصادق باي بتاريخ 21 جوان 1861 والتي جاء فيها قوله : «... وبلغني أن طيب بوشندوقا ونفرين آخرين متهومين معه في غارة دشرة حلفة الذي كنت أعلمتكم بتفصيلها في حوالي الأحير هربوا في زاوية نفتة (نفطة) ووجدوا هناك من سي مبروك بن عزوز من البرج صاحب بلش آغة أولاد سيدي محمد الجلفاوي وشقيق كبير الزاوية

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 69

2 - العجيلي مورتضر نشأة الطرق الصوفية ، مرجع سابق

المذكورة (الحماية) وسي مبروك طلب من وكيل فرنسا بنفسه أن يقف معه ليسلموا له الأنفار المذكورة فالوكيل المذكور امتنع عن الكلام في هذا الشأن من غير إذن القنصلات والثلاثة أنفار المذكورين سافروا في الحين ولحقوا حرة ناصر بن شهره فالمرغوب منكم أن تطلبوا من جناب الباي أن يسلمنا الأنفار المذكورة ليتحقق غيرهم أن التراب التونسي لا يحمي الجناة»[1].

وبالتالي يمكن القول أن نشأة الزوايا في المناطق الحدودية وبالتحديد في منطقة الوسط الغربي، ولئن لعبت دورا إيجابيا في حياة القبائل الحدودية من خلال فض النزاعات والنهي عن القيام بالاغارات، والعمل على نشر القيم الدينية وتحفيظ القرآن ونشر العلم، فإن شيوخ الزوايا كانوا رغم ذلك أداة طيعة في يد البايات وعمالهم من أجل المحافظة على امتيازاتهم على حساب القبائل وعملوا على معاونة السلطة المركزية في إخماد ثورة علي بن غذاهم عام 1864.

وكنتيجة للدور الذي قام به الكثير من رجال الدين في إفشال الانتفاضة، فالكثير منهم «سقطوا من أعين الناس»[2]، كما خاب ظن الكثير من الناس في «... علماء آخر زمن أعوان الظلمة»[3]، وليس من قبيل الصدفة أن يهاجم الناس «هناشير» رجال وأصحاب الزوايا»[4]، كما تعرضت العديد من الزوايا للنهب والسرقة حيث تعرضت «زاوية البنانه والمراونه فراشيش من اولاد علي للاغارة بتاريخ 18 جمادي الاولى 1283هـ»[5]، وهو ما يؤكده عمال الفراشيش علي الصغير بن مبارك وسليمان بن احمد واحمد بن حسين في رسالتهم إلى رستم وزير العمالة بتاريخ 4 شعبان 1283 والتي جاء فيها : «ان الناس من عرش اولاد عمران اولاد غيلان غاروا (على) زاوية المراونه من الفراشيش ودوار الى الزعابه.. وقتلوا (نفرين) ونحبوا لهم ابل»[6].

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 34

2 - ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط1، تونس كتابة الدولة للشؤون الثقافية تونس 1963 ج 5، ص 141

3 - المصدر نفسه ج 5، ص 141

4 - أ و ت. السلسلة التاريخية صندوق 184، ملف 1042، الوثيقة 35 بتاريخ 30 ربيع الأنوار 1282 هـ/ 1865م «نهبت هناشير مصطفى بن عزوز في جهة (عين) توسه وسبيطلة وقت اجتماع عروش أهل القبلة وهم عرش الهمامة ونفات وجلاص»

5 - المصدر نفسه 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15295

6 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15310

وبالتالي يمكن القول ولئن لعبت «مؤسسة» الزاوية في الجزائر دورا حاسما في مقاومة الإستعمار الفرنسي الذي عمل على احتلالها ومصادرة أملاكها وتشتيت مريديها، فإن أصحاب الطرق الصوفية في تونس عملوا على التودد الى السلطة سواء في العهد الحسيني وكذلك أثناء الغزو الفرنسي للبلاد التونسية سنة 1881، حيث عملوا على تقديم العون للقوات الفرنسية، وهو ما قامت به زاوية المنشية والتي كافأت السلطات الفرنسية شيخها محمد الصالح الشافعي بمناصب إدارية بارزة، فعينته قايدا على أولاد ناجي عام 1886 وقايدا على كل الفراشيش عام 1896[1].

II - الحراك القبلي في المجال الحدودي

لقد كانت القبائل الحدودية من الجانبين كما هو الشأن بالنسبة للعروش في الدواخل توحدها جملة من الممارسات الاجتماعية لعل أبرزها الزيارات المتبادلة بين الجانبين سواء في إطار التبادل التجاري من خلال الاسواق أو المناسبات العائلية أو زيارة أضرحة الأولياء... كما كانت العمليات الإغارية بين القبائل من العادات المألوفة عند السكان وتعد «عادة جارية بين العربان من الزمان القديم»[2]، «ويتعذر قطعها بالمرة، أنها فيهم سجية من اصل الخلقة... وأن هذه السير عادة في العربان»[3]. لكن هذا الوضع سرعان ما أخذ منعرجا جديدا خاصة بعد احتلال الجزائر وبروز ظاهرة التحديد الترابي وفرض مبدأ المنع والمراقبة المتواصلة، وهو ما افرز وضعا سياسيا جديدا لم تألفه الجماعات القبلية الحدودية فيما بينها سابقا.

لقد أثارت ظاهرة تنقل المجموعات القبلية بين إيالتي تونس والجزائر حفيظة السلطات الفرنسية التي عبرت في عديد المناسبات عن استنكارها للتسامح الذي تبديه السلطات التونسية أو من يمثلونها في المناطق الحدودية تجاه الرعايا الفارين من الحكم الفرنسي أو المتمردين عليه، وهو ما حدا بها إلى سن تراخيص سفر أو ما سمته الوثائق بـ PERMIS DE VOYAGE[4]، للرعايا التونسيين المتوجهين نحو الجزائر. ففي شهر نوفمبر من سنة 1848

1 - التيمومي. انتفاضات الفلاحين. مرجع سابق ص 104

2 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 212. ملف 232. الوثيقة عدد 1.

3 - المصدر نفسه والوثيقة ذاتها

4 - المصدر نفسه. الصندوق 223. ملف 384. الوثيقة عدد 85. «أخبر عامل أولاد ناجي من الفراشيش الضابط الفرنسية بفرار رعايا تونسيين إلى دائرة تبسة دون أن يكون لهم ترخيص سفر»

أشار احد التقارير الفرنسية إلى القبض في قسنطينة «على بعض الأشقياء التونسيين الذين كانوا دون وثائق تثبت هويتهم»[1].

ولئن كانت بعض العروش الجزائرية لاسيما اللمامشة تنتقل إلى البلاد التونسية لإتباع الكلأ والمرعى لأنعامهم[2]، فإن الفراشيش كانوا يتنقلون بدورهم مرتين على الأقل في السنة للتراب الجزائري مرة في موسم الحرث ومرة ثانية وقت الحصاد[3]، بيد أن هذه التوازنات دخلت مرحلة الاختلال بسبب التضييقات التي سلطتها سلطات الاستعمار في الجزائر على مجمل أشكال التواصل المذكورة إذ أخضعت العلاقات الاقتصادية بدورها إلى المراقبة. فقد أرغمت قبائل الفراشيش الحارثة في وطن الجزائر على خلاص «اللزمة على كل جابيه عشرة دورو ثلاثة فرنك وزوج صوردي»[4]، «وإذا امتنعوا من الخلاص فران تسرح عليه المواشي لتأكله...»[5]. حسب قول حاكم تبسة.

كما خاطب حاكم تبسة أولاد وزاز بطلب الحكر على فلاحتهم المبذورة وتوعدهم بـ «الأخذ، بعد أن طلبوا الإذن بالحصاد وأخذ محصول زرعهم واشترطوا على أنفسهم دفع الحكر العشر على الجوابد التي حرثوها... وهم اختاروا دفع الأداء بدل أن يضيع عليهم محصولات عظيمة..»[6]، كان هذا التحول القسري على الحياة اليومية للعروش الحدودية بمثابة الكارثة فقد كانت القبائل الحدودية تتواصل فيما بينها، بيد أن السلطات الفرنسية ومن خلال تطبيقها لمبدأ «الحدود الحاجز» أصبح أهالي المنطقة الحدودية يعيشون حالة احتقان، وهو ما تبينه التعابير الواردة في المراسلات الموجهة من أعيان العروش إلى السلطة في تونس، والدالة على تأزم أوضاعها «الناس ضاقت بهم الدنيا»[7]، «الناس ضاقت أخلاقهم»[8]،

1 - المصدر نفسه. الملف 384 مكرر. الوثيقة عدد 23. بتاريخ 23 نوفمبر 1848.

2 - المصدر نفسه. الصندوق 212. الملف 234. الوثيقة عدد 17. لسنة 1841.

3 - المصدر نفسه. صندوق 212. ملف 232. الوثيقة عدد 73 و 98 و 13.

4 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 5

5 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

6 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 13

7 - المصدر نفسه الملف 229. المراسلة عدد 43 بتاريخ 2 جمادى الثانية 1257 هـ/أوت 1841، مراجع الشكوى الموجهة إلى الباي سنة 1840 من طرف مشايخ الرقبة وهم غزوان وبني مالن وحمير وأولاد علي وأولاد عريجة امن نهدا تتضمن تشكياتهم من تعديات الفرنسيين».

8 - المصدر نفسه. الملف 241. الوثيقة عدد 112.

بطلت أرباب الزرع[1]، وبكثر عيشهم ووقع لهم الرعب[2]، كلها عبارات دالة على مدى تماس القبائل الحدودية من حالة التضييق التي كانت السلطات الفرنسية تسعى لفرضها على طول الحدود التونسية الجزائرية والتي باتت تكبل حركة القبائل في مجال كانوا يتحركون فيه بكل حرية دون حواجز أو موانع .

كما عانت قبائل الفراشيش أيضا من المستجدات التي حاولت فرنسا فرضها على المجال الحدودي وقد انعكس ذلك عليها اقتصاديا في ظل حالة الجدب والقحط التي ضربت المنطقة في القرن 19 وهو ما يشير إليه قياد الفراشيش في مراسلاتهم الرسمية التي تعدد مظاهر الأزمة الاقتصادية في كل من عروش أولاد علي وأولاد ناجي وأولاد وزاز «قلة الطعام» وغلاء ثمنه وإجاحة البلاد والدود «وطول الجدب والشدة والضيق» «ونزول الجراد ببلادنا يوم الجمعة» وهلاك جل الحيوان ومكاسب أهلنا» كلها عبارات تعبر عن ظروف عيش الفراشيش من سنة 1860 حتى 1882[3].

إنا يمكن القول أن عدة أزمات كانت وراء تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل الفراشيش وما يؤكد ذلك ليس فقط مراسلات القياد إلى السلطة المركزية[4]، بل أن هنالك دلالات أخرى تعبر عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لدى قبائل الفراشيش، فقد طالت الأزمة «العشب والمراعي»[5]، وأصبح الملح يباع بأسعار مرتفعة على يد تجار احتكاريين في

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 119

2 - المصدر نفسه الملف 230 الوثيقة عدد 12

3 - المصدر نفسه صندوق 18، ملف 198، الوثيقة عدد 14821 بتاريخ 1860

صندوق 18، ملف 198، الوثيقة عدد 14869 بتاريخ 1861

صندوق 18، ملف 200، الوثيقة عدد 15216 بتاريخ 1865

صندوق 18، ملف 201، الوثيقة عدد 15451 بتاريخ 1869

صندوق 18، ملف 201، الوثيقة عدد 5490 بتاريخ 1870

صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15684 بتاريخ 1872

صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15756 بتاريخ 1877

4 - كثيرة هي الشكاوى العامة من الفراشيش ضد قيادهم متضمنة مختلف أبعاد الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العروش انظر على سبيل المثال: أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 18 ملف 198 الوثيقة عدد 14865 بتاريخ 1861

المصدر نفسه صندوق 18، ملف 200 الوثيقة عدد 15402 بتاريخ 1867

المصدر نفسه صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15206 بتاريخ 1283هـ/1866

قرية ثالة حتى صار الناس غير قادرين على شرائه واضطروا إلى طبخ طعامهم دون ملح[1]، كما ارتفعت أسعار الطعام بسرعة وبنسبة كبيرة لارتباطها من ناحية بقلة الإنتاج الفلاحي ومن ناحية أخرى بالاحتكاريين والمرابين[2]. وقد أثرت هذه الوضعية على الحركة العامة لسوق وقرية ثالة إذ صارا خاليين من البيع والشراء لأن جل أهلنا بالفريقية[3]، ونقصت أو ضعفت حركة دوران العملة والمال بالعسر الحال في وجود ثالة[4]، لأن الناس عسر عليهم بيع الحيوانات لانعدام من يشتريها[5].

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت قبائل الفراشيش نتيجة الجفاف والسنوات البيضاء[6]، وهو ما كان يحتم عليهم التوجه إلى «الفريقية» في موسم الحصاد وذلك ما أكده مصطفى بن قصوم في رسالته إلى الوزير خير الدين بقوله: «... إن جل أحوالنا الفراشيش توجهوا لنواحي فريقة بقصد مصيف الزرع لعدم ببلادنا من ذلك واحتاجتها»[7]، وبالتالي فقد ساهمت الأزمة بشكل أو بآخر في تدهور الوضعية المعيشية لتلك القبائل حتى صار الناس يرحلون الجبال «لأجل البحث عن الزقوقو»[8]، أو يقتاتون من «كرم الهندي»[9]، أو الاتجاه إلى الإغارة على القبائل المجاورة وقطع الطرق على القوافل التجارية لتوفير الغذاء، وبالتالي فقد باتت عمليات الإغارة بمثابة العمل اليومي بين القبائل التونسية وجوارهم من الجزائرية.

1 - الإغارة

يمكن القول أن للأزمة الاقتصادية مضاعفاتها المباشرة على حركة القبائل وعلاقاتها ببعضها ومحيطها العام ذلك أن ظاهرة الإغارة انتشرت بعمق في مختلف هياكل ومجالات

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15290 بتاريخ 1866

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15306 بتاريخ 1861

3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15361 بتاريخ 1866

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15366 بتاريخ 1867.

5 - المصدر نفسه والوثيقة ذاتها

6 - السنة البيضاء: تعبير متداول لدى قبائل الفراشيش يقصد به سنوات القحط والجدب.

7 - أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15665، بتاريخ 25 ثاني ربيع الأنور 1289هـ

8 - المصدر نفسه صندوق عدد 18، ملف 200 الوثيقة عدد 15379 بتاريخ 1867

9 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15441 بتاريخ 1868

القبائل، وبذلك اتسعت عمليات الإغارة والنهب والسرقات أكثر من قبل وفي اتجاهات عديدة، وبات عالم القبائل مسرحا لما يشبه «الحرب الأهلية اليومية، إذ كانت الغارات هي الخبز اليومي للناس هناك»[1]. ويمكن القول أن الإغارات باتت توفر للقبائل موردا اقتصاديا، وقد إعتمدت القبائل الحدودية هذه الحرفة وأصبحت الإغارات بين أولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة والفراشيش متبادلة، خاصة أن العلاقة بن هاتين القبيلتين والفراشيش كانت متوترة أصلا على حدود الأراضي بينهم.

كما كان الفراشيش يغيرون على القوافل المارة في مجالهم والقادمة من الشمال الجبلي في اتجاه الجريد، أو على «الغرابة» المارين من مجالهم في اتجاه الجريد لاكتيال التمور، كما ينقضون على القبائل المحيطة بهم ولوحظ أن الهمامة والفراشيش لا يتورعون أحيانا في موازرة بعضهم ضد قبائل «الغرابة».

كما أن الترحال بالنسبة لقبائل الفراشيش خارج مجالهم بات الحل الأحدى للعديد من العروش نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث «تفرق الناس»[2]، والأكثر منهم دخل ناحية العرب من أجل الاحتياج[3]، والناس كلها تفرقت من أجل المعيشة»[4]. وقد اندهش المستكشف الفرنسي بليسي ديربنو عندما لاحظ أن منطقة الفراشيش في أواسط القرن التاسع عشر أصبحت قفرا «... وكأن ما يدل على وجود الحياة قد اختفى في تلك الجهة التي نزلت عليها اللعنة، إذ من النادر أن يسمع بها طنين حشرة أو زقزقة عصفور»[5].

في هذا الحراك داخل المجال تحددت علاقة الفراشيش بفضائهم العام والفضاءات المجاورة حتى باتت ظاهرة الإغارة والنهب بمثابة موشر هام للتحولات العميقة والبطيئة داخل المنظومة القبلية للفراشيش، فعمليات الإغارة والنهب اتخذت اتجاهات مختلفة منها داخلية أي بين عروش الفراشيش ذاتها، فهذه فرقة العصايدية من عرش أولاد علي تقوم بغارة كبيرة على فرقة

1 - التيمومي. الاستعمار الرأسمالي. مرجع سابق ج1. ص 155

2 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18. ملف 199. الوثيقة عدد 15243 بتاريخ 1865

3 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 15307 /15313 بتاريخ 1866

4 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 15340 بتاريخ 1866

5 - التيمومي. الاستعمار الرأسمالي ... مرجع سابق . ج 1 . ص 159

«الرطيبات» من اولاد ناجي[1]، ولهؤلاء حجة عدلية على ذلك تعدد تكرار عملية النهب من 1864 إلى 1869[2]. وهذه غارة «الحوافظ والقريجات» من أولاد علي على «الطباقة» لأولاد ناجي[3]، وفي ذلك شهادة رسمية من قاضي تالة[4]، وقد تواصل تزايد تلك العمليات في فضاء الفراشيش ليجسد حالة التفاوت الطبقي من حيث الثروة والجاه داخل مجتمع قبائل الفراشيش.

وكذلك امتدت هذه الغارات إلى مجالات خارجية وخاصة على الحدود الغربية حيث قامت قبائل الفراشيش بالإغارة ونهب وسلب القبائل الجزائرية كما تعرض الفراشيش بدورهم إلى الإغارة من جيرانهم قبائل «الغرابة»، حيث تشير مختلف الوثائق إلى كثافة واتساع فضاء الإغارة والنهب والذي لامس تقريبا جميع أماكن الحدود الغربية لمجال الفراشيش من الرميله من بلاد الحوافظ[5] إلى بحيرة تاجموت[6] الى عين عنان من عمل قلعة سنان من بلاد أولاد بوغانم[7] إلى الطباقة[8] والقوسه حوفي بلد حيدرة[9]، إلى البريكة ببحيرة أقران من بلاد الفراشيش[10] إلى الحاجزه (الحازه)[11] إلى بودرياس من عمل بحيرة فوسانة[12] إلى الحمار احد اماكن بحيرة فسانه (فوسانة)[13] وصولا إلى درناية[14] والمصاجة أمام قرية فريانة[15] وقرية

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18. ملف 203. الوثيقة عدد15852 بتاريخ جانفي 1864 رمضان 1281هـ

2 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 16018

3 - المصدر نفسه. صندوق 18. ملف 201. الوثيقة عدد 15587. بدون تاريخ

4 - المصدر نفسه

5 - المصدر نفسه. صندوق 212 ملف232. الوثيقة عدد132

6 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 131

7 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 131.

8 - الطباقة : عمادة حدودية تابعة لمعتمدية حيدرة النظر: المصدر نفسه. الوثيقة عدد 116 ، «إغارة عدة قياد من عروش الجزاير على عرش الحوافظ من الفراشيش سنة (1277 هـ /1861).

9 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 136.

10 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 120 و142.

11 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 138.

12 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 125.

13 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 121.

14 - «المصدر نفسه. الوثيقة عدد 93. «رسالة من قنصل فرنسا للوزير الأكبر مصطفى خزندار» بتاريخ 20 أوت 1878 / الموافق لـ21 شعبان 1205 هـ»

15 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 129

فريانة[1] وبوجبة[2] وبوحسن[3] وحنقة الصفصاف أحد أماكن عمالة تونس[4] وقارت الثعام[5] وفيض عمر من بلاد الفراشيش[6]... وصل إلى حد تدخل السلطة السياسية (الباي قياد ومشايخ وخليفة) من الجانب التونسي و(السلطات الفرنسية وحكام تبسة وبكاريا) من الجانب الجزائري والقضاة والعدول من الجانبين في تحرير ما نُهب أو سرق بحجج ممضاة حاليا.

لقد كانت تحركات العروش القبلية في المنطقة الحدودية مصدرا لتخوفات السلط الفرنسية حيث شكلت هاجسا أمنيا لها نظرا لارتباط ذلك بظاهرة النزاعات حول الملكيات القبلية والتي كانت في حالة عدم وضوح تامة، وهو ظرف طالما استغلته قبائل من هذا الطرف أو ذاك أي قبائل الفراشيش وجوارهم من «الغرابة» من أجل التحوز على الأرض لتشكل بذلك قاعدة للنزاعات في ظل افتقار الطرفين لسندات ملكية وهو ما انتهزته السلطات الفرنسية محاولة فرض سياسة الأمر الواقع وذلك بإتباع استراتيجية تجزئة المجال بناء على مقترحات من الضابط العسكري ريشارد (Richard) سنة 1845 إلى ضرورة فصل «الدواوير» عن بعضها البعض عبر «الحواجز الطبيعية كالغابات والجبال والأودية»[7].

لا شك أن سياسة العزل والحواجز الطبيعية التي انتهجتها السلطات الفرنسية بين القبائل داخل أراضي الجزائر كانت المنطلق الأساسي لعزل المجال الجزائري عن المجال التونسي جنوب وادي سراط أي بين مجال الفراشيش ومجال قبائل «الغرابة»، حيث أن الفرنسيين عملوا على أن تكون الحدود الفاصلة بين المجالين عبارة عن حواجز طبيعية مثل جبل فج الموحد وجبل الصري وجبل تمر وزيت وجبل الماء الأبيض والقلعة، وجبل طاقه وجبل الشطاطيب وبير أم علي وحنقة الصفصاف[8]، وهي في أغلبها حواجز طبيعية خاصة

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 127

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 124

3 - المصدر نفسه الوثيقة نفسها

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 123

5 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 148

6 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 140

7 - التامري (الأزهر) القبيلة الولائية ، مرجع سابق ص 112 - 113.

8 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212 ملف 229، الوثيقة عدد 119، «مراسلات وحجج ورسوم متعلقة بالحدود التونسية الجزائرية وتسيير شؤون العروش المتواجدة بالمناطق الحدودية. التاريخ 1767 - 1866م» (خريطة).

أن جل هذه المناطق الجبلية الشاهقة ذات غابات كثيفة يمكن أن تكون حدودا فاصلة بين مجال الفراشيش ومجال «الغرابة».

ونظرا للسياسة التي اعتمدتها السلطات الفرنسية في الجزائر تجاه قبائل الفراشيش وذلك بدعمها للقبائل الجزائرية من أجل التدخل لصد قبائل الفراشيش وصدهم عن أراض ومجال طالما كانت الحركة فيهما مفتوحة ومرنة وغير مربوطة بحدود وهمية وهو ما أثار حالة من الفوضى على طول المجال لتكثر بذلك عمليات الإغارة والنهب والسلب بين الطرفين ولتتواتر بذلك التشكيات من الجانبين إلى السلطتين التونسية والفرنسية-الجزائرية، وكان أهمها عرائض من أهالي القبائل من الجانبين التونسي الجزائري حول نزاعهم على الأرض التخومية بعد أن ادعى كلا الجانبين أحقيتهما فيها.

إضافة إلى حجج وعرائض عدلية رسمية لدى قضاة الفراشيش ونظرائهم من قضاة تبسة للتشكي من هذا الجانب أو ذاك مطالبين بالتعويض عما لحقهم جراء الإغارة من سلب ونهب. وبذلك يمكن القول أن فضاء الفراشيش وجوارهم من قبائل «الغرابة» بات مجال صراع وتوتر دائم وكثيرا ما تحالفت فرق من الفراشيش من داخل عرش واحد أو عرشين ضد قبائل جزائرية متاخمة لها أو تحالف هذه الأخيرة مع بعضها مثل أولاد يحيى والنمامشة ضد قبائل الفراشيش المتاخمة لحدود مجالها الترابي[1].

أ – الإغارات الواقعة بين سنتي 1857 و1861

لقد كانت ملكية الأرض ملكية جماعية تمثل قاعدة الخلافات وكانت دوما المحدد الأساسي للواقع الجغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للحركات القبلية في اتجاهاتها المتنوعة متجاوزة بذلك الإطار القبلي والعلاقات الدموية وهي التي طالما مثلت الخطوط الكبرى والاتجاهات الأساسية لجغرافية الغارات والنهب. لذلك فإن قياد القبائل الجزائرية كانوا دوما يعملون على تحديد ملكية الأراضي في المناطق التخومية وكانوا من خلال رسائلهم إلى قياد الفراشيش ينبهون دوما إلى الحدود الفاصلة بين المجالين التونسي – الجزائري، وهو ما ورد في رسالة بتاريخ 2 أكتوبر 1858 من حاكم عرب تبسة إلى فرحات قايد وحاكم بلد الكاف مشتكيا فيها من الفراشيش والتي جاء فيها قوله : «من الواجب إعلامكم هو أن خمسة وعشرين بيتا من الفراشيش نازلين في ترابنا جهة الماء الأسود وحرثوا فيه لكن هذه

1 - المصدر نفسه صندوق 212، ملف 232، الوثيقة 113.

الأرض ليست هي من حدكم الشرق نعلم محبنا لابد بوصول كتابنا إليكم تأمرهم بالرحيل إلى وطنهم ولا تحبهم يدخل إلى وطننا وإذا لم يمتثلوا وبقوا هناك فإن تركب ليهم الخيل وتأخذوهم...»[1]

وبالتالي يمكن القول أن إنتقال ملكية الأرض من العام إلى الخاص بين القبائل الحدودية إضافة إلى بروز مسألة تحيز الأراضي كمعطى جديد ولد حالة من التفكك الإجتماعي بين القبائل الحدودية وساهم في تنامي عمليات الإغارة بين القبائل الحدودية من أجل السيطرة على مجال أو أراض معينة أو من أجل النهب لأسباب اقتصادية وفي ذات الوقت ردعية بغية إجلاء قبيلة أو عروش من منطقة معينة قصد الاستيلاء عليها، وهو اسلوب طالما استعملته السلطات الفرنسية تجاه قبائل الفراشيش المتاخمين لمجال تبسة حيث كان حكامها يقومون بغارات على الفراشيش قصد نهبهم وفي ذات الوقت إجلائهم من أراضيهم، ففي شهر ربيع الأنوار من عام 1275هـ الموافق لـ 1859، أرسل محمد بن قعيد بن سالم قايد الفراشيش رسالة إلى مصطفى خزندار يشكو فيها من تعديات القبائل الجزائرية جاء فيها : «ليكن بمعلومكم هو أن لنا ثمانية دواور فراشيش نازلين بخيامهم بتراب مولانا نصره الله الذي به الفراشيش قد فزع لهم حاكم تبسة أولاد يحي بن طالب والنمامشة وغار عليهم بنفسه وأخذهم أخذة رابية وفي دعواه أنهم في تراب العرب والحال أنهم في تراب سيدنا.. والله على ما أقول وكيل وأخذ لهم ما يقارب الخمسة آلاف سعيا رقيقا وما يقارب الثلاثمائة ناقة ولا بقا لهم شيء.. وقتل منهم أربعة رقاب ونفرا خامسا مجروحا على سبيل الموت»[2]، وبذلك يمكن القول أن الصراع حول ملكية الأرض كان من العوامل الدافعة للإغارة بين القبائل.

وتفيد الوثائق أن الفضاء الحدودي كان مجال توتر وصراع بين الفراشيش والقبائل الجزائرية المجاورة حيث كانت عمليات الإغارة تتم دون سابق انذار وحتى دون سبب موجب لذلك، وبالتالي يمكن القول أن محاولة الاستيلاء على هذا المجال أو ذاك كانت وراءها دوافع اقتصادية أو تأديبية وهذا ما حدث سنة 1275 هـ/ الموافق لسنة 1859، مع دواوير الوزازي

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 8 «رسالة من حاكم عنزب تبسة إلى فرحات قايد وحاكم بلد الكاف بخصوص بيوت من الفراشيش الذين قيل إنهم نزلوا خارج منهم بتاريخ 2 أكتوبر 1858».

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 4 «رسالة مصطفى خزندار من محمد بن قعيد بن سالم بتاريخ ربيع الأنوار سنة 1275هـ».

من الزعابة[1] الفراشيش الذين «... ذكروا أنهم.. بينما هم نازلون جميعا في بحيرة برقرفان من ترابهم داخل الخط الذي بين أملاكهم وبين أملاك النمامشة من أهل الغرب وهم مع ذلك دون الخط بما يقرب من عشرة أميال[2]، حين هجم عليهم صباحا بكرة حاكم تبسة بجنوده وزموله النمامشة والحراكته وأولاد يحي بن طالب وسايسه وأحاط بهم من كل جانب ومكان وهم على غفلة وصرع عليهم بالرصاص صراخا يعبر عنه عندهم بالطراف (يعني صوت البارود) حتى قتل من قتل والجرح من جرح ثم هجم عليهم بجميع ما معه من الجيوش والخيل ونهبهم في جميع ما عندهم»[3].

وبذلك فإن بعض القبائل كانت تتعرض للإغارة حتى ولو كانت بعيدة عن الحدود ويعد ذلك دليلا على أن الإغارة كانت تقع من هذا الجانب أو ذاك دون سبب أو موجب أي حتى ولو لم تكن هنالك عداوة قديمة وهو ما يؤكد أن الدوافع الاقتصادية كانت في كثير من الأحيان هي الدافع الحقيقي للإغارة بحثا عن الغنيمة.

لقد كانت عمليات النهب التي كان يقوم بها «النهاشة»[4]، أثناء الإغارة تطال كل شيء في حوزة القبيلة أو العرش أو الدوار وهو ما تعرض له الزعابة فعلا من حاكم تبسة وزموله حيث تم «نهبهم في جميع ما عندهم من الدراهم والإبل والخيل والغنم والمعز والأحمرة والحلي والسلاح والملبوس وأخذ جميع خيامهم بما احتوت عليه من الأثاث والقطيعات والكساوي والسروج وغيرها من دبش بيوتهم وسلب رجالهم ونساءهم وصبيانهم وتركهم حفاتا عراتا هاملين في الجبال ومكشفة عوراتهم وقتل من رجالهم ثمانية رقاب وجرح منهم خمسة عشر نفرا فمنهم من هو مشرف عالموت ومنهم من تعطب بالتكسير حتى استهلكهم استهلاكا يضرب به المثل لآخر الزمان...»[5]، وبذلك يمكن القول أن عمليات الإغارة كانت تقوم من أجل النهب والسلب حتى دون مبررات وهو ما جعل جل الوثائق حاملة لعبارات تدل على شعور بالظلم.

1 - تتكون عروش الزعابة من الفرق التالية: أولاد حمد الكبير، أولاد حمد الصغير، أولاد نواتي، الرواحية، أولاد تونسة وأولاد الزاير.

2 - المصدر نفسه، وثيقة 113 بتاريخ 1275هـ/1859، «تعيين المقدار الذي أخذه حاكم تبسة من الزعابة الفراشيش حين أغار عليهم في جموع من النمامشة والحراكتة وعبورهم التاريخ 1275 هـ».

3 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها.

4 - النهاشة تعبير كان متداولا لدى الفراشيش يطلقونه على الناس الذين يقومون بالإغارة.

5 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 113.

لقد كانت عمليات الإغارة تطال في كثير من الأحيان مجموعة من الدواوير في آن واحد وهو ما قام به حاكم تبسة تجاه دواوير من أولاد وزاز وحتى أن من استضافهم في تلك الليلة عمه النهب في جميع ماعنده من دراهم وابل وأمتعة وحيوان وكل ذلك على وجه السبب بل الجور والظلم من غير سبب موجب ذلك لا هم في ترابه فكان ما أخذه للدوار الأول أربعة عشر خيمة بيوت شعر برحالها وأثاثها وملبوسها وخمسين بعيرا من الابل مختلفة وألف واحدة شاة ضان ومعز مختلفة وعشرين حمارا وعشرة مكاحل وأربعة صغار وستة طواجين وقدر أربعة أرطال[1] فحرة حلي مطبوعة بالطابع الجديد التونسي وسلب رحالهم ونسايهم ثمانيه وأحلوا لأهل الدوار الثاني خمسة خيام برحال وقطيفين عمل الحمامة وستة وثلاثون بعيرا مختلفة سبعماية شاة ظاني ومايتين من المعزه وزوج من الخيل مراكيب بسروجها وستة أحمرة وأربعة مكاحل طوال واثنان صغار وقدر رطلين ونصف فحرة مصوغا حلي مطبوعا بما ذكر وسلب رحالهم ونسايهم وأحلوا لأهل الدوار الثالث خمسة عشر خيمة برحالها وعشرة قطيفات عمل الحمامة قديمة وجديدة ومايتين بعيرا مختلفة وثلاثة الاف شاتا من الضان مختلفة وخمسماية شاتا من المعز وستة من الخيل مراكيب بسروجها وخمسة عشر حميرا وثمانية طواجين وخمسة عشر مكحلة كامله وثمانية صغار وقدر ثمانية أرطال فحرة مصوغه حلي مطبوعا بما ذكر وسلب رحالهم ونسايهم وأحلوا لأهل الدوار الرابع عشرة خيام برحالها وستة قطيعات من عمل ماذكر قديم وجديد وخمسة وتسعين بعيرا مختلفة وألف شاة ضانا وخمسماية من المعز وسبعة من الخيل مراكيب بسروجها وثمانية عشر حمارا مختلفة وعشرة بنادق كاملة وثمانية صغار وخمسة طواجين وقدر سبعة أرطال فحرة مصوغه مطبوعة بطابع ماذكر وسلب رحالهم وأحلوا لأهل الدوار الخامس اثنا عشر خيمة برحالها وثمانية قطيعات عمل ماذكر وخمسة عشر ماية شاتا ضانا مختلفة وستماية من المعز مختلفة وخمسة وسبعين بعيرا مختلفة وخمسة من الخيل مراكيب بسروجها وأربعة عشر حمارا وثلاثة عشر مكحلة كاملة وتسعة صغار وأربعة طواجين وقدر تسعة أرطال فحرة مصوغه حلي مطبوعا بما ذكر وسلب رحالهم ونسايهم وأحلوا لأهل الدوار السادس ثمانية خيام برحالها وأربع قطيفات جدد وقدم

1 - الرطل يختلف وزنه حسب الأوقات التي تستند إليه فقد جاء في أمر 12 جانفي 1895 أن الرطل يساوي 503.792 غراما الا انه في مجال التعاملات التجارية نجد: - الرطل العطاري: يساوي 16 اوقية أو 504 غرامات ويستعمل أساسا في تجارة العقاقير والتوابل والصوف والحديد والمعادن غير الثمينة
- الرطل السوقي: مقداره 18 أوقية أو 567 غراما يستعمله باعة السوق لوزن الزيت والزبدة والعسل والزيتون والثمار الجافة والصابون.. للمزيد أنظر: فوزية لمحمودي «المقاييس والموازين والمكاييل في تونس خلال القرنين الثامن والتاسع عشر» المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية العدد 7 - 8، اكتوبر 1993 ص 249

عمل ماذكر وخمسة وثلاثون بعيرا مختلفة وتسعماية شاتا ضانية مختلفة ومايتين وخمسون من المعز وزوج من الخيل مراكيب بسروجها وتسعة أحمرة وعشرة بنادق كاملة وأربعة صغار وزوج طواجين وقدر خمسة أرطال فحرة مصوغه حلي مطبوعا بطابع ماذكر وسلب رحالهم ونسايهم وأحلوا لأهل الدوار السابع أحدى عشر خيمة برحالها وسلبوا أربعة قطيفات عملها ذكر وخمسة وأربعون بعيرا مختلفة وثلاثة عشر ماية شاتا من ذلك تسعماية شاتا ضانية وأربعماية من المعز وأربعة من الخيل مراكيب بسروجها واثنا عشر حمارا واحدى عشر بندقية كاملة وستة صغار وأربعة طواجين وقدر سبعة أرطال فحرة حلي مصوغه مطبوعة بطابع ماذكر وسلب رحالهم ونسايهم وأحلوا لأهل الدوار الثامن ستة خيام برحالها وثلاثة قطيفات قدم عباوي وخمسة وعشرون بعيرا مختلفة واربعماية شاتا ضانا ومايتان من المعز وزوج من الخيل مراكيب بسروجها وثمانية أحمرة وثمانية مكاحل كاملة وستة صغار وثلاثة طواجين وثلاثة أرطال فحرة مصوغة مطبوعة بطابع ما ذكر وسلب رحالهم ونسايهم وأحلوا لضيوفهم جماعة من الحواطط بالوا عندهم بسعيهم خمسماية شاتا ضانا ومعزا وسلب الراعيين بما تكون أربابها لم يكونوا معها وهو شيخ الزعابة ما استصحبه من ما حلصه من دراهم الاعانة حيوان ودراهم عشر الاف دراهم عين وخمسة عشر بعيرا مختلفة ومات لهم من الرجال المكرم مسعود بن مليط وأخيه مصباح وابراهيم بن محمد ورزوق بن عياد وحسين بن العابد ومحمد بن مسعود وصالح بن علي وعلي بن محمد كلهم زعابة وأما المجاريح المشار إليهم أعلاه فإنهم لازالوا بين الرجاء والخوف انهم المذكورون المذكورون انهم مطالبون لمن تعدى عليهم في ذلك بيع أرزاقهم ودمايهم وانهم غير تاركين لحقهم طال الزمان وقصر»[1].

وبالتالي يمكن القول أن من بين دوافع الإغارة محاولة السيطرة على الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة من هذا الجانب أو ذاك، وأن ما يتبعها من عمليات نهب يدخل في سياق سياسة التخويف والردع وكذلك لإجلاء تلك القبائل عن مناطقها ومنعها من العودة لأراضيها قصد الاستيلاء عليها، لذلك فإن القبائل المغيرة كانت تعتمد سياسة التنكيل والقتل والنهب دون رحمة تجاه القبائل المجاورة لها، وأن الصدامات بين القبائل كانت بمثابة حروب تقع على التخوم الغربية حيث يتم حشد الرجال المسلحين من الجانبين للإغارة أو لصد المغيرين وتعقبهم وكانت في الغالب لغايات إقتصادية حيث يتم تقاسم ما نهب بين القبائل المغيرة.

1 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 113، بتاريخ 1275هـ/1859

يبدو أن قياد الجزائر كانوا يقومون بعمليات الإغارة على طول المناطق الحدودية بناء على أوامر من السلطات الفرنسية وأن الإغارة لا تتم إلا بعد إمتناع العروش التونسية عن مغادرة الأراضي الجزائرية أو للمراد الاستيلاء عليها بعد التنبيه عليها حسب تعبير حاكم تبسة وهو ما تبينه من خلال رسالته إلى الباي عن طريق القنصل الفرنسي بتونس والتي جاء فيها قوله : «يظهر لي أن فصل هاته المطالب على وجه حسن هو مايليق براحت الحدادة ومن جهتي فإن غاية مرادي دوام خلطة المودة مع عروش تونس المجاورة لنا وعلى كل حال هذا ما عندي من الاذن وانما وإن كان ذلك مرادي لم يتيسر لي ذلك مع وجود بعض عروش محبين الفساد وعندي الاذن الحتمي بالوقوف في احترام حدادتنا ولذلك لما تحضر دواوير توانسه في ترابنا ارسل لهم الاذن بالرحيل بالقليل أربعة أفراد ولا أصل إلى إعطاء الاذن بالغارة عليهم إلا بعد امتناعهم عن الرحيل مُطلقا..»[1].

وفي الواقع فإن عمليات الإغارة كانت تتم من أجل السلب والنهب حيث أن القياد الجزائريين كانوا يتحالفون مع بعضهم البعض بمعاضدة قوات فرنسية للقيام بعمليات الإغارة من أجل نهب العروش التونسية المتاخمة للحدود حيث أنه : «في شهر ثاني الجماد سنة 77 (1277هـ) أتا المكرم القايد قابه والقايد شتوح والقايد أحمد شاوش والقايد الحفصي ومعهم ألبيروا بتبسة وخيولا كثيرة وغاروا على الجديات من الحوافظ من الفراشيش بمكان يقال له الطباقة بل حنقة الجمال من بلاد الفراشيش والحال أنهم راحلين فنهبوا منهم اثنين وعشرين بعيرا محملين بالغراير قمحا وشعيرا وأثاثا وأحد عشر زربية رقم البادية واثنا عشر بقرة...»[2].

وبدورها فإن القبائل الحدودية التونسية كانت تتحالف مع بعضها وتتآزر من أجل صد القبائل الجزائرية أو للقيام بغارات ضدها، وبالتالي فإن عمليات الإغارة لم تقتصر على قبائل الفراشيش بل كذلك كانت قبائل الهمامة بدورها تقوم بغارات على الأراضي الجزائرية من الناحية الجنوبية وفي ذات الوقت معاضدة جيرانهم من الفراشيش في المناطق الجبلية وهو ما تبينه من خلال رسالة حاكم تبسة والتي جاء فيها «وأما الهمامة من جهة الجنوب فإنهم يقودوا غارات كبيرة وفي التل يتوجهوا في إعانة الفراشيش»[3].

1 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 16. «تعريب مكتوب من حاكم تبسة إلى قنصل جنرال فرنسا بتونس مؤرخ في 31 ديجمبر (ديسمبر) 1860».

2 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 116.

3 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 16. «تعريب مكتوب من حاكم تبسة إلى قنصل جنرال فرنسا بتونس مؤرخ في 31 ديجمبر (ديسمبر) 1860».

وبالتالي يمكن القول أن الإغارة التي كانت تتم من الجانب الجزائري كانت لا تستثني أحدا حتى ولو كان من غير سكان تلك المنطقة وحتى لو كانوا رحلا وهو ما يؤكد أن الجزائريين كانوا يتعمدون عمليات النهب من أجل إبعاد عروش الفراشيش عن المناطق الحدودية لبث نوع من الخوف والرعب لدى العروش الحدودية حتى يتسنى لهم السيطرة على تلك الأراضي الخصبة، وهو ما تعرض له أولاد وزاز القاطنون حول جبل بورمان والذي كان بدوره محل نزاع بين الفراشيش والسلطات الفرنسية - الجزائرية وبالتالي فإن عملية الإغارة يبدو أن المراد منها هو تهجير سكان المنطقة من الفراشيش وإجلائهم بعيدا عن الأراضي المتنازع عليها والحال أن مكان الإغارة جبل بورمان يعد «الحد بين أولاد وزاز وبين عرش النمامشة»[1].

لقد كانت السلطات الفرنسية تعمل على ابعاد قبائل الفراشيش القاطنة في الأراضي التي كانت تريد ضمها إلى التراب الجزائري لذلك كانت تعمد إلى حث القياد والعروش الجزائرية للإغارة على جيرانهم من الفراشيش قصد إبعادهم عن المناطق التي تريد الاستيلاء عليها لتسهيل ضمها، فـ «أولاد وزاز الذين تحبهم حاكم تبسة ومن معه من عمله انه تحبهم في بلادهم أمام جبل بورمان كانهم قاطنين عن روابطهم وطعامهم وقصبهم واندرهم وكيشمروه (؟) ايضا انها ملك ءابيهم واجدادهم خلفا عن سلف ولا نازعهم فيها منازع ولا مخاصم ولا شريك ولا مشارك... لا من عمل الجزاير ولا لاخوانهم الفراشيش وأن حوفي بلادهم المذكورة جبل محدد يقال له بورمان حاجز بينهم وبين بلاد الجزاير سوى نجع النمامشة.. وأن نجع النمامشة إلى الآن يشهدون بذلك إن وجدوا للحق سبيلا»[2].

ورغم تشبث أولاد وزاز بأراضيهم فإن السلطات الفرنسية - الجزائرية كانت تعمد إلى ابعاد الفراشيس عن الأراضي الحدودية ويبدو أن الأسباب الكامنة وراء هذه الأوضاع في مجتمع الفراشيش هي أسباب اجتماعية اقتصادية سياسية فبالرغم من أن «الزعاية من أولاد وزاز من الفراشيش نازلين بوطنهم أمام جبل بورمان وتاولين عليهم أبناء شيخهم وخدام قايدهم يستخلصون عليهم في مال الإعانة المباركة وباذلين أجره الحكام دراهم وحوالي وبرانس وأرادوا الرجوع من عندهم بتمام ما ذكر فلما اصبح الصباح فأصبح عليهم حاكم تبسة وعمله فأخذهم أخذه رابية من جميع كسبهم من الإبل وبعض من الخيل والبقر والغنم والاحمر وجميع

1 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 117

2 - المصدر نفسه. والوثيقة ذاتها.

البيوت بأثاثها (...) وقتل منهم أربعة رجال وامرأة ونهب منهم ثلاثماية بعيرا وعشرين بعير وعشرة آلاف شاتا وخمساية وأربعة وسبعين شاتا وأربعين راسا من البقر وستون حمار ومابة واحدة بيتا وعشرين بيتا عمل البادية وسلب نساؤهم وأولادهم وتركهم حفاتا عراتا..»[1]، «كما أخذوهم أخذا وبيلا بمكاتهم المذكور وقتل لهم عشرة رقاب وأسر منهم ستة رجال باقين تحت يده إلى الآن ومن بعد ذلك أمر عن عمله من النمامشة وأولاد يحي ومن معهما بالاجتماع وإلزامهم أن يجتمعوا مرحلين بالمكث في بلاد أولاد وزاز المذكورة وامتثلوا للأمر وكان كذلك وليس له مصلحة في ذلك وإنما عنده امتناع أربابها من الحرث والعمارة..»[2].

ولقد تقدم عروش أولاد وزاز بشكوى إلى السلطات التونسية بتاريخ أواخر ربيع الأول من عام 1274هـ «وكان اشتكوا أرباب ذلك لسيدنا ومولانا المنعم المرحوم محمد باشا باي أبرد الله ثراه ... (ويبدو أنه) واعدهم برد ما ضاع لهم وانذرهم حدهم على مد اليد»[3]. وبالتالي يمكن القول إن السلطات التونسية كانت تعمل على أن يبقى الوضع على الحدود هادئا وكانت تتوعد رعاياها حتى لا تقع هناك نزاعات على الحدود بين قبائل الفراشيش وقبائل «الغرابة»، ويمكن القول أن ذلك نابع من خوف السلطات التونسية من الجانب الفرنسي حتى لا تكون تلك الخصامات سببا للتدخل في التراب التونسي، في المقابل فإن السلطات الفرنسية – الجزائرية كانت تعمل كل ما في وسعها لإجلاء العروش من المناطق المتاخمة للحدود أو من الأراضي الخصبة التي تعمل السلطات الفرنسية على ضمها إلى الجزائر.

إن رد الباي على قبائل الفراشيش وحثهم على عدم الدخول في نزاع مع جيرانهم الجزائريين خاصة بعد أن «اطمأنت قلوبهم بذلك ورجعوا لوطنهم المذكور وعمروه بالحرث كما كانوا وباقين ممتثلين لأمر (الباي) ومنتظرين لرجوع ما ضاع لهم»[4]. بيد أن ذلك لم يحدث خاصة بعد أن واصلوا «سنة 1275 حصاد المزارع»[5]، حيث «أخبروهم ثقات أحبابهم من عمالة الجزاير أن حاكم تبسة ومن معه قاصد نحوكم فرحلوا من مزارعهم»[6].

1 - المصدر نفسه، الوثيقة 116

2 - المصدر نفسه، الوثيقة 117

3 - المصدر نفسه، الوثيقة 118

4 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

5 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

6 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

ولئن امتنعت قبائل الفراشيش عن الدخول في معارك مع حاكم تبسة بعد أن «راموا أن يقاتلوه عن بلادهم ومزارعهم»[1]، فإنه «أصبح ومن معه من الزمايل نازل على مزارعهم وأمر من معه بفسادها بأكل المواشي والحصاد»[2]. وبالتالي يمكن القول إن حاكم تبسة كان يعمد إلى القوة من أجل فرض إتاوات على عروش الفراشيش ولئن «اجتمعوا أرباب المزارع وجعلوا له ألف ريال دورو، لما بلغ ذلك حاكم تبسة امتنع وواعد بفسادها وإلا يزيد ألف ثانية»[3]. ولئن امتنعوا عن ذلك في بادئ الأمر بيد أن خوفهم من الباي استقر رأيهم على أن يدفعوا له حيث دفع له «الزعابة ثمانمائة ريال وثلاثة الجميع دورو سكت فرنصيص ودفعوا الخنادرة والروايح مايتين ثنتين ريال دورو وخمسة وستون دور سكت ما ذكر ودفعوا له الفرجة ماية واحدة ريال وستة وخمسين ريال سكت ما ذكر ودفعوا له البعاصة سبعماية ريال وستة وسبعين ريال سكت ما ذكر جميع ذلك الألفين الذي طلبها وقبضها منهم..، فلما قبض ذلك رفع يده على المزارع المذكورة»[4].

ونلاحظ أن تواتر عمليات الإغارة من طرف حكام وقبائل تبسة كانت تتم بشكل روتيني على القبائل التونسية الحدودية، وبالتالي يمكن القول أن الحدود الترابية في عالم القبائل التخومية في القرن التاسع عشر ليست المصدر الوحيد للعلاقات المتوترة والغارات والنهب، بل مثلت الأسباب السياسية والاقتصادية محورا مهما للصراع وللحركة الاجتماعية بين القبائل وهو ما تؤكده مراسلات القبائل والقياد للسلطة المركزية، وفي هذا المجال تعددت غارات القبائل الجزائرية على نظرائهم من الفراشيش، حيث لم تقتصر الغارات على التخويف بل تعدت إلى عمليات سلب ونهب طالت أنعام وأرزاق القبائل التونسية «فحاكم تبسة وعمله أصبح على ثلاثة دواوير من البعاصة والزعابة من أولاد وزاز وأربعة دواوير فرجة وروايح من المذكورين وأخذهم أخذا وبيلا وقتل منهم ثلاثة رجال ونهب منهم مايتين ثنتين بعيرا وخمسة وتسعين بعير من الإبل ومن الغنم ثمانية آلاف شات وخمسة ماية شات واثنان وستون شات وماية راسا وأربعة وثلاثون راسا من البقر ومن الأحمرة أربعة وتسعون وجميع البيوت بأثاثها وثياب الرقاب ذكرا وأنثى لا كبير ولا صغير ومن لا يسلم في ثيابه فنزعوها من رقبته بعد خروج روحه»[5].

1 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

2 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

3 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

4 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

5 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

كما تعرض في أوائل جمادى الثانية من سنة التاريخ (1277هـ) ابيات روابح من أولاد وزاز قاطنين في بلادهم المذكورة شرقا محاذيين في بلاد أولاد ناجي غربا فأتوهم سبايس ومعهم قايد تبسة بقتال أحمد شاوش وما معهم من عمالتهم وأخذوهم أخذا وبيلا وقتلوا لهم ثلاثة رجال وامرات (أما رجال فماتوا من حينها وأما ثنين فماتوا بعد ذلك من سبب جراحاتهم) وهبوا لهم احدى وثلاثين راسا من البقر وثلاثماية شاتا وخمسة وسبعين شاتا واثني عشر حمارا وسبعة بيوت بأثاثهم وسلب جميع رفاقهم[1].

ولئن باتت الإغارة عنصرا هاما من مصادر عيش القبائل التخومية حيث كانت القبائل تقوم بغارات وعمليات سلب لجوارها ثم تتراجع إلى دواخل مجالها فقد باتت حركة الغزو والإغارة عنصرا من الحياة القبلية التي تقودها قواعد وعادات محددة ضرورة امتلاك السلاح والخيول لأعضاء القبيلة تنظيم الإستنفار الجماعي (الفزة أو الفزعة) الذي يعبر عنه بقرع الطبول أو اشعال النار ثم القيام بالعملية، ويبدو ان «الفزة» أو «الفزعة» كانت متأصلة لدى قبائل الفراشيش التي كانت عروشها تخضع لمبدإ «اللحمة» التي تمثل في مفهومها الأوسع التضامن ووحدة الصف بين العروش وهو ما كانت تتنادى له العروش عند الاحساس بالخطر أو للدفاع عن غيرها من العروش وقد كان ذلك يحصل اثناء إغارة «الغرابة» على قبائل الفراشيش او بالعكس حيث ما أن يبلغ الخبر بقية العروش و«الدواوير» حتى يتنادى الناس فيما بينهم لنجدة إخوانهم «...وبلغ ذلك أولاد محفوظ من أولاد ناجي فلحقوا لمراد افتكاك السعي المذكور وتلاطموا هم والناهبين المذكورين ومات من أولاد محفوظ المذكورين زوج رقاب رجل منهم ورجل عشير لهم وادوا خيولهم وسلاحهم وثيابهم...»[2]، بدورهم كان «الغرابة» يتنادون فيما بينهم في حال حصول إغارة من الفراشيش للتصدي لهم «... ولما بلغ خبر هذه الإغارة فزعت جماعة فرسان من عروشنا من حراس الحدادة ولحقوا اثر العدو فلم يتيسر لهم الوصول إليه...»[3].

ب – الإغارات الواقعة بين سنتي 1862 و1881

لقد بات الخط الحدودي كله غير خاضع لمراقبة كاملة حيث تكررت عمليات الإغارة

1 - المصدر نفسه. والوثيقة نفسها
2 - المصدر نفسه. والوثيقة نفسها
3 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 63

من طرف القبائل الجزائرية والتونسية وشملت تقريبا كل الأماكن المتاخمة للحدود ليتوغل «النهاشة» أو «العوازة» من الجانبين لنهب القبائل المجاورة لهم، وقد أدى هذا الحراك العدائي داخل المجتمع القبلي إلى حد تبادل الإتهامات بتواطؤ القياد وسكوتهم عما يجري على الحدود من إغارات وأن ذلك يتم بموافقتهم وهو ما ذهب إليه القنصل الفرنسي ليون روش في رسالته إلى محمد الصادق باي بتاريخ 3 يناير (جانفي) 1862 الموافق لـ 2 رجب 1278 هـ والتي جاء فيها : «..فربما أن فعل بعض المفسدين أفراد يخفى على نظر القياد ولكن لا يسوغ للقايد ادعاء الجهل في غارات وقعت في عدد كبير من الأنفار الذين لا يتيسر اجتماعهم في مكان من غير موافقة القايد المتولي على المكان المذكور وعلى هذا فإن محمد بن علي قايد الفراشيش أظهر مرة أخرى أن ما أصابه من العقاب سابقا لم ينقص ميله الشرير المنافي لحق المحادة..»[1]، وقد أكد القنصل الفرنسي على تورط القياد في الإغارات الواقعة من الفراشيش وأكد على أن «النهب وقع من جماعة عديدة من الفرسان اجتمعوا برضى القايد لأنه دائم يقتسم الغنيمة مع الناهبين»[2].

لقد كانت الإغارات تقابل بنوع من التضامن من القبائل والذي يعبر عنه بالفزعة من أجل صد العدوان واسترجاع ما نهب كما أن السلطات الفرنسية قامت إضافة إلى ذلك بإنشاء مجموعة من الفرسان لحماية الحدادة للتصدي للمغيرين حيث أنه حلما وبلغ خبر هذه الإغارة فزعت جماعة فرسان من عروشنا من حراس الحدادة ولحقوا إثر العدو فلم يتيسر الوصول إليه»[3]، على حد تعبير حاكم قسم قسنطينة. وبالتالي يمكن القول أن الإغارات كانت في كثير من الأحيان تقع بشكل مباغت لا يفطن لها حال وقوعها، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ردات فعل فورية في محاولة استرجاع ما نهب «فبادروا الفراشيش لقتل ما حل بهم وأخذوا لهم بيوتا وسعيا والتوانسة قتلوا خماسا بقرب تنكة كان يحرث الأرض هناك وفكوا بغله في الحرث كما انهم اخذوا حصانا للعمارنة وسعيا من الغنم للرغادة ولكن عربانا افتكوا السعي المذكور واخذوا للعدو مايتين وخمسين شاة على وجه المماثلة وصدر الذي في زيادة حراسة الحدادة بوجه يقتضي انه سيتيسر لعروشنا طرد الجاير والفوز عليه..»[4].

1 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 63 «رسالة من المسيو ليون روش القنصل العام لدولة فرانسا وقنصلها الجنرال بتونس في 3 يناير (جانفي) 1862 الموافق لـ 2 رجب 1278 هـ إلى محمد الصادق باي»
2 - المصدر نفسه. والوثيقة نفسها «تعريب تقرير المذكور من نايب حاكم الجنرال للقنصل»
3 - المصدر نفسه. والوثيقة نفسها
4 - المصدر نفسه. والوثيقة نفسها

وبذلك يمكن القول أن عمليات الإغارة وإن كانت متبادلة بين قبائل الفراشيش والعزابة، فإن السلطات الفرنسية كانت دائما تحمل مسؤولية الإغارة لقبائل الفراشيش واعتبارهم مارقين على القانون وأنهم سبب المشاكل وقد أورد ذلك حاكم قسنطينة في كتابه للقنصل الفرنسي بتونس «بأن أولاد يعقوب أغاروا على الفراشيش بقرب توزر واخذوا لهم مائة ناقة وهذا التعدي بقرب بلد في عادتها ان تحسن قبول الفراشيش بدل أن أولاد يعقوب اضطروا لذلك»[1]. في ذات السياق كان قياد الفراشيش يتقدمون بشكاوى مرفوقة بحجج عادلة إلى الباب العالي مطالبين بتعويضات عما لحقهم من ضرر جراء الإغارات المتكررة عليهم من طرف قياد «العزابة» والعمل على منعها، وقد كانت تلك الشكاوى تحال إلى وزارة الأمور الخارجية التي كانت تتولى حل النوازل وتبين ذلك من خلال مراسلة «نومرو 2331 بتاريخ 26 ربيع الثاني 1280 / 10 أكتوبر 1863 محالة من طرف أمير الأمراء مصطفى الوزير الأكبر والتي ورد فيها ما يلي : «وزارة الأمور الخارجية حرسها الله تعالى، أما بعد فقد عرض على الحضرة العلية قايد أولاد وزاز محاجا بالعدالة تضمنت صدور غارات متعددة من محمد قسقوم قايد بكاريه من تراب الغرب على أولاد وزاز اقتضت لنهب أموالهم وقتل النفس منهم وانه لم يزل عازما على العود لذلك وصدر اعلان باعلام الوزارة بذلك لتجتهد في قطع الضرر بالعرف التي اعتادتها في امثال النازله اعلمناكم بذلك»[2].

كما أن الغارات من طرف قياد «العزابة» لم تقتصر على مناطق الفراشيش الحدودية بل أن بعضها توغل في عمال الفراشيش بحثا عن غنائم وهو ما حصل سنة 1863 «... ففي أوساط شهر التاريخ (ربيع الأول سنة 1279) غار المكرم بالقاسم برقع قايد عرش التمامشة من فريق العلاونة والمكرم محمد قايد عرش الوارشة من التمامشة المذكور ومحمد بن عبد الواحد عرف شنوح قايد عرش الزعالمة وأولاد سيدي عبيد والمكرم أحمد شاوش قايد بلد تبسة ومعهم حاكم بلاد تبسة المذكورة وجميع عروشهم المذكورين الجميع من عمالة الجزاير على دوار المكرم حرات بن سالم الفرشيشي النحاوي من قبيل أولاد عون والمكرم ابراهيم بن مبارك القبيل والمكرم الطيب بن عبد الله القبيل ومن معهم من اخوتهم في محل يقال له الحمار احد أماكن بحيرة قسانة (قوسانة) من عمالة تونس...، فمات المكرم صالح بن عمار القبيل ومات المكرم مسعود بن محمد القبيل ومات المكرم محمد بن سالم القبيل وماتت الحرة

1 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد67

زعرة قبيلة ونهبوا لهم خمسة وعشرون فرصا من إناث الخيل وذكورها وسبعة أبغال وأربعة وسبعون حمارا وخمسة عشر مائة حزه صوف وخمسة وأربعون خرص فضة وثلاثة وعشرون حديدة فضة كذلك وخمسة وعشرون زوج حلة فضة كل ذكر الجميع عمل تونس واحدى وعشرون حملا مملوين تمرا وعشرة مكيلات (...) وثلاثة أسواع عسل واثنا عشر مكيلات سمن الجميع بالمعيار الباجي واحدى وعشرون قطيف واربعون حنبل من عمل تبسة واثنين وستون برنوص من عمل البادية وخمسة وعشرون صفساري من عمل الجريد وخمسة واربعون حولي من عمل البادية مما ذكر وخمسة وستون تحوى من لباس النسوة وعشرة سروج بالفضة من عمل تونس وخمسة عشر جبة ملف وستة وعشرون قاطة ملف من جميع لباس الفارس وثنين وعشرون مائة ريالا دور سكة فرانصة وخمسة وعشرون فضله كتان ابيض واثنين وعشرون فضله كتان ازرق واثنين وستون بيت شعر بأثاثهم وعشرة بنادق مقارين وسبعة عشر بنادق كاملين وثمانية بنادق قصار وتوجهوا بالجميع إلى خيامهم»[1].

أما بتاريخ الأنوار بمولده عليه الصلاة والسلام من عام 1280 هـ / 1864 وكنتيجة لما كانت تعيشه الإيالة التونسية من ظروف استثنائية إبان ثورة علي بن غذاهم فإن عمليات النهب من طرف «العزابة» باتت متواترة حيث عمد القياد الجزائريون إلى التكثيف من غاراتهم على جيرانهم الفراشيش في أكثر من مكان من أجل الغنائم حيث نهب «علي بن عمار النموشي من فريق أولاد حلال والمكرم عمار برشاش القبيل والمكرم عبد الله بن مسعود القبيل من فريق أولاد شكر ومعهم زاغبة خيلا من أخوتهم التمامشة المذكورين على إبل المكرم الفارس محمد بن ابي الضياف البعصوصي من أولاد بوعلاق واخوته نهارا في محل يقال له خنقة الصفصاف أحد أماكن عمالة تونس ورفعوا الغوارة المذكورين من الإبل المذكورة ستة وثلاثين بعيرا إناثا وذكرانا مختلفين الألوان والأسنان وذهبوا بها مع حصان أزرق اللون قارح السن مع فرس زرقاء اللون جذعة»[2]. كما نهب أحمد شاوش قايد بلد تبسة ومحمد شنوح بن عبد الواحد قايد بلد بكارية وعملها نهبا للمكرم أبو زيان بن سالم السبكي خمسة وسبعين نعجة ضانا مختلفين الألوان والأسنان وايضا نهبا القواد المذكورين لفريق الجديات من البعاصة ثمانية عشر حمارا إناثا وذكرانا وأربعة وثلاثين غرارة ضرفا وأيضا نهبا القواد المذكورين

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 121، «إغارة عدة عروش من عمالة الجزاير على أنفار فراشيش بتاريخ ربيع الأول سنة 1279هـ».

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 123، «إغارة فريق التمامشة الجزايريين على محمد بن ابي الضياف الفرشيشي البعصوصي واخوته 1280هـ».

وما معهم من عمالة الجزاير من عرش أولاد وزاز جميع أربع وثمانين قفيزا قمحا باحي وويسال قمحا باحي أيضا مع ماية قفيزا وتسعة عشر قفيزا باحي وثلاثة وبيات باحي الجميع شعيرا بعض ذلك طلعوه من الروابط والبعض مندور أفسدوه بالمناجل وأكل الحيوان وغير ذلك وإن البذر المذكور نصف صابة كاملة وكان معهم في افساده حاكم تبسة وجنوده»[1].

كما أغار «في اليوم الحادي عشر من شهر التاريخ المكرم محمد شنوح بن عبد الواحد قايد قرية بكاريه وعملها ومعه زاغبة خيلا من عمالة الجزاير على نزلة بعاصه من أولاد مبارك في محل يقال له الزريبه احد أماكن عمالة محروصة تونس الحميه عفا الله من كل بلية امن وقتلوا الغوارة المذكورين من النزلة المذكوره أربعة رجال منهم المرحوم عبد السلام بن هميسي البعصوصي والمكرم علي بن عمارة القبيل والمرحوم يوسف ابن عبد الله القبيل والمرحوم عثمان بن محمد القبيل ونحبوا منهم ستة من الخيل بسروجهم ونحبوا منهم أيضا أحد عشر عصلة من الغنم»[2].

كما شهدت سنة **1864** مزيدا من الإغارات «إذ كان في ثاني الجمادي من السنة القارطة خرج المكرم الفارس شهر قايد بن عبد الله قايد عرش الزوارشه من نجع النمامشة والمكرم الفارس محمد شنوح بن عبد الواحد قايد قرية بكاريه وعملها وكان معهما خيلا كثيرة من عمالة الجزاير وتوجهوا جميعا لناحية الشرق فلما بلغوا محلا يقال له بوحيه أحد أماكن عمالة تونس المحروسة فألقوا فيه روابط نحم الطعام للبعاصة أولاد مبارك من أولاد وزاز فغاروا عليهم القواد المذكورين ومن معهم من الخيل المذكور فقتلوا المرحوم أحمد بن محمد البعصوصي من أولاد مبارك بالبارود وحب الرصاص وجرحوا المكرم علي بن عباس والمكرم بلقاسم بن عبد كلاهما أولاد مبارك من البعاصة من أيديهم بالبارود وحب الرصاص المذكور فبطلت جميع منافعها أصلا بالكلية ورفعوا لهم بين غارة بوحيه المذكور وبين غارة بوحسين شرقي المكان المذكور ستة عشر ماية شاة وثلاثة وستين شاة ضانا ومعزا. والجل من ذلك ضانا مختلفين الألوان والأسنان مع إحدى وعشرون حمارا إناثا وذكرانا مع إحدى وعشرين خيمة من صوف شعر مع زوج من الخيل مع اثنين وعشرين غرارة صوفا مع خمسة بنادق طوال وثمانية برانص صوف عمل البادية وعشرة حوالي رحال عمل ما ذكر...»[3].

1 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 122 «إغارة قايد بكاريه من عمل الجزاير على أولاد مبارك من أولاد وزاز من الفراشيش سنة 1280 هـ / كتب في 12 ربيع الأنوار 1280 هـ»

3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 124 «إغارة قايد عرش الزوارشة وقايد بكاريه على أولاد مبارك من أولاد وزاز سنة 1280هـ»

«وأيضا غار المكرم شنيه النموشي ومعه زاغبة من عرشه في محل يقال له الكرياته حوفي بر قفصه على نزله بعاصه فقتلوا المكرم ابراهيم بن علي القبيل والمرحوم احمد بن علي بن قاسم القبيل والمرحوم علي بن بعيصي القبيل والمكرم أخيه أحمد والمكرم الساسي بن احمد وقتلوا المرحوم محمود بن الحاج بلقاسم الخافضي ونحبو له حصان وجياد الخيل بسرجه محلى بالفضة وسلاحه (...) وابن عمه عثمان بن علي بن رمضان وقتلوا المرحوم علي ابن عمار القبيل كلهم ماتوا بالبارود وحب الرصاص في الغارة المذكورة ورفعوا لهم زوج من الخيل بسروجها واسلحة المقتولين المذكورين. ورفعوا لهم ثمانية عشر ماية شاة وسبعة وسبعين شاة ضانا ومعزا ونحبوا أيضا لأحمد بن محمد القبيل المذكور خمسة بعاير بأحمالهم قمحا وثلاثة من الخيل وثلاثة أحمرة مع خيمة بأثاثها نحا وية باحي سمن»[1].

لم تقتصر تعديات «الغرابة» على جيرانهم من طرف القياد الجزائريين بل كانت الغارات تتم أيضا من طرف العروش الجزائرية على عروش الفراشيش وحتى دون مبرر حيث أنه «كان في شهر محرم الحرام سنة **1280**هـ التاريخ (**1864**) أتت خيول كثيرة غازية من عمالة الغرب من عرش أولاد خيار وهم الشيخ معمر وعلي الابيض ومن معهم من الخيل وغاروا على عرش أولاد ناجي بمكان يقال له أبودرياس من عمل بحيرة قوسانة نهارا وقتلوا منهم رجلين وهما مبارك بن بالطيب النحاوي المحفوظي ورحب بن محمد القبيل من أولاد الحاج بالبارود وحب الرصاص وجردوهما من ثيابهما فذلك أربعة برانص وزوج سفاسر وأربعة كبابس وزوج سواري وزوج مكاحل طوال وزوج قرابيله وزوج سكاكن وزوج زكاوى مملوين بالبارود وحب الرصاص وزوج من الخيل لهما بسروجهما حلد عمل محروسة تونس واحتازوا بذلك وتوجهوا به إلى ناحيتهم على وجه الظلم والعدوى»[2].

يبدو أن انتفاضة **1864** التي شهدتها الإيالة التونسية أضعفت قبائل الفراشيش وشتتهم وهو ما جعل القبائل الحدودية التونسية تعيش حالة من الضعف والوهن وهو على ما يبدو قد شجع القبائل الجزائرية على غزوها واجتياز الحدود وصولا إلى أماكن تعد نسبيا بعيدة عن الخط الحدودي الفاصل بين الإيالتين وهو ما حصل لمدينة فريانة من طرف عروش تبسة

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 124

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 125 «إغارة أولاد خيار من الجزاير على أولاد ناجي فراشيش التاريخ صفر الخير سنة 1280 هـ» كتب بتاريخ 24 في محرم الحرام 1280 هـ

حيث «.. حضروا صبيحة اليوم السابع عشر من الشهر القارط عن شهر التاريخ بقرية فريانة لقاية خيل أتت من ناحية الغرب من عمالة حاكم تبسة نحو السبعماية خيل ومعها القايد قاب النموشي الويشي قبيل ابن وسايت وما معه من وضيفه من عرشه المذكور وأحمد شاوش قايد تبسة ومن معه من وضيفه من عروش مختلطة لقايد بعضها غرابه وبعضها شراقة أتو جميعا زاحفين غازين على نزلة للزعابة من الفراشيش نازلين بخيامهم وسط حصايد أهل القرية السفلى الكاينة غربيها فلما بلغوهم ناحزوا في نهبهم من حيوان وخيام وأثاث وغير ذلك من قتل رقاب وجرها وسلبها وانتشرت خيولهم على ناحية إلى أن وصل بعضها قرب أجنة القرية المذكورة وصاروا يصرخون بالبارود وحب الرصاص ونحوها وأخلوا في نهب الناس لكل من والاهم ولم يبالوا بأحد فحينئذ خشوا أهل القرية المذكورة على انفسهم كثير وعلى سعيهم وبقيت الناس في حيرة عظيمة وكدرة كبيرة وحالة ذميمة ومذلة (...) لما حل بهم من الخوف والرعب العظيمين حتى قظت الغازية المذكوره أوطارها بالقرية المذكورة فحيث لم يبقا منها شيء إلا اثار الديار»[1].

لقد باتت الإغارات من طرف القياد الجزائريين تتم بشكل وحشي وكانت تستهدف في طريقها كل شيء من أجل بث الرعب والخوف في قلوب التونسيين، حيث أن الغوارة الجزائريين لم يقتصروا على أرزاق الناس بل كانوا يعمدون إلى التنكيل بهم بعد أن «... بادروهم بنهب ما عليهم من سلاح وكسوة حتى تركوهم بأجمعهم حفاتا عراتا لظنهم أنهم اذا أخذوا منهم ذلك فوقع عليهم القتل بعد ذلك أخذوا في قتلهم بالبارود وحب الرصاص وضرب السيوف فما روا رجال أهل الدشرة المذكورة يطلبون معهم الشجاعة ويعظموهم في جانب الله تعالى ورسوله ويقولون لهم نحن اناس ضعفا لا قدرة لنا على محاربتكم ونطلب العفو من الله ثم منكم فلم يعتزقوا بكلامهم ولم يراقبوا الله تبارك وتعالى ورسوله وهم يترايدون في فعلهم ويغروا في بعظهم بعضا على قتلهم..»[2].

ويبدو أن حاكم تبسة كانت لديه نقمة كبيرة على القبائل التونسية والقرى المجاورة للحدادة حتى أنه كان يهدد بهدمها بالكامل، «.. وبعد وقوع ما ذكر بثلاثة أو أربعة أيام

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 127، «شهادة غارة 700 أنفار من عروش تبسة على أنفار الفراشيش نازلين بفريانة ونهبوا لهم أثاث وسعي وقتل أنفس أول شهر صفر 1280 هـ».

2 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها

أتانا مخبر من بعض القفول فأعلمونا بأن حاكم تبسة قال في كلامه لعمالة تنهبوا الفريانة مرة أخرى في لفيف كبير ركبانا ورجالا وتحفروها بالفاس حتى تتركوها بلا قيع»[1].

لقد تعددت عمليات النهب والإغارة على قبائل الفراشيش سنة 1864 من طرف القياد الجزائريين وشملت عدة عروش مختلفة في عديد المناطق الحدودية فـ «في اليوم السابع عشر من محرم الحرام المنصرم عن شهر التاريخ (سنة 1280هـ/ 1864) فيه توجه المكرم محمد قايه بن عبد الله قايد تجع البرارشة من النمامشة من حلته والمكرم محمد شنوح بن عبد الواحد قايد بكارية وعملها والمكرم احمد شاوش قايد بلد تبسة ومعهم جنودا كثيرة خيلا من عمالة الجزاير فلما بلغوا محلا يقال له المماجه أمام قرية فريانة... فألفوا في المكان المذكور سبعة دواور زعابه ودوار فرضه الجميع من أولاد وزاز من الفراشيش فغاروا عليهم القواد المذكورين ومن معهم من الخيل المذكورة فقتلوا منهم (8 أشخاص وجرحوا 6 آخرين) ومع ذلك نهبوا الغوارة المذكورين من نزلة الزعابة المذكورين ماية بعيرا وخمسة وأربعين بعيرا اناثا وذكرانا مختلفين الألوان والأسنان مع سبعة الاف شاة وستماية شاة واثنين وستين شاة من ذلك ستماية شاة وخمسين شاة معزا من ذوات الشعر والباقي فانا الجميع مختلفين الألوان والاسنان كما ذكر مع مايتين ثنتين ريال وعشرة ريالات دورو السكة الفرانصه مع خمسة عشر ماية ريال سكة تونس من صغار الضرب مع خمسة وخمسين بندقة طويلة واربعة عشر سكينا عمل الغرب مع اثنان وخمسين أزواج خلة مع مايتين أزواج خرص مع خمسة وخمسين أزواج حديدة الجميع فضة عمل تونس مع مايه واحدة برانس عمل البادية مع خمسة وسبعين حرام جريدي وعمل البادية مع خمسة وأربعين حولي نسواني مع أربعة كساوي ملف مع ثمانية سروج جلد عمل الغرب مع ألفين جزة صوف وخمسة وعشرين جزة مع خمسماية غراره بيضا وحمرا مع أربعة قطلف مع أربعة وتسعين خيمة من صوف وشعر باثاثها من ماعون وغير ذلك وأخذوهم أخذة رابية واتركوهم حفاتا عراتا لا كسب ولامسكن ولا ثياب أصلا....، ونهبوا الغوارة المذكورين في الغارة المذكورة ماية ريال وثمانين ريال دوروا سكة الفرانصه ومايتين ثنتين ريال وثلاثة ريالات سكة تونس من صغار الضرب وسبعة رءوس من البقر مع حمار ذكر وثمانية وستين غرارة مملوين بالطعام والتمر مع ماية جزة صوف وخمسون مجزة مع سبعة وعشرين فليجا جلد مع خيمة تامة باثاثها مع سبعة عشر خرصا فضة عمل تونس وثمانية خلة فضة عمل

1 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها

ماذكر واثني عشر حديده عمل ماذكر وويبة ناجي سمن مع كسوة فارس ملف مع ثمانية فضالي كتان ابيض مع ثلاثين برنوص صوف عمل الباديه وخمسة وعشرين حرام صوف عمل البادية ايضا وسبعة عشر حولي نسواني وخمسة وعشرين بخانق زرق وحمر مع اثني عشر شركة بالمرجان الحر وارباع الطرق...»[1].

كما تعرض الفريخات من الخوافظ بدورهم إلى إغارة النمامشة حيث أغار عليهم «الشيخ عبيد بن منصر اليحياوي من المرازقة ونصر بن احمد القبيل واحمد بن علي بن بوغرارة وطالب ابن محمد القبيل ومن معهم من المرازقة والمعاليم والعبادنه من أولاد يحي وغاروا على الفريخات من الخوافظ من عرش الفراشيش في ثاني الجماديين سنة 1280 (...) البارود نهارا حالين بنزلتهم ونهبوا منهم خمسة وأربعين بعيرا ذكورا واناثا وثلاثين من البقر واربعة بغال وعشرة احمرة وقتلوا منهم رجلين.....، وكما غار الشيخ عبيد بن منصر المذكور ومن عطف عليه من العروش المذكورين على الخوافظ المذكورين ببحيرة تاجموت من بلاد أولاد بوغانم في رمضان السنة 1280هـ المذكورة نهارا حالين بالنزلة ونهبوا منهم اثنا عشر مائة نعجة كبارا وسبعمائة علوشا وستمائة وأربعة وثلاثين معزة منها خمسمائة وأربعة وعشرين (...) وقتلوا منهم تسعة رجال وسبعة من الخيل.....، إلى أنه اليوم السابع من يوم الغارة المذكورة بالبحيرة المذكورة أتوا عروش أولاد يحي بقايدهم علي الجزيري ومشايخهم وجميع السبايس التي تبعه والمربح والقايد شتوح واهل عمله والقايد احمد شاوش ومن تبعه وأولاد رشاش من النمامشة وقدرهم ثمانية عشرة مائة من الخيل وغاروا على الخوافظ المذكورين صباحا بعين عنان من عمل قلعة سنان من بلاد أولاد بوغانم وقتلوا لهم اثنين وثلاثين فرسا واخذوا سروجهم رفعوا لهم أربعة وخمسين من الخيل ترعى حذو النزلة وقتلوا منهم تسعة وعشرين رجلا بالبارود وحب الرصاص واخذوا خيلهم بسروجهم واسلحتهم وسلبهم»[2].

لم تتوقف غارات قبائل «الغرابة» على الخوافظ بل أنهم تعرضوا من جديد للإغارة حيث أن عروش أولاد يحي والزغالمة التي بناحية الغرب والنمامشة أتوا خيولا كثيرة وغاروا على الخوافظ من الفراشيش اليوم التاسع من ذي الحجة سنة 1280 بمكان يقال له الرميله من

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 129، «محنة في شهادة الفارس بن محمد بن عبد الله قايد النمامشة ومحمد شتوح قايد بكاريه واحمد شاوش قايد بلد تبسة ومعهم جنود كثيرة من عمالة الجزاير أغاروا على دوار من أولاد وزاز من الفراشيش ونهبوا منهم جميع كسبهم مؤرخة بأوايل ربيع الأنوار عام 1280 هـ».

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 131، «إغارة النمامشة من عمل الجزاير على الخوافظ من الفراشيش سنة 1280 هـ».

بلاد الخوافظ ونهبوا منهم ثمانمائة وستة نعاج وخمسمائة واحدى وعشرين علوشا واربعمائة وخمسة عشر معزة...، ثم رجعوا أولاد يحي ومن عطف عليهم العروش المذكورون ومعهم قوادهم بعد غدا اليوم المذكور بالمكان المذكور نهارا وغاروا على الخوافظ المذكورين وقتلوا منهم خمسة عشر فارسا...، وأن العروش المذكورين رجعوا لقتالهم الى الخوافظ المذكورين بالمكان المذكور غدا اليوم المذكور نحو الخمسة عشر مائة من الخيل وقتلوا منهم ثمانية عشر رجلا...، على وجه الظلم والعدوان واحتازوا بجميع ذلك ولم يرجعوه»[1].

بدورها كانت القبائل التونسية تتنادى للقيام بغارات معاكسة تجاه «الغرابة» من أجل نهبهم «ففي ليلة اليوم الرابع والعشرين من دجنبر (ديسمبر) الفارط أغاروا نحو الألف وثلثمائة نفر من الفراشيش والزغالمة على دوارين من المرازقة من أولاد سيدي يحي بن طالب من عمل تبسة النازلين بين بركة الفرس والعين الزرقة وقتلوا منهم نفرا وجرحوا منهم ثلاثة وعشرين وأخذوا منهم 1602 شياه و1359 معيز و10 أحمرة و3 فرسات 1 بغلة واحدة»[2]، ويبدو أن عروش «الغرابة» بعد نهبهم من طرف «التوانسة» كانوا يعمدون إلى تتبع الناهبين ربما لمحاولة معرفة العروش التي نهبتهم حيث «وقع اتباع الناهبين من بعض الفرسان فوجدوهم يتقاسمون غنيمتهم بنواحي بير الخانقي ثم وجهوا جانبا من المنهوب لجهة جردة (القلعة الخصبة) النازلة بها زمالة قايد الزغالمة وجانبا آخر لجهة بولحناش النازل بها الحاج قعيد قايد ماجر من أولاد علي وجانبا آخر لجهة فوسانة النازل بها سي علي الصغير قايد أولاد وزاز وأولاد الحاج وأعطيت أيضا بعض شياه لزاوية الحاج الشافعي الذين سكانها أتو بصنحق الشيخ قدام المذكورين لما رجعوا من غزيتهم»[3]، وبالتالي فإن غاية تتبع «الغرابة» للناهبين كان المراد منه تحديد العروش الناهبة للحصول على تعويضات بعد تقديمهم للشكاوى، كما أن تورط سكان زاوية الشافعي في ذلك من خلال مباركتهم على ما يبدو للإغارة قصد الحصول على جزء من المنهوب يثير مسألة الدور التي كانت تلعبه الزوايا الحدودية في الأوساط القبلية إبان القرن التاسع عشر.

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 131

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 69، «رسالة للوزير الأول مصطفى خزندار من البيكت في تعطيل الكشف بالمور دولة فرنسا وقنصلها الجنرال بتونس بتاريخ 20 فيفري 1870 / 27 ذي القعدة 1278 هـ»

3 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها

وبعد تحديد «الغوارة» كانت القبائل التي تعرضت للإغارة تطالب بتعويضات مالية عما فت لها من أرزاق وهو ما كانت تطالب بها سلطات الإيالتين لجبر الضرر للقبائل المنهوبة وبناء عليه فقد طالب «حاكم عموم الجزاير 2970 فرنكا بمقتضى تقويم قاضي تبسة دية للمقتول والخارج وطالب أيضا 34260 فرنكا ثمن السعي المنهوبة للمرازقة بمقتضى التقويم الواقع بسوق تبسة وجملة الكل 37230 فرنكات راجيا أن الحضرة العلية تسعى في خلاص المنهوبين»[1].

وقد أكد حاكم عموم الجزاير على أن الغارة تعد نوعا من التعدي «وهذا التعدي وقع عن غير سبب متباين من خلطة العروش التوانسة مع أولاد سيدي يحي بن طالب ولم يكن فعل بعض السراق الشرد وإنما هو إغارة حقيقية على ترابنا من عروش التوانسة متعاقدين على هذا الأمر تحت نظر القياد التوانسة الذين حاصصوا في المنهوب وربما وقع ذلك باذنهم»[2].

لم تكن الإغارة بين القبائل الحدودية مقتصرة على نهب الحيوانات فقط بل كذلك كانت تشمل أيضا نهب الطعام من قمح وشعير حيث أن بعض القبائل التونسية كانت تقوم بخزن محصولاتها من الحبوب لدى عروش من «الغرابة»، وربما يعود سبب ذلك إلى حرثهم لأراضي داخل التراب الجزائري لذلك كانوا يعمدون خزنه لدى جيرانهم من الجزائريين للتهرب على ما يبدو من دفع الجباية إلى البايليك، أو أنهم كانوا يتركون كمية من الحبوب للبذار وبعد الحرث ينقلون ما بقي لهم إلى تونس وكنتيجة لذلك كان بعض الأشخاص التونسيين يتعرضون لعمليات إغارة ونهب بالقوة حال محاولتهم نقل محصولاتهم إلى الأراضي التونسية وهو ما تعرض له فعلا العياشي الفراشيشي الوزازي حين أغار عليه النمامشة وأولاد مراح من عمالة الغرب سنة 1280 / 1864 بـ «أن العياشي المذكور كان في أوايل الخريف الفارط من السنة الفارطة عن سنة التاريخ ذهب لناحية الجزاير ومعه سبعة رجال من اخوته المذكورين وبأيديهم خمسة عشر بعيرا وثمانية عشر حمارا الجميع اناثا وذكرانا يريدون عليهم حمل جانب طعام لهم قمحا مخزونا بأحد روابط أولاد سيدي يحي بن طالب من عروش العمالة المذكورة فلما بلغوا الرابطة المذكورة واخرجوا منها الطعام المذكور وأوضعوه في حمولتهم وحملوه الابعره والاحمره المذكورين ورجعوا «ايبين لمحلتهم فلما توسطوا في أثناء الطريق وردت عليهم زاغبة خيل من النمامشة اولاد مراح ونهبوا منهم لجميع البعاير والاحمره والطعام المذكورين ومع ذلك

1 - المصدر نفسه. الوثيقة ذاتها
2 - المصدر نفسه. الوثيقة ذاتها

نهبوا منهم حصانا من جياد الخيل بسرجه تام وافتكوا منهم اسلحتهم وجميع ثيابهم وتركوهم حفاتا عراتا وذهبوا بجميع المنهوب المذكور الى محلتهم ولم يرجعوه لأربابه المذكورين»[1].

وفي ربيع الأنوار من عام 1279هـ أغار جمع من النمامشة وفريق العلاونة ومعهم القايد قايه والقايد شنوج والقايد احمد شاوش عن دوار حراث بن سالم الفرشيشي بمكان يقال له قوسانة حيث نهبوا لهم «عشرة مكايل وثلاثة أصواع عسل بالمعيار الباجي واثنا عشر مكيله سمن بالمعيار الباجي»[2]، بدورها تعرضت رابطة أولاد زيد من قماطة بمكان يقال له الطباقة للنهب حيث رفع منها وفي شهر رمضان من عام 1280هـ الشيخ ابراهيم الخليل البجاوي ومحمد بن الصغير واسماعيل بن احمد والشيخ الملكي ومن معهم سبعة عشر قفيز قمح باجي وثلاثة عشر قفيز باجي»[3]، كما أغار أنفار من أولاد يحي بن طالب على أنفار من الفراشيش في شهر شعبان سنة 1281هـ/ جانفي 1865، ويبدو أنه أثناء فرار قبائل الفراشيش هروبا من بطش المحلة بعد إخماد ثورة علي بن غذاهم اغتنم بعض الجزائريين الوضع لنهب روابط الفراشيش وهو ما قام به «الشيخ نصر بن احمد البجاوي المرزوقي واحمد بن علي القبيل ومحمد بن لخضر القبيل وطالب بن محمد لقبيل ومعهم قوم من أهلهم غاروا على روابط الحاج عبيد بن محمد الفرشيشي الحافظي من أولاد علي بن ابراهيم والحاج احمد بن محمد القبيل ومحمد بن الحاج بوبكر والعربي بن احمد القبيل في مكان يقال له القوسة حوفي بلد حيدره وفتحوا ما فيها من المطامير ورفعوا منها خمسة وثمانين قفيزا قمحا وسبعة واربعين قفيزا شعيرا الجميع بالمقدار الباجي حين فروا من اماكنهم وقت خروج الأمحال المنصورة...، وتوجهوا به إلى نواحيهم واحتازوا به على وجه الظلم والعدوان»[4]. كما أن أولاد وزاز طالما تعرضت أرزاقهم للنهب بما فيها من طعام من طرف قياد النمامشة وبكاريه وتبسة، ومثال على ذلك إغارة أوايل ربيع الأنوار عام 1280هـ والتي استهدف خلالها القياد المذكورين الزعابة حيث نهبوا لهم «خمسماية غراره بيضا وحمراء»[5]، كما نهبو للفرضية «ثمانية وستين

1 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 133
2 - المصدر نفسه. السلسلة التاريخية. صندوق 213. ملف 240. الوثيقة عدد 1
3 - المصدر نفسه. الوثيقة نفسها
4 - المصدر نفسه. السلسلة التاريخية. صندوق 212. ملف 232. الوثيقة عدد 136
5 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 129

غرارة مملوين بالطعام والتمر»[1]، «ووبية باجي سمن»[2]، وفي شهر «شعبان عام 1281هـ هجم الشيخ نصر بن احمد اليحياوي ومن معه على رتبة الحاج عبيد العبيدي بن محمد والحاج احمد بن محمد الحوافضية بمكان يقال له القوسة حوفي بلد حيدرة ورفعوا من الرتبة خمسة وثمانون قفيز قمحا باجي وكذلك سبعة واربعون قفيز شعير باجي»[3].

2 - ظاهرة قطع الطرق والسرقة

نظرا للوضع الاقتصادي المتردي الذي كان يهتصر القبائل الحدودية التونسية- الجزائرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة تضاعف المجبى في الجانب التونسي والممارسات الاستعمارية الفرنسية في الجانب الجزائري، فإن قبائل الفراشيش و«الغرابة» باتت تعاني من قلة الإنتاج بعد أن تم التضييق على تنقلاتها، إضافة إلى سنوات «الزمة» و«الإجاحة» حسب التعبير المحلي للفراشيش التي طالما ضربت المنطقة الحدودية إضافة إلى ذلك تفشي الأوبئة والأمراض وهو ما يفسر التراجع الكبير لكميات احتياطي الحبوب لدى قبائل دائرة تبسة، سيما البوارشة وأولاد الرشايش وأولاد يحي بن طالب، في حين أنه كان منعدما تماما لدى فرق أولاد سيدي عبيد[4]، تنضاف إلى ذلك سياسة الأرض المحروقة التي اتبعها الجيش الفرنسي خلال ثورة 1864 وتدمير مخازن الحبوب عقابا للقبائل الثائرة[5]، وهو ما أدى إلى تفشي المجاعة في الوسط والجنوب الجزائري لاسيما في منطقة الهضاب العليا ومنطقة الشرق الجزائري وهو ما أدى إلى رصد عدة حالات وفاة ناجمة عن أكل النباتات الطبيعية بما فيها السامة وذلك نتيجة لانعدام الغذاء[6]، حيث كانت مجموعات من قبيلة النمامشة يهيمون في الحقول عراة بحثا عن العشب تماما كالحيوان[7]، وتفيد احدى المراسلات الموجهة الى القائد العسكري لمقاطعة قسنطينة بتاريخ 6 فيفري سنة 1868 إلى بلوغ عدد ضحايا دائرة تبسة

1 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها
2 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها
3 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 246 وثيقة عدد 1.
4 - التاجري (الأزهر)، القبيلة الولائية... مرجع سابق ص 193.
5 - المرجع نفسه، والصفحة ذاتها
6 - المرجع نفسه ص 191
7 - المرجع نفسه، والصفحة ذاتها

حوالي 1398 ضحية من بينهم 188 من أصل تونسي[1]، في الوقت الذي كانت تعاني فيه القبائل التونسية من تضاعف المجبى وجور العمال.

وبالتالي يمكن القول أن تدهور الوضع الاقتصادي لدى القبائل الحدودية أنتج وضعا خطيرا وكارثيا تجلى في انهيار التوازن الاجتماعي بعد أن بات الفرد عاجزا عن توفير قوته اليومي وهو ما كان سببا في تفشي ظاهرة قطع الطرق والسرقة.

أ - الإغارة على القوافل

نظرا للموقع الجغرافي المميز لمنطقة السباسب العليا الذي يتوسط المنطقة الغربية للبلاد التونسية حيث كان يمثل فضاء عبور ضروريا بين الشمال الحبوبي (فريقية) والجنوب التمري (الجريد) إضافة إلى أهمية المبادلات التجارية مع الشرق الجزائري وهو ما جعل من مجال الفراشيش ممرا لشبكة من المسالك.

وكنتيجة للحراك الإقتصادي الذي مثل عاملا مهما في تنامي حركة المبادلات بين القبائل، فقد مثلت منطقة السباسب العليا همزة وصل بين الشمال الحبوبي والجنوب التمري وبالتالي فقد تميزت حركة المبادلات بين فضاء الفراشيش وماجر بتنوع البضائع المتبادلة وبات مجالهم مركز عبور ضروريا سواء من داخل البلاد (من قبائل الشمال أو الجنوب) حيث كانت هذه القبائل تكتال التمور من واحات الجريد وقفصة وحامة بني زيد وفي المقابل يوفر مجال الفراشيش وماجر للمجموعات الجنوبية من الهمامة وبني زيد وسكان الجريد الخضر الحبوب والصوف والعسل والفحم والقطران.. وبالتالي يمكن القول أن قبائل الوسط الغربي كانت تلعب دور الوسيط بين الشمال والجنوب.

كما كان مجال الفراشيش بدوره ممرا للقوافل القادمة من الشمال الغربي والتخوم الغربية لمجالهم أي ممرا للقبائل التونسية القادمة من «فريقية»، ولقبائل «الغرابة» القادمة من المدن الجزائرية كسوق أهراس وقسنطينة ووتزة والمريج وبكارية وغيرها في طريقها إلى الجريد، خاصة أن هنالك طريقا لازالت الى اليوم تعرف بطريق «فريقية» (و تنطلق من الشمال مرورا بحيدرة ثم الطباقة وصحراوي فخنقة السلوقي ثم بودر

1 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

وصولا إلى دربانة بوشبكة بوجبة أم علي ثم قفصة (C 91)[1]، إضافة إلى عدة طرقات أخرى تمر عبر مجال الفراشيش.

ويبدو أن بلاد الجريد كانت سوقا مهما للتجار يقصدونها من عدة أصقاع وكانت تمثل رافدا مهما للتجارة في الإيالة التونسية لذلك فإن السلطات التونسية كانت تعمل على تأمين القوافل والطرقات وذلك من خلال التصدي لقطاع الطرق والسراق، بيد أن حالة الهرج التي شهدتها المناطق الحدودية مع الجزائر بعد ثورة القبائل ضد الإستعمار الفرنسي في أربعينيات القرن التاسع عشر ولدت حالة من الفوضى تفشت معها عمليات الإغارة على القوافل القاصدة أو المغادرة للجريد وهو ما جعل الباي يتقدم بشكاوى إلى السلطات الفرنسية بغية تأديب المارقين من القبائل الجزائرية بعد أن كان نبه على عماله بمنع بعض القبائل الجزائرية من البيع أو الشراء في أسواق الجريد، وهو ما أكده المشير احمد باي في رسالته إلى القنصل الفرنسي بتونس بتاريخ 13 ذي الحجة الحرام من سنة 1268 / 1852 والتي جاء فيها مايلي : «أما بعد فإن فرقة أولاد رشاش من النمامشة المتسلدين في عمالة الفرنسيين قد نبهنا عمالنا بالجريد لا يقبلوا منهم أحد يبيع أو يشتري فتحربوا لاجل ذلك وانضمت لهم فرقة اخرى من النمامشة يقال لهم أولاد العيساوي وصاروا يقطعون الطريق في الجريد وفي هذه الأيام أغاروا على قفل (قافلة) للسوافة (نسبة إلى وادي سوف) ومعهم صفاقسي قادمين إلى الجريد ما بين نفطة وتوزر واخذوا ابلهم وسلعهم فاتبعتهم خيل المخازنية من نفطة لترجيع ما أخذوا فمنعوا بالهروب بما نهبوا وتعطلت بسبب ذلك متاجر الجريد فامرنا عمالنا برد البال والتعرض لمن يغير ويقطع الطريق طوعا أو كرها واعلمناكم بذلك خشية ان يقع ما يلزم في رد المعتدي والخبر بذلك»[2].

1- لقد كان هذا الطريق مراجعيا للقوافل المتجهة من الشمال إلى الجنوب أو العكس والذي يخترق مجال الفراشيش من الناحية الغربية محاذيا لمجال الغرابة ويعد طريقا مختصرا مقارنة بالطرقات الأخرى خاصة بالنسبة للقاصدين من جهة الكاف في اتجاه الجريد أو بالعكس ويمكن تتبع هذا المسار عبر Google Earth . وهذا الطريق هو عبارة عن امتداد لمجموعة من الطرقات القادمة من الكاف وساقية سيدي يوسف والتي تمر غرب تاجروين كما توجد طرق أخرى تنطلق من الأراضي الجزائرية كونزة والربع لتلتقي هذه الطرقات في حيدرة حيث يمتد الطريق (C91) والذي يمر عبر الطالقة وسهل القرن عويس فوسانة ثم بودرياس وصولا إلى دربانة ثم بوشبكة حيث يتفرع إلى عدة محاور غربية وجنوبية وشرقية في الاتجاه تبسة وكذلك في الاتجاه الجنوب الغربي في الاتجاه الأراضي الجزائرية مرورا بخنقة الوصية ثم بئر العاتر إلى النقطة الحدودية عين الاوشيكة ليتفرع في الاتجاه غربي نحو وادي سوف وشرقا في الاتجاه الجريد أما في الاتجاه الشرقي فيتفرع عنه طريق يمر بتلابت وفريانة وماجل بلعباس وصولا إلى قفصة ثم الجريد وحسب مدير الإدارة الجهوية للتجهيز بالقصرين في لقاء معه في شهر أفريل 2014 فإن هناك دراسات جارية لإعادة احياء هذا الطريق للمزيد يمكن تتبع مسار هذا الطريق على موقع: C91 ; map of tunisia ; map earth satellite ; www.google.com الخريطة رقم 4

2- و.ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212 ملف 241 الوثيقة رقم 92

ولعل تعدد المسالك والطرقات التي تخترق منطقة السباسب العليا دليل على تطور المبادلات التجارية في منطقة الوسط الغربي وكذلك انفتاح مجال الفراشيش على بقية الجهات الأخرى، بيد أن عمليات الإغارة وحالة التنافر بين القبائل جعلت من هذه الطرق مسرحا لعمليات إغارية ومكمنا لقطاع الطرق من هذه القبيلة أوتلك رغم العقوبات الزجرية التي كان يسلطها البايليك على هؤلاء.

لقد عرفت علاقات الفراشيش بنظرائهم من «الغرابة» حالة من التوتر والتنافر تزايدت أكثر مع محاولة الاستعمار الفرنسي ترسيم الحدود بين الإيالتين خاصة مع بداية النصف الثاني من القرن 19 وهو ما كان ينظر إليه الفراشيش بشيء من الريبة، وقد تزايد فتور العلاقة مع الدور الذي باتت تلعبه القبائل الجزائرية الحدودية سواء بمحاولاتها فرض سيطرتها على أراضي الفراشيش أو بالإغارة عليهم لإجلائهم بعيدا عن الخط الحدودي الذي رسمه الجنرالات الفرنسيون.

وبالتالي فقد باتت عروش الفراشيش القاطنة بالمناطق الحدودية المحاذية لمجال «الغرابة» غير آمنة نتيجة تكرر حالات الإغارة والسلب والنهب وهو ماعبر عنه عرش الحوافظ من الفراشيش في شكواهم إلى السلطة المركزية بتونس على أولاد يحي من عمالة الجزاير بتاريخ أوايل جمادي الثانية سنة 1284هـ والتي جاء فيها ما يلي : «قدمت غازية من الجبل ركبانا على خيولهم متقلدين اسلحتهم قاطعين سلوك الطرقات سافكين لدماء المسلمين ناهبين لأموال الناس جورا وظلما وتعديا وبغيا وقهرا وغلبة»[1]، بدورها كانت الطرق المارة عبر مجال الفراشيش غير آمنة حيث تعددت حالات الإغارة على القوافل الجزائرية، ففي رسالة من القنصل ميسيو رومو المكلف بقنصلات جنرال فرنسا بالحاضرة إلى محمد الصادق باشا باي تونس بتاريخ 27 سبتمبر 1861 الموافق لـ 23 ربيع الأول 1278، (جاء فيها) : «بلغ لي من المارشال حاكم عموم الجزاير يعلمني به بأن نفرين من الفراشيش وصلوا إلى عين السحرة في ثنية قسنطينة إلى تبسة غاروا على بلقاسم بن احمد بن الحميلية من أولاد سيدي يحيه بن طالب واخذوا له بغل وتسعون فرنك وبرنص»[2]، وقد كانت السلطات الفرنسية تشكي الى الباي وتعمل على تتبع المجرمين وفي نفس الوقت تطالب بإرجاع ما نهب لأصحابه، والدليل على ذلك ما

1 - المصدر نفسه. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 153. محضر اغارة الغار من أولاد يحي على الحوافظ من الفراشيش في أوايل جمادي الثانية 1284هـ

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 47

جاء في رسالة القنصل الفرنسي «وطلب مني جناب المرشال بالاعراض (عرض) هذا الأمر على جنابكم (الباي) طالبا منكم ايصال الحق لربه ومعاقبة المجرمين عن فعلهم هذا..»[1].

بدورهم كان قياد القبائل الجزائرية ومن معهم يقومون بغارات على قوافل الفراشيش المارة على الطرق القريبة من الحدود في اتجاه بلاد الجريد، والدليل على ذلك إغارة قايد النمامشة على فريق من أولاد علي الفراشيش بتاريخ 1278 هـ وقد جاء في الشكوى المكتوبة بتاريخ 11 ثاني الجمادين سنة 1280هـ أن «شهود يشهدون ويتحققون بأن القايد قايه قايد عرش النمامشة والشيخ حسين بن عمار القبيل واحمد بن علي القبيل ومعهم ثلاثماية من الخيل والقايد شتوح ومبارك بن حمزة ومعهم نحو سبعين فارسا من الزغاملة أولاد مسعود القاطنين بناحية الغرب غاروا على أولاد علي ابن ابراهيم من الحوافظ من عرش الفراشيش نهارا بمكان يقال له ابو حية حوق قرية فريانة من بلاد الفراشيش في ثاني الجمادين 1278، وهم زمولا متوجهين إلى بلد الجريد ونهبوا لهم اثنين وأربعين بعيرا محملين بالطعام قمحا وشعيرا وقتلوا لهم أحد عشر رجلا وأخذوا ما عليهم من اللباس...، وسلبوا باقي الزمول المذكورة بيانه خمسة وثلاثين برنوص وستة وعشرين حوي وأربعة وأربعين مكاحل طوال واحدى وعشرين فرد طبانجه وثلاثماية ريالا دورو وسبعماية ريالا سكة تونس...»[2].

ونظرا لما يتميز به مجال الفراشيش من موقع استراتيجي بين «فريقية» والجريد فإن قبائل الفراشيش امتهنوا بدورهم التجارة والسفر إلى الجريد من أجل بيع القمح وكيل التمر، وهو ما جعل قوافلهم عرضة للإغارة والنهب من طرف «الغرابة» وهو ما حدث فعلا مع الأقبال من أولاد وزاز حيث «غار المكرم سليمان بن بلدره العبيد من عمالة الجزاير على قافلة أقبال من أولاد وزاز المذكورين في بوحيه المذكور فقتلوا المكرم محمد بن حذير القبلي من قبل أولاد عبد مولاه والمكرم محمد بن علي بن صره القبيل والمرحوم مسعود ابن رمضان القبيل والمكرم مسعود بن سكامه القبيل ورفعوا لهم سبعة بعاير بأحمالهم قمحا مع ثور محمل بالطعام مع زوج من الخيل»[3].

1 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 125

3 - المصدر نفسه، وثيقة عدد 124

كما أن عمليات الإغارة من طرف الجزائريين لم تقتصر على القوافل فحسب بل كانت تشمل حتى أملاك بعض الأشخاص حتى ولو كانوا من معارفهم وهو ما تعرض له «محمد بن احمد القرشيشي التجاوي من الرطيبات له دين قبل المكرم نصر بن عثمان القبيل من قماطة من وجه صراف والحال أن نصر المذكور قاطن مع أولاد يحي بناحيتهم فلحق محمد بن أحمد المذكور نصر المذكور بقصد خلاص الصراف المذكور منه فخلع منه ثلاثة وثلاثين نعجة كبارا وثلاثة وثلاثين علوشا وثلاثة وثلاثين معزة ورجع بها إلى محله فلم بلغ مكانا يقال له البريكه بحيرة أقران[1] من بلاد الفراشيش تعرض له علي بن بوقره البجاوي ونحو الخمسين خيلا وافتكوا من يده جميع الغنم المذكورة وجردوه من جميع لباسه وذلك زوج برانص جبة من صوف وسورية كتان وبلغة جديدة وذلك في شهر حجة الحرام سنة 1279 التاريخ واحتازوا بجميع ذلك على وجه الظلم والعمد وتوجهوا بها إلى ناحيتهم...»[2].

بدورها لم تكن عمليات الإغارة على القوافل التجارية المارة بمجال الفراشيش يقتصر نهبها على القبائل الجزائرية، بل كانت قبائل الفراشيش بدورها تعمد الإغارة على القوافل التجارية الجزائرية المارة في مجالها وتقوم بنهبها، وهو ما كان في كثير من الأحيان يؤدي إلى خلافات بين القبائل الحدودية، وفي ذات السياق فإن البايليك كثيرا ما كان يلتجئ الى فرض عقوبات ردعية كانت في أغلبها مالية أو عينية على قبائل الفراشيش، نتيجة التشكيات والضغوطات الفرنسية على الباي. ونظرا لأهمية التجارة في القرن التاسع عشر ومن أجل تأمين الطرق التجارية في المناطق التخومية فإن الدولة شرعت في بناء الأبراج العسكرية وتركيز الثكنات داخل فضاء الفراشيش للمراقبة منها برج حيدرة والطباقة بأرض الحوافظ وبرج بودرياس بأرض أولاد ناجي[3].

ورغم ذلك فإن عمليات الإغارة على القوافل التجارية لم تنقطع بل كانت متواترة ، ففي أواخر شهر دجنبر (ديسمبر) الفارط توجه للعمالة التونسية نفر من أولاد سيدي يحي من عمل تبسة اسمه عرفة بن عبد الله ليتسوق التمر من توزر ولما وصل عند الحنادره من

1 - عمادة تقع جنوب غرب فوسانة على الحدود التونسية - الجزائرية.

2 - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 120. «إغارة علي بن بوقره البجاوي والقائم معه من عمل الجزاير على أحمد القرشيشي التجاوي سنة 1279هـ، كتب في 23 في حجة الحرام 1279هـ»

3 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، الصندوق 18، ملف 199، التاريخ 1283هـ وثيقة عدد 88 «مراسلة من علي الصغير بن مبارك إلى الوزير رستم يشير عليه بمزيد بناء الأبراج بمجال الفراشيش الحدودي»

الفراشيش الذين قايدهم علي الصغير هجم عليه الناس من القبيلة المذكورة وأخذوا له جملين و250 فرنكات من النقود وشكارة مملوءة بالقمح»[1].

ويبدو أنه رغم محاولات البايليك حماية التجارة في القرن التاسع عشر وذلك بإقامة الأبراج، فإن ذلك لم يكن كافيا وهو ما يعكس محدودية نفوذ السلطة المركزية على هذه المجموعات القبلية خصوصا أن القياد إما أن يكونوا متواطئين مع عروشهم فيما يحصل أو أن سلطتهم محدودة ولا يستطيعون ردع المخالفين وهو ما نتبينه من الوثيقة الآتي نصها : «وبعد وقوع ذلك تبع عرفه المذكور جرة الناهبين فأوصلته إلى جوارهم ولما بلغ إلى هناك اطردت واشتكى للقايد علي الصغير فلم يمكنه من حقه فتوجه للكاف واشتكى لأمير الأمراء السيد رشيد فوعده المذكور برد المنهوب وبعقاب الجناة إلا أنه لم يتم شيء من الوعد المذكور»[2].

ونتيجة لذلك كان المنهوبون من الجانبين يلتجئون الى السلطات المركزية التابعين إليها للتظلم من الناهبين، ففي الجانب الجزائري كانت السلطات الفرنسية تراسل الباي في حوادث الإغارة والنهب وتطالب بتعويضات للمتضررين «ولأن الرجل المذكور طلب من الحكم الفرنساوي أن يتدخل لدى الدولة التونسية ويسعى في خلاصه وهذا بيان ما نهب له فرنك : 340 ثمن زوج جمال منهوبين، 65 ثمن شكارة قمح 240 دراهم عين، الجملة : 645»[3].

وبناء على ذلك كان المتضررون يلتجئون عادة إلى العدول لتقديم شهادات تثبت إدعاءاتهم وذلك بحضور شاهديهم وهو ما نتبينه من خلال الشهادة التالية والتي تم الإدلاء بها بعد حوالي أربعة أشهر ونصف من تاريخ وقوع حادثة النهب وفي ما يلي نصها : «الحمد لله أدام من له الحكم الشرعي قاضي بالقسم الرابع والعشرين من محكمة تبسة عمالة قسنطينة وشاهديه حضر سبعة أنفار أولهم المكرم سي أحمد الأخضر بن بلقاسم قايد أولاد سي يحي بن طالب والمكرم الشافع بن ابوترعة الورقل حرفته شيخ والمكرم سي الطيب بن الحاج علي والمكرم مبروك بن الحاج بلقاسم والمكرم عبد القادر بن علي والمكرم صالح بن عباس كلهم من القبيل حرفتهم فلاحه والمكرم سي الحاج بلقاسم بن نصر النموشي نسبا من سكان

1 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 85 «رسالة من مسيو روسطان القنصل العام المكلف بأمور دولة فرانسا ونصلها الجنرال بتونس للوزير الأول خير الدين باشا بتاريخ 11 مارس 1878 الموافق 7 ربيع الأول 1295 هـ».

2 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

3 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

تبسة حرفته كان قايد على العلاونة عرش النمامشة ويشهدون معا شهادة واحدة لفظا ومعنا وفي شهادتهم الحم يعرفون المكرم عرفه بن عبد الله البجاوي من فرقة ورقلة حرفته تاجر وانه رجل مليح ذو ديانه لا يزيد ولا ينقص وانه ملازم إلى الصفر (السفر) إلى الجريد وغيره بقصد التجارة إلى صافرا أولاده وهما الطاهر بن عرفه وشقيقه الهمام بن عرفة وبيدهما زوج نياق اناث من جنس الابل احدهما حمرة اللون في سنها كفية (؟) والاخرى صفرة اللون في سنها ثنيا أيضا وجمل وحمار حاملين على البعير المذكورين صاع قمح قسنطيني وصاع شعير وتسعة غراير أخلاف والاولاد حاملين خمسة وأربعون دورية سكة فرانساوية والناس المسافرين مع الاولاد المذكورين وهم المكرم نصر بن الجيل الورقلي والمكرم محمد بن بلموز القفصي والمكرم محمد بعير الهمام من فريق أولاد سلامة في أواخر فصل الخريف الماضي عام 1294 هـ إلى أن وصلوا إلى محل يقال له درناية احدى أماكن وطن الفراشيش فهجموا عليهم ثمانية رجال من الفراشيش من أولاد وزاز من فريق الخنادرة ليلا ونحبوا لهما الزوج نياق المذكورين مع صاع قمح وصاع شعير المسطوري مع الحوايا متاع النياق مع زوج برانيص مع الخمسة وأربعون دورية المتقدمة ذكرهم مع التسعة غراير المشار إليهم ورجعا الاولاد المسافرين المذعورين وألقوا علينا ما نحبوه لهم الفراشيش المذكورين كل ذلك في علمهم وتحقيق امرهم صدرت منهم على سبيل القطع والجزم من غير شك عنهم ولا ريب فيما شهدوا به...... بتاريخ 22 جويلية 1878 الموافق 22 رجب 1295هـ»[1].

وبالتالي يمكن القول أن أمن القوافل كان أحد الشواغل الأساسية في سياسة الدولة لعلاقته بمداخيلها الجبائية، وكانت المهمة الأمنية لقياد الفراشيش كمجموعات حدودية مسألة جوهرية وهي تشمل الأمن الداخلي بين العروش والفرق المكونة لها وفي علاقتها مع المجموعات المجاورة لها وذلك من خلال بناء الأبراج على التخوم الحدودية، بيد أن ذلك لم يحسم مشكلة الأمن في المناطق الحدودية حيث لم يقتصر ذلك على الإغارة على القوافل فحسب بل أن ذلك كان يتعدى إلى حالة من الهرج والفوضى على طرق الحدود نتيجة عمليات السرقة.

ب – السرقة

تعد ظاهرة السرقة بدورها من الأعمال المثيرة للشغب بين القبائل الحدودية والتي يبدو

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 94، «شهادة من الطيب ابن محمد قاضي تبسة».

انها انتشرت بشكل لافت للانتباه خلال ستينات القرن التاسع عشر والتي تثبتها الوثائق، ان الوضع الذي آل اليه حال المجتمع القبلي بات يشكل خطرا كبيرا على العلاقة الثنائية بين القبائل التخومية، ويعد ذلك مؤشرا قويا على حالة التصدع العام وفقدان أسباب مناعته وأسس توازنه[1].

لقد شملت عمليات السرقة التي انتشرت بين عروش «الفراشيش» وعروش «الغرابة» الحيوانات ومخازن الحبوب، حيث تفشت ظاهرة السرقة بين القبائل والعروش الحدودية وباتت الـ «سرقات متفرقة ولم تتقوى سلطتنا في ذلك (أي السلطات الفرنسية - الجزائرية) إلا بعد أن تضعوا عساكر في تقرين وفركان»[2]، وبالتالي فإن ذلك يؤكد على كثرة السرقات وعجز السلطات عن ردعها وبات لزاما عليها نشر جنود من أجل حماية الحدود.

لم تقتصر عمليات السرقة على القبائل الحدودية فحسب بل شملت أيضا أرزاق المعمرين الفرنسيين وهو ما ورد في رسالة القنصل الفرنسي روسو إلى الباي بتاريخ 31 ماي 1861 الموافق لـ 21 ذي القعدة 1277 هـ والتي جاء فيها : «إن النصرانين جوسي وروزايك سرق لهم من التوانسة المرة الأولى جوز أبغال وفي المرة الثانية ستة عشر رأس بقر وثلاثة بغال والحيوانات المسروقة موجودة الآن في عرش الحوافظ من الفراشيش»[3]، وقد كانت السلطات الفرنسية تطالب الباي بالقبض على المجرمين خاصة بعد استدلالها على العرش الذي ينتمي اليه السراق واتخاذ أقسى العقوبات بحقهم وهو ما أكده القنصل الفرنسي للباي بقوله : «فلا أشك حينئذ بصدور الاذن اللازم من جنابكم (أي الباي) بترجيع هاته الحيوانات لأربابها وبعقاب من صدرت منهم الجناية ليكونوا عبرة لغيرهم واسما المجرمين لا يخفا عن البحث عنهم من حكم جنابكم»[4].

لقد كانت عمليات السرقة تتكرر من حين إلى آخر وكانت تتم ليلا وبعد ترصد للمسروق وهو ما أكده حاكم الجزائر بليسي دوك دي مالاكوف إلى القنصل الفرنسي بتونس من خلال رسالته التي جاء فيها : «اتشرف باعلامكم انه وقعت سرقة جديدة في

1 - الناصري (الأزهر)، القبيلة الولاتية ، مرجع سابق ص 202

2 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 18 «تعريب مكتوب من حاكم سنة إلى قنصل جنرال فرنسا بتونس مؤرخ في 31 ديسمبر (ديسمبر) 1860»

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 30

4 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 30

دواير تسة من جماعة توانسة في ليلة حادي عشر من شهر مايو من جماعة من الفراشيش والمذكورين تعدوا لحدادة ودخلوا في ترابنا ووصلوا الى بحيرة وأخذوا الى الزعافة فرقة من الماشية ثمانية وعشرين رأس بقر وحصان والمذكورين لم تظهر لهم السرقة إلا في الغد فوقع البحث عن ذلك وجميع الأخبار التي بلغت متفقة على أن كبار جماعة السراق المذكورين هم علي بن صالح وصالح بن نويا وولد صالح منصور جميعهم من الأجيال فرقة من فراق من الفراشيش»[1].

ورغم تشكيات السلطات الفرنسية للباي لردع السراق والقبض عليهم قصد القصاص منهم فإن السلطات التونسية لم تكن على ما يبدو قادرة على التصدي للسراق من القبائل الحدودية وهو ما أفاد به دوك دي مالاكوف في رسالته للقنصل الفرنسي بتونس والتي أورد فيها تشكيه من عدم حرص الدولة التونسية على ايجاد حل لقضية السرقة رغم تكررها والتي أكدها بقوله : «وعدة أمور مثل هذه كنت اعلمتكم بها سابقا بقيت إلى الآن من غير جواب عنها من جهة دولة تونس فالمرغوب منكم لتذكير الدولة التونسية بالشكيات القديمة مع إعلامها بهاته النازلة الجديدة»[2]، وقد حذر مالاكوف من مغبة تكرار عمليات السرقة دون معاقبة السراق أو إرجاع المسروق قد يؤدي الى ردة فعل من القبائل المسروقة وانتحالها للثأر وهو ما قد يؤدي الى تصاعد وتيرة الفوضى والعنف في المناطق الحدودية، «وهذا التعدي المتجدد كل يوم لابد أن ينتهي من غير شك بأخذ الثأر من جهة عروشنا (أي العروش الجزائرية) إذا دولة جناب الباي لم تتدخل قريبا وتوصل بوجه الحكم عروشنا للضرورة بحقوقها أمر لازم حرصكم في هذا الأمر ووقوفكم عند الدولة التونسية لكي لا يقع زيادة هرج في الحدادة»[3].

ورغم قناعة السلط الفرنسية بأن السلطة المركزية في تونس لا تستطيع الحيلولة دون عمليات النشاط الاغاري أو السرقة والتعديات الحاصلة بين الفراشيش وجوارهم من قبائل «الغرابة»، بيد أنها كانت في كل مرة تحملها مسؤولية الأحداث المتكررة، متهمة إياها في ذات السياق بالتغاضي عن عمليات التحريض التي يقوم بها عمالها والحماية التي توفرها بعض

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 34 «تعريب نسخة من جواب للإرشال دوك دي مالاكوف إلى قنصل جنرال فرنسا بحاضرة تونس»

2 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها

3 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها

القرن التاسع عشر وهو ما عبر عنه حاكم قسنطينة في رسالته إلى القنصل الفرنسي بتونس والتي ضمنها بدوره في رسالته لمحمد الصادق باي بتاريخ 21 أكتوبر 1861 الموافق 16 ربيع الثاني 1278هـ والتي جاء فيها : «بأن جنايات جديدة صدرت من العروش التونسية على بعض انفار جزيرية من وطن عنابة ومن وطن قسنطينة وهم أولاد وزاز من الفراشيش نازلين في ترابنا في حوش بن زمارا فرغوا متمورين (مطموري) قمح كاينتين بقرب رقبة تكلة في حق راجل يسما زغدود بن بلقاسم وفي ليلة 29 سبتمبر الماضي بعض غوارة توانسة في عرش أولاد بوغانم أتوا ليفرغوا متامر (مطامر) زمالة العوجيه لجزيريه النازلين في وادي زرقة من المنامة واحد ما لهم خمسين صاع قمح وعشرين صاع شعير بمعيار الجزاير لمتامر (المطامر) كانت بعيدة قليلة من المكان النازلة فيه الزمالة العوجيه لم يتيقظوا لذلك في الحين...»[1].

ويبدو أنه كنتيجة للضغوطات المسلطة على الباي من طرف الفرنسيين فإن الباي كان يستجيب بين الحين والآخر للمطالب الفرنسية في تتبع الجناة من رعاياه وذلك من خلال مراسلة عماله في الجهات في عدد من الرسائل المتواترة من ديوانه ومن وزارة الأمور الخارجية للتحقيق في الدعاوى الفرنسية الموجهة للباي من أجل حثهم على الرحيل ومثال ذلك بعد أن «صدر الاذن الشريف بالتأكيد الشديد في ترحيلهم من المكان المذكور (أي سهلة تسة) بما نحن أعلمناكم لتبادروا بذلك فورا من غير تراخي»[2]، أو من أجل البحث في مسألة بعينها مثل «وصدر الاذن باعلامكم لتخاطبوا عمال تلك الجهة بالبحث عن النازلة والاخبار بما وقع بالموصل منهم تنفيذ الامر العلي»[3]، أو التنبيه على قياد الفراشيش بإرجاع قبائلهم إلى الأراضي التونسية والعمل على ضبط الأمن والبحث في نوازل السرقات مثل «وصدر الاذن... بمكاتبة قواد الفراشيش وتأكدوا عليهم التأكيد التام في ان يصرفوا العناية في ترجيع مؤكد الناس من المكان ونهيهم عن مثل هذه الأفعال التي لاتليق وان لا يمدوا ايديهم بسوء أصلا ويجتهدوا في البحث عن هذه السرقات ليقع الخلاص فيها فالمراد منهم تنفيذها صدر به الاذن الشريف»[4].

1- المصدر نفسه الوثيقة عدد 54 «تعريب رسالة الاوشال إلى قنصل فرنسا في 13 أكتوبر 1861».

2- المصدر نفسه وثيقة عدد 59 «مرسوم من مستشار وزارة العمالة إلى السيد [illegible] وختم الخارجية ورسالة عدد 36 مؤرخة بتاريخ 17 ربيع الثاني 1278هـ الموافق 22 أكتوبر 1861 إلى السيد أمير اللواء مستشار وزارة الأمور الخارجية».

3- المصدر نفسه الوثيقة عدد 60 «رسالة عدد 30 بتاريخ 22 ربيع الثاني 1278هـ الموافق لـ 27 أكتوبر 1861».

4- المصدر نفسه الوثيقة عدد 61 «رسالة عدد 44 بتاريخ 26 ربيع الثاني 1278هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 1861».

ورغم ذلك فإن السلطات الفرنسية بالجزائر بقيت تعاني من حالة الخروقات والتسيب التي كانت تشهدها الحدود الغربية ولم تكن تتوانى في رفع التشكيات للباي حال حصول أي خرق من القبائل التونسية قد يهدد الاستقرار في المناطق التخومية، فإضافة إلى عمليات الإغارة التي طالما هددت أمن المجال الحدودي لمنطقة التخومية جنوب وادي سراط فإن عمليات السرقة من قبائل الفراشيش بدورها كانت تزعج السلطات الاستعمارية وقد عبروا عن ذلك من خلال رسائلهم للباي والتي طالما أكدوا فيها على الأضرار التي لحقت بالقبائل الجزائرية حيث «أوقع هؤلاء الناس ضررا كبيرا في زرعنا وتكاثرت منهم السرقات للغاية»[1]، «وأن ودخول اثني عشر دوارا من أولاد وزاز من الفراشيش لترابنا بعمل تبسة...، وخصوصا جهة تكلة وانها تمادت على السرقات والافساد ونخشى من وقوع الهرج بينهم وبين عروشنا بسبب قلق ناسنا من قدومهم»[2].

وبالتالي يمكن القول أن تمادي الفراشيش في تجاوزهم للحدود وكثرة السرقات من طرفهم على القبائل الجزائرية ولد حالة من القلق للسلطات الفرنسية والتي كانت دائما تحذر من تفاقم مثل هكذا أعمال التي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن وهو ما كان يمثل هاجسا أساسيا للسلطات الاستعمارية خاصة أن تلك المرحلة كانت قد شهدت عديد حالات التمرد والثورة من طرف القبائل الجزائرية ضد المستعمر، وخوفا من حالة الاحتقان التي كانت تنتاب بعض القبائل التي على ما يبدو أبدت نوعا من التململ وصل الى حد التهديد بالرحيل من بعض الأماكن التي استوطنت بها فـ «أولاد سيدي عبيد متقلقون كثيرا من ذلك ويخشون انهم يصيروا مضطرين الى الرحول من مكان نزلهم بسبب تعدي هؤلاء الناس (اولاد وزاز) على ترابهم ولعله تنتج أمور غير مرضية من نزول الفراشيش بترابنا بسبب الكيفية الواقع بها ذلك...»[3].

ويمكن القول أن السلطات الفرنسية باتت على قناعة بأنها لاتستطيع إيقاف التشنجات الحدودية التي كانت في مجملها موجهة نحو التصدي لوجودها، لكن ذلك لم يمنعها من

1- المصدر نفسه الوثيقة عدد 70 «رسالة إلى الوزير الأكبر خير الدين من رسطان الكلف بأمور الدولة فرانسا وقنصلها الجنرال بتونس بتاريخ 29 ماي 1876 - 5 جمادى الأول 1293هـ متضمن بها تعريب نسخة من رسالة الجنرال الكلف بعمل قسنطينة بتاريخ 24 ماي 1876 / 29 ربيع الثاني 1293هـ».

2- المصدر نفسه والوثيقة ذاتها

3- المصدر نفسه والوثيقة ذاتها

الإلحاح على الباي قصد ضبط الأمن من الجانب التونسي والتصدي لعمليات العنف والإغارات والسرقة ومحاولة فرض احترام الحدود الترابية التي غالبا ما فضلت الحكومة الفرنسية عدم الخوض فيها انتظارا للظرفية السانحة.

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد التونسية خلال القرن 19

I - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لئن عرفت البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن 18 وبداية القرن 19 عصرها الذهبي الذي ميز خاصة عهد حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814) فإن الأوضاع انقلبت مع بداية الثلث الثاني من القرن 19 لتدخل البلاد وضعا من التردي والتقهقر انتهى بأزمة حادة ساهمت في فقدان البلاد تدريجيا لاستقلاليتها حتى التدخل الفرنسي سنة 1881.

فقد دخلت البلاد في أزمة حادة في القرن 19 لاسيما في عهد أحمد باي (1837 - 1855)، إذ عرفت الإيالة التونسية في عهده ركودا اقتصاديا جعل موارد البلاد تتراجع بسرعة، خاصة بعد أن فقدت موارد تمويلها الخارجي بضرب القرصنة، كما عرفت الصناعة التقليدية بدورها تدهورا لاسيما صناعة الشاشية وتقلصت المساحات المزروعة[1]، وتردى الدخل الجبائي فأصبحت البلاد على حد تعبير ابن أبي الضياف «... لا ظهر لها فيركب ولا لبن فيحلب»[2].

وكنتيجة للوضع الاقتصادي المتردي عرفت الايالة التونسية في تلك المرحلة عدة أزمات انعكست سلبا على السكان حيث تعددت المجاعات (1867) والأوبئة (الطاعون 1818 - 1819 و 1849 - 1850 الكوليرا)، ولئن ضرب وباء الطاعون الإيالة التونسية في بداية القرن التاسع عشر في سنة 1818 - 1819 فإنه لم يكن الأخير، فقد اعتبر شارل نيكول أن طاعون 1837 أعد آخر الطواعين التي ضربت البلاد التونسية[3]، بيد أن ذلك لم يكن آخر وباء بل ظهرت أوبئة من نوع آخر مثل الكوليرا التي كان أول ظهور لها سنة 1845 «وفي السابع عشر من محرم فاتح سنة 1266 ست وستين ومائتين وألف ظهر في المملكة التونسية مرض وبائي يعبر عنه في أرض الحجاز بالريح الأصفر، وأصله من أمراض الهند وعبر عنه في بلادنا بالكوليرة، وتُلقي هذا الاسم من أطباء الافرنج، ولم يتقدم مثله في هذا القطر»[4]. وقد خلف هذا الوباء نقصا واضحا في عدد أهل الإيالة سواء بالحاضرة أو بالدواخل، والدليل على ذلك ما أورده ابن أبي الضياف ناقلا ما قاله خير الدين لأحمد باشا باي لما أمره بجمع العسكر من كسرى وبرقو وما والهما لتعويض من مات من العسكر : «يا سيدي إني تركت

---

1 - فان كريكن (ج س)، خير الدين والبلاد التونسية 1850 - 1881، ترجمة البشير بن سلامة، تونس 1988، ص 23.

2 - ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 2، ص 114.

3 - اللاجري (عبد الكريم)، مرجع سابق ص 51.

4 - بن أبي الضياف، مصدر سابق ج 4، ص 143.

تلك الجهة فارغة[1]، ويعد ذلك دليلا على فداحة الخسائر البشرية التي تسبب فيها الوباء الجديد الذي دام قرابة ثمانية أشهر من ديسمبر 1849 إلى أوت 1850، وحسب لوسات فالنسي فقد ظهر هذا الوباء الجديد سنة 1856، قادما من طرابلس حيث انتقل من جربة إلى الأعراض ثم السواحل الشرقية إلى أن وصل إلى الحاضرة تونس متسببا في هلاك 6 آلاف شخص[2]، وقد احدثت هذه العوامل فراغا بشريا أهملت بموجبه الأراضي الزراعية وتقلصت مساحتها من 750000 إلى 150000هك[3]، إضافة الى الخسائر التي مست قطاع تربية الماشية نتيجة الجدب والقحط.

في ظل هذا الوضع المتردي الذي إعتصر البلاد والعباد كانت مقاليد الحكم تخضع لدولة أوتوقراطية[4]، يحتكر فيها المماليك كل السلطات والنفوذ لاستغلالها للإثراء على حساب خزينة الدولة وثروات البلاد ابتداء بالوزير الأكبر وصولا لأعوانه في الادارة المركزية والمحلية والتي قدرت ثروات بعضهم بـ 30 مليون ريال (مصطفى بن اسماعيل)[5].

وكنتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتسلط الجهاز السياسي تفككت العلاقة بين الدولة والرعية وخاصة مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث عمدت إدارة البايليك برئاسة الوزير الأكبر مصطفى خزندار إلى احكام قبضتها على البلاد بإخضاع الرعية الى نظام جبائي ثقيل مثل أهم مورد لخزينة الدولة، الأمر الذي دفع بالأهالي لاسيما سكان الارياف والمجموعات القبلية في دواخل البلاد الى محاولة التنصل من هذا العبء.

وبالتالي فقد باتت الجباية عبئا ثقيلا ومثلت سببا رئيسيا في حصول القطيعة بين الرعية والدولة، وفي مقابل هذه الظاهرة وجدت السلطة المركزية صعوبة كبيرة لبسط نفوذها على المجتمع القبلي، ذلك أن دوائر النفوذ داخل القبيلة طالما حرضت على رفض التعاطي مع سلطة جديدة تحاول مزاحمتها في مجالات نفوذها، ولذلك كانت السلطة المركزية تعمل على احتواء القبيلة بشتى الوسائل بما فيها الأدوات العنيفة، الأمر الذي جعل الصراع يحتدم

1 - المصدر نفسه ص 152

2 - الماجري (محمد الكريم) مرجع سابق ص 52

3 - Ganiage (j) : Les Origines Du Protectorat Français En Tunisie (1861-1881) , Paris ,1959. P143.

4 - Slama (B) , L' Insurrection De 1864 En Tunisie , M.T.E , Tunisie 1967.P3.

5 - بن بلغيث (الشيباني) الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي أطروحة شهادة تعمق في البحث تونس 1990 - 1991.

بين السلطة المركزية ودوائر النفوذ المحلي القبلي، خاصة أن السلطة المركزية كانت تعمد غالبا إلى إعلاء شأن الحواضر وفق مصالحها السياسية والأمنية والجبائية متجاهلة النسيج البشري القبلي وذلك في إطار التعبئة البشرية والجبائية خاصة، وهو ما كرس الحراك المتواصل للمجموعات القبلية لاسيما في دواخل البلاد إلى محاولة التنصل من عبء الضرائب التي زادتها تجاوزات الأعوان المحليين للدولة ثقلا[1] وذلك إما عن طريق الهروب والاحتماء بالجبال والكهوف أو مغادرة مضارب القبيلة إلى مجالات قبلية مجاورة وأخرى بعيدة.

ولقد انجر عن هذه السياسة حصول القطيعة بين الرعية والدولة لتأخذ أشكالا جديدة لاسيما زمن الأزمات الطبيعية الحادة(*)، أدت في كثير من الأحيان إلى بروز انتفاضات وثورات وأكبر دليل على ذلك ثورات 1795 بقيادة شيخ أولاد مساهل حامد بن شريفة المساهلي وثورة 1812 بقيادة محمد بن عمار الفرجاني المساهلي ثم ثورة القبائل سنة 1864 بقيادة علي بن محمد بن غذاهم المساهلي والتي عبرت عن حالة الضيم التي كانت تمارسها السلطة المركزية من خلال أعوانها على القبائل، خاصة أن مرحلة الستينات من القرن التاسع عشر في تونس مثل باقي دول شمال افريقيا شهدت أزمة متعددة الجوانب أدت إلى تقمص في الأنفس، فبعد ثورة علي بن غذاهم وما خلفته من فتن واضطرابات اثرت سلبا على أوضاع

1 - مثال ذلك الشكوى التي تقدم بها جمع أولاد وزار بتاريخ 20 رمضان 1289 هـ/ 1872 للباي في حق القايد الحاج حراث التي جاء فيها : «... وطال بنا شر العامل المذكور ولم يظهر لنا شيئا وكل ما احل بنا منه عرضناه على المكرم الاجل سيدي رشيد عامل الكاف ولا عرفنا لايعرفكم علينا فالجواب لك سيدي انت المسئول عنا يوم القيامة ان تنفعنا من شر هذا الرجل ومعه ثلاثة مشايخ وهم محمد بن عبد الملك وعلي بن ابراهيم وصالح بن محمد الله يحميك يوم القيامة بجاه صافي العلامة» انظر: أ.و.ت. السلسلة التاريخية، صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15589. بتاريخ 1289 هـ كما أن القايد والمشايخ المذكورين أخذوا من عرش أولاد وزار عن غير وجه حق ما يلي : - عرش الفرضة : ثلاثة جمال وخمسة عشر كبش. عرش الجنادرة: ثلاثة جمال وخمسة عشر كبش. عرش أولاد موسى : ثلاثة جمال وخمسة وعشر كبش. عرش الافيال : ثلاثة جمال وخمسة عشر كبش. عرش الزعابنة : زوج جمال وخمسة عشر كبش. عرش أولاد عسكر : ثلاثة جمال وخمسة عشر كبش. عرش البعاصة : ثلاثة جمال وخمسة عشر كبش. عرش أولاد بوثعلبة : جمل وعشرة كباش ومع ذلك أيضا قبض منهم العامل اثنا عشر ألفا ريال غير فلوس الحبس من ذلك من المكرم الشيخ احمد ابن ابي رقعة ثلاثة الاف ريال من مال نفسه ولم يعطي في ذلك توصيل وقبض منهم اربعة وعشرون الف ريال كما بايديهم في ذلك التواصل انظر: المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15589.

* كثيرا ما تعرضت عروش الفراشيش وماجر إلى المجاعات نتيجة الظروف المناخية فضلا عن تعرض المنطقة باستمرار إلى كوارث البرد (la grêle)، وزحف الجراد وقد فرضت المجاعات وما خلفها من أوبئة سنوات 1818 و1836 و1849 و1867 على الفراشيش وماجر استهلاك كل ما يسد الرمق مثل الحبوب المتعفنة والتلاغودة وقد سجلت بعض الحالات أكل اللحم الآدمي خاصة أثناء مجاعة 1867 - 1868، حيث ذكر قائد الفراشيش في إحدى مراسلاته مع الإدارة المركزية أن «الناس صارت تأكل في أمواتها بحيث أن كل من يموت يحجره ويطيب مثل الشاة وحق الله تعالى «إلا كانك تنظر بنفسك والله على ما نقول وكيل». انظر: الماجري (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش - مرجع سابق ص 96 - 97.

الإيالة داهم الجوع الإيالة التونسية «والشدة ما حل على إيالة تونس من نكبة لم يأمن حتى بعض الأهالي الأوروبيين من كارثة الجوع ومصائب أخرى»[1].

1 - الأوضاع الاقتصادية لقبائل الفراشيش وماجر

لقد عرفت منطقة الوسط الغربي في القرن التاسع عشر حراكا إجتماعيا حيث أن قبائل الفراشيش وماجر أثرت وتأثرت بمحيطها خاصة «... وأن الفراشيش كانوا من أقوى القبائل في البلاد التونسية من حيث العدد والطبع الحربي»[2]، وقد تميزت عدة فرق من داخل الفراشيش وماجر بطبيعتها الحاربة ولعبت دورا أساسيا في الدفاع عن مجالات هذه المجموعات، ولقد برز أولاد عسكر من الفراشيش وأولاد مرزوق من ماجر في الدفاع عن الأطراف الجنوبية لأراضي هذه المجموعات خصوصا أمام إكتساحات الهمامة[3]، فقد مثل الخوافط وأولاد عفوط وأولاد وزاز من الفراشيش سدا منيعا أمام قبائل السمامشة وأولاد سيدي يحي بن طالب من الجهة الغربية طيلة القرن التاسع عشر[4]، أما فريق أولاد مساهل من ماجر فقد تميز بقيادة الانتفاضات المسلحة ضد السلطة المركزية، كما أن علي بن غذاهم الماجري قائد إنتفاضة سنة 1864 ينحدر منهم[5].

لقد كان العامل الإقتصادي هو المحدد لقبائل الوسط الغربي للبلاد التونسية خاصة أن ملكية الأراضي كانت جماعية، بإستثناء بعض أراضي الحبس والتي تعد محدودة بالمنطقة، فالأحباس الوحيدة الموجودة دون احتساب حبس أولاد سيدي تليل الذين لا ينتمون إلى الفراشيش هي أحباس الزوايا والأولياء[6].

وهذه الأحباس نوعان، النوع الأول : أحباس يتصدق بها بعض الأعيان لفائدة زوايا أو ولي مثل الأرض الكائنة بعين تالة وتصدقت بها فرقة أولاد سمير من أولاد يعقوب لفائدة الولي مصطفى بن عزوز[7]، أما النوع الثاني من الأحباس فهو يخص بعض الفرق الصغيرة التي

1 - بن أبي الضياف، مصدر سابق ج 8، ص 155.

2 - التيمومي الهادي، انتفاضات الفلاحين ... مرجع سابق ص 70.

3 - التامري الأزهر، قبائل ماجر والفراشيش... مرجع سابق ص 104

4 - أنظر: أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 232

5 - التامري الأزهر، قبائل ماجر والفراشيش... مرجع سابق ص 104.

6 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

7 - المرجع نفسه ص77.

تعتبر نفسها أولاد زاوية حيث يتولى أحد الأولياء المنتمين إليها تشييد زاوية وتحبيس الأرض عليها وعلى أحفاده، وإما أن يقوم أحد أعيان الجهة بتحبيس أرض من أراضيه لفائدة الولي وفرقته[1].

وعموما لا تعد الأراضي بمجال الفراشيش أراضي جيدة جدا بإستثناء المثال الوحيد في الجهة هو هنشير القصرين الذي يرويه وادي الدرب والذي يمسح قرابة 6000 هكتار وهو من أراضي الدولة، ويسمي سكان هذا الهنشير أنفسهم «الحدايرية» أي المتحضرين في الأرض إلا أنهم يقرون في نفس الوقت بأن الهنشير ليس ملكا لهم بل ملكا لـ «سيدنا» (الباي)[2]. وبتاريخ 24 أوت 1841، أصدر الباي أمرا ألغى بموجبه «الحدايرية» في هنشير القصرين مطالبا «القصارنية» بإتاوة تساوي ربع محاصيلهم إذا ما أرادوا الزرع في المناطق المروية من الهنشير، أما اللزام فهو مطالب بتسليم الدولة 200 قفيز من الشعير ويفلح الأربع مواشي الأكثر إرتواء من غيرها بالمطر، وتسليم محاصيلها إلى «المحلة» (جيش الباي) عندما تمر بالجهة وكان اللزام في بداية الأربعينات قضوم بن محمد الفرشيشي ثم تلاه محمد قعيد بن سالم وهما من قياد ماجر آنذاك[3].

أ – النشاط الرعوي

رغم اتساع مجال الفراشيش وماجر وتنوع تضاريسه فإن النشاط الإقتصادي كان بسيطا ولا يوفر إلا انتاجا محدودا نسبيا ويمكن القول أن النشاط الرعوي هو الغالب على نمط الحياة اليومية لقبائل الفراشيش وماجر حيث كانت الثروة الحيوانية متنوعة وارتكزت اساسا على تربية الماشية حيث كانت القبائل تعتمد في نشاطها الإقتصادي على تربية الأغنام بصفة رئيسية والماعز والإبل والبقر والخيل والبغال والحمير...، وقد قدر ضباط الشؤون الأهلية الفرنسيون ثروة الفراشيش الحيوانية في تقرير لهم بتاريخ 5 ماي 1885 بـ 78250 رأسا من الغنم وبـ 18530 رأسا من الماعز[4]، وبالتالي يمكن القول أن ثروة الفراشيش تعد هامة نسبيا قبل 1881 بالقياس إلى عدد سكان القبيلة. أما التقنيات المستعملة آنذاك فقد كانت متواضعة فالقطيع كان لا يتطلب عناء كبيرا، حيث كانت الحيوانات في أغلبها تفتقر إلى مآو

1 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

2 - المرجع نفسه ص 78.

3 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

4 - المرجع نفسه ص 79.

معطلة بحيث تبقى عرضة للثلوج والأمطار وهي مهددة كذلك بمخاطر الأوبئة وقلة المرعى في سنوات الجفاف أو «الزمة» حسب التعبير المحلي ويكفي أن تتوالى بعض السنوات الجافة حتى تموت أغلب القطعان بحيث يمكن القول إن الماشية ثروة هشة جدا[1].

كما كانت هناك حركتان جماعيتان لفرقان أعدادا غفيرة من قبائل الفراشيش خارج مجالهم خاصة في السنوات الماحلة وهما «العشابة» و«المطابة»، فالعشابة هي الانتقال بحثا عن المرعى أما «المطابة» فهي الترحال للمشاركة في الحصاد في مناطق الشمال أو في مجال «الغرابة»، ونظرا لما تمثله تربية الماشية من مورد رزق أساسي لأغلب قبائل الوسط الغربي فإن ذلك كان يدفعها إلى الترحال بحثا عن المرعى والكلأ في سنوات الجدب والقحط نحو مجال قبائل «الغرابة» حيث أن «أولاد ناجي[2] من الفراشيش أتوا وحلوا بأرض بن حاية وسعيهم برعي إلى أن يصل بعرب ربوة بوعرية»[3]، كما «أن الفراشيش لم يزالوا يصنعوا التلطية... والآن زادوا إلى أمام لأن في اليوم الحادي والعشرين من سبتمبر أحضروا إبلهم إلى سهلة تبسة نفسها وأكلوا لجماعتنا أكوام التبن»[4]، و«أن الفراشيش في اليوم الحادي والعشرين من سبتمبر دخلوا بإبلهم لسهلة تبسة نفسها وأكلت إبلهم تبنا لأناس نهوهم عن ذلك ثم أنهم رجعوا في الغد إلى المكان المذكور»[5].

كما أن الترحال بالقطيع من المناطق الباردة نحو المناطق الجنوبية الصحراوية المجاورة لها كان من العادات الأساسية لدى الفراشيش حيث تبدأ عملية الانتجاع أو «التشتية» مع بداية فصل الخريف أو بعد إتمام الحرث أي قبل حلول فصل الشتاء حيث أن عادة الإنتجاع على ما يبدو كانت عادة موسمية تقوم بها القبائل الحدودية المتجاورة بحثا عن المرعى والدفء

1 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

2 - ينقسم أولاد ناجي إلى العروش التالية: أولاد الحاج، أولاد بلقاسم، أولاد عبيد، أولاد رايس، أولاد سالم، أولاد عمر، أولاد خليفة، وأولاد سيعد، والحوامد، أولاد محمد بن عمر، أولاد عمر، أولاد منصر، أولاد عون، المعاوي، التليلات، العيساوات، الونايسة، الورقلية، والبركات، والحراكتة، الفاطمية، الجابرية، أولاد بريهم، أولاد الشقشي، أولاد أم هاني، الفراحتة، أولاد موسى بن ناجي، أولاد عمرة، الرطيبات، أولاد خليفة، أولاد بركة، أولاد الولي، الفريخات، أولاد محفوظ، أولاد شتاو، الجابرية، أولاد بلقاسم، أولاد نصر، أولاد سيدي بوهشام، أولاد بن عيشان. أنظر: أ و ت
Nomenclature Ibid, Op Cit

3 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 232 الوثيقة عدد 70 «تلغراف من حاكم الجزائر إلى القنصل بالمدير بولاية فرانسة بتونس بتاريخ 8 جمادى الثانية 1292هـ/ 13 جويلية 1875»

4 - المصدر نفسه وثيقة عدد 51

5 - المصدر نفسه وثيقة عدد 59

لقطعانها وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع صدامات بين تلك القبائل من أجل المرعى، فمثلا نجد «أن أولاد سيدي الحمادي (القاطنين بإيالة تونس) الذين نزلوا في الصفية القارطة جهة تقرين بين جبل زريقات وبراتي نزلوا الآن جهة أبو موسى العوامي وجهة وادي سوفية ووادي صليعاوي وسعيهم يصل في الرعي إلى مفتح عين المشرق بالنمامشة الذين صاروا على غاية في حرثهم سينزلوا للصحراء فيختلطون بأولاد سيدي الحمادي ماعدى جهة تقرين ولذلك يوشك وقوع المشاجرة بين الطرفين وكذلك السوفية سيقدموا بسعيهم للأراضي التي يخصهما ويطئها أولاد سيدي عبيد فيجدون أنفسهم مع رعايا تونس فإذا دام عدم المطر مدة أخرى فإن قلة المرعى تلزم هؤلاء الرحالة بأن يلتقوا في جهة واحدة ويخشى وقوع الهرج من ذلك»[1].

لقد كانت تربية الماشية توفر للقبائل منتوجات متنوعة مثل اللحم والحليب والأجبان والسمن والذي كانوا على ما يبدو يقومون بتخزينه لإستعماله أو بيعه وقت الحاجة، حيث أن الفرنسيين وأثناء غارتهم على عروش أولاد علي من الفراشيش عام 1259هـ/ 1843 «استخرجوا لهم أيضا قفيزا واحدا سمنا بظروفهم»[2]، «واثنا عشر مكيلات سمن الجميع بالمعيار الناجي»[3]، كما أن الصوف والشعر الحيواني كانا يستعملان لصناعة الخيام والملابس... كما أن بعض العروش من الفراشيش وخاصة في المناطق الجبلية كانت تعنى بتربية النحل وهو ما نتبينه من خلال وثائق نوازل الإغارة على قبائل الفراشيش والتي ورد في إحداها «... وحرقوا لهم ألفا جبحا مملوين بذباب النحل»[4]، «... واستخرجوا لهم أيضا قفيزا واحدا عسلا بظروفهم»[5]، «وحرقوا لهم مائة جبح مملوين بذباب النحل»[6]، «...وثلاثة أصواع عسل»[7].

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 73.

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 114، «نازلة إغارة المحلة الفرنساوية على عرش الفراشيش عام 1259هـ/ 1843م»

3 - المصدر نفسه الوثيقة 121، «إغارة عدة عروش من عمالة الجزائر على أنفار فراشيش سنة 1279هـ/1863م»

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 114

5 - المصدر نفسه الوثيقة ذاتها

6 - المصدر نفسه الوثيقة ذاتها

7 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 121.

ب – النشاط الزراعي

يتعاطى الفراشيش علاوة على النشاط الرعوي الزراعات الحبوبية كالشعير والقمح وإضافة إلى ذلك فقد كان البعض من الفراشيش يزرعون الحمص والمسطورة والفول[1] ويبدو أن ذلك كان يتم بشكل محدود وفي بعض المناطق المروية. لقد كانت بعض العروش من الفراشيش تنقل وقت الحرث خارج مجالها لـ «يفلحوا في أرض الفرنسيس (في التراب الجزائري)»[2] وكذلك كان البعض الآخر يحرث شرق تكله وبكارية[3]، وتكون هذه التنقلات إما فردية أو عائلية عادة في الخريف من أجل الحرث فبتاريخ 2 أكتوبر من سنة 1858 نزل خمسة وعشرين بيتا بجهة الماء الأسود وحرثوا فيه[4]، وكذلك بتاريخ 17 أكتوبر من سنة 1858 فإن «عشرين دوارا من عروش الفراشيش نزلوا وفلحوا في أرض الفرنسيس»[5]، كما وأن فرقة أولاد عزيز من الفراشيش. وهؤلاء الأنفار هم من فرق متعددة بالروايح حرثوا في كدية سيدي صالح والصرق (الزرق) حرثوا في جبل الشطاطيب والزعابة حرثوا بأبي شبكة[6]، كما كانت قبائل الفراشيش تعاود الرحيل إما إلى شمال الإيالة التونسية أو في اتجاه مجال «الغرابة» مع بداية الصيف ويسمون بـ «القطاية» أو «الصيافة» من أجل المرعى وفي نفس الوقت التحضير لموسم الحصاد والمشاركة فيه ويسمون بالعشارة لأنهم ينالون مقابل عملهم عشر ما يحصدونه من سنابل كما أن تبسة ونواحيها بدورها كانت تستقطب بعض الفراشيش للمشاركة في الحصاد وإن لم يكن ذلك بشكل مستمر، فبتاريخ 14 ماي سنة 1876 / 29 ربيع الثاني سنة 1293 هـ «نزل اثني عشر دوارا من عروش الفراشيش من فرقة أولاد وزاز بتراب أولاد سيدي عبيد من عمل تبسة وأخبروا القايد بن احمد شاوش انهم يريدوا الانتفاع بالمرعى الموجود هناك»[7]، كما وأن أولاد وزاز أخبروا قايد أولاد سيدي عبيد بأن عن قريب سيقدم للمكان المذكور خمسة وعشرون دوارا أخرون من الفراشيش»[8].

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 114

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 5

3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 49

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 6

5 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 7

6 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 73

7 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 79

8 - المصدر نفسه الوثيقة ذاتها

لقد كان البايليك التونسي وقياد الجزائر يعمل كلاهما على فرض الجباية على العروش الحدودية خاصة أن رسم الحدود لم يكن آنذاك واضح المعالم وهو ما حصل مع أولاد سيدي عبيد الزارعين بعين الطاقة حين أعلمهم جيرانهم من أولاد وزاز أنهم مطالبون «على أداء ما يلزم اداوة لجانب البايليك التونسي»[1]، وهو ما أكده لهم القايد علي الصغير قايد الفراشيش ذاكرا لأولاد سيدي عبيد حين تشكوا له «انه فعل ذلك بموجب الاذن الذي تلقاه لما كان بالحاضرة وانه سيقدم جماعة لقياس زرع اولاد سيدي عبيد بعين طاقه»[2]، بدورهم كان قياد الجزائر يفرضون اتاوات على الفراشيش الزارعين بمجالهم وغالبا ما كان يتم ذلك وقت الحصاد ففي أوساط رجب سنة 1277هـ/ 1861 دفعت فرق من الفراشيش لحاكم تبسة مايلي : «الزعابة ثمانماية ريال وثلاثة الجميع دور سكت فرنصيص ودفعو الحنادرة والروايح مايتين ثنتين ريال دور وخمسة وستون دور سكت ماذكر ودفعوا له الفرضة ماية واحده ريال وستة وخمسين ريال سكت ماذكر ودفعوا له البعاصة سبعماية ريال وستة وسبعين ريال سكت ماذكر جميع ذلك الالفين الذي طلبها وقبضها منهم بمعاينة شهيديه معاينة تامه فلما قبض ذلك رفع يديه على المزارع»[3].

ويمكن القول أن الزراعات الحبوبية كانت في الغالب تشكل مخاطرة بأتم معنى الكلمة، إذ غالبا لا تنعم الجهة إلا بموسم جيد واحد كل أربع أو خمس سنوات، كما كان لدى بعض القبائل «أجنة مشجرة بكرم التين والعنب»[4]، وإن كانت أدوات العمل الزراعي ذات مردود منخفض وهي معروفة منذ أمد بعيد مثل المنجل والمحراث الخشبي والجروشة والمذرات.... والعمل في المجال الفلاحي هو عادة عمل رجالي وتعد «التويزة»[5] ظاهرة مميزة لدى القبائل

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 79

2 - المصدر نفسه الوثيقة ذاتها

3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 118

4 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 111 و127

5 - التويزة : هي تجمع مهني وهي يشترك في انجازه مجموعة من الأشخاص بطريقة تطوعية لفائدة أحد أفراد المجموعة، وتتشكل التويزة حسب نظام دورة الحياة السنوية الريفية، فتتواجد في كل المواسم الكبرى كالحرث والحصاد وموسم الجز والعولة.. إلخ وتعبر التويزة عن حالة تضامنية موسمية بين أفراد المجتمع القبلي ويمكن للتويزة أن تكون في شكل تجمع نسائي في قردشة الصوف وغزله مثلا أو في إعداد العولة وقد يشترك النساء والرجال في الأعمال التي تكون عادة خارج التجمع السكني مثل عملية الحصاد وتختلف تسمية التويزة من جهة إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر ويعيد البعض مصطلح التويزة إلى البربر خاصة أن هذه الظاهرة منتشرة بالبلاد التونسية وبقية الأقطار المغاربية. ويرجع مصطلح «تويزة» إلى لفظة «ويز» وتعني الوحدة والتضامن لدى البربر وبتلفظها بالعربية أصبح «تويزة»، وتضم تسمية «التويزة» جملة

التونسية والجزائرية وهي عادة تعبر عن حالة التضامن بين أفراد القبيلة الواحدة أو القبائل المجاورة وتنشط خاصة في المواسم ففي فصل الحرث تتم عملية البذر يدويا عبر نثر الحبوب في حين أن عملية الحرث أو تويزة الدولاب، حسب التعبير المحلي لقبائل السباسب تتم بـ «الزوايل»، أما عندما تنضج السنابل فيقوم الحصادة أو العراقة[1] بحصدها ثم أندرتها[2] قبل درسها.

وكانت عملية الحصاد تعد من المناسبات الاحتفالية خاصة إذا كانت المحاصيل وفيرة حيث يمتزج فيها العمل بالأهازيج والغناء تعبيرا عن الفرح حيث كان الحصادة يترنمون بأغان وأهازيج للصلاة على النبي وتباركا بالجدود والأولياء حتى تكون الصابة وفيرة ومنها أغنية[3]:

هذا غمير[4] هذا غمـــــير *** والصلاة على النبي خيـــر

هذي طرحة[5] سيدي ناجي[6] *** ان شاء الله تقطع مية باجي[7]

كما كانت قبائل الفراشيش و«الغرابة» تقوم بخزن محاصيلها من الحبوب بروابطها[8] فمثلا أولاد وزاز تجب لهم من روابطهم من طرف اللمامشة في أوايل شهر رمضان من سنة 1280هـ/ 1864 «جميع أربع وثمانين قفيزا قمحا باجي وويبتان قمحا باجي أيضا مع ماية قفيزا وتسعة عشر قفيزا باجي وثلاث ويبات باجي الجميع شعيرا بعض ذلك طلعوه من

«النشاطات الجماعية الموسمية كما ذكرنا وتتفرع إلى عدة تسميات حسب نوعية النشاط العملي وإطاره المكاني فنجد «تويزة إعداد الصوف» و«العراقة» (الحصاد) و«الجمل» (تويزة الجز) و«الدولاب» (تويزة الحراثة) اللمة (تويزة العولة) والمعونة (تويزة جني الزيتون). للمزيد أنظر: برقوقي (الزازية)، «جدلية الفن والعمل في ظاهرة «التويزة» منطقة سيدي بوزيد»، **مجلة الثقافة الشعبية**، العدد 17 البحرين 2011

1 - **العراقة**: اسم يطلق على تويزة الحصاد.

2 - **الأندرة**: أي بناء السنابل في شكل دائري في انتظار درسها حيث أن قبائل الفراشيش كانت تقوم بأندرة محاصيلها أي بنوادر من القمح والشعير في انتظار اكمال الحصاد ثم الدرس أ و ت، **السلسلة التاريخية**، صندوق 212 ملف 232 وثيقة عدد 114 و111

3 - غانمي (نعيمة) وأحمد (المحسوسي)، **أغاني النساء في بر الهمامة**، الأطلسية للنشر تونس 2010 ص 33 - 34.

4 - **غمير**: عبارة تفيد الكثرة والوفرة وقيل هو الأخضر الذي غمره اليبس (لسان العرب: غمير)

5 - **طرحة**: وهو المكان الذي تكدس وتهيأ فيه السنابل لدرسها بالجاروشة

6 - **سيدي ناجي**: أحد جدود قبائل الفراشيش

7 - **مية / مائة باجي**: ويقصد بها مائة ويبة باجي

8 - **الروابط أو المطمورة**: حفر المطامير أو (الرابطات) عادة في مواقع مرتفعة نسبيا لحمايتها من سيول الأمطار وتكون في أرض صلبة وتكون مجوفة في اتجاه العمق وفمها ضيق تفرش في الأسفل بالتبن لتفادي الرطوبة والعطش بعد خزن الحبوب بالتبن ثم يتم تطيينها بالتراب.

الروابط والبعض مندور أفسدوه بالمناحل وغير ذلك وان البذر المذكور نصف صابة كاملة[1]، كما وأن أنفار من أولاد وزاز من الفراشيش دخلوا إلى وطن قسنطينة وعنابة وفرغو مطمورتين قمحا بمكان قرب تنكلة[2] لأحد الجزائريين كما تجب قايد عرش الحرارشة وقايد بكاريه «روابط بهم الطعام للبعاصه أولاد مبارك من أولاد وزاز»[3] ورفعوا أيضا «اثنين وعشرين غرارة ضروفا»[4]، ولا يرى الفراشيش حرجا في ترك «جانب طعام لهم قمحا مخزونا بأحد روابط أولاد سيدي يحي بن طالب»[5].

ج – النشاط الحرفي

إلى جانب النشاط الرعوي والزراعي الذي كان يميز الحياة اليومية لقبائل الوسط الغربي لابد من الإشارة إلى النشاط الحرفي الذي يعد بعضه نشاطا منزليا والذي يتمثل أساسا في تحويل الإنتاج إلى مواد قابلة للإستهلاك، وأغلب عمليات هذا النشاط تقوم بها النساء وتتمثل أساسا في تحضير العولة وذلك من خلال رحي القمح بالرحى[6]، ثم غربلته بالغربال لصناعة الكسكسي والمحمصة[7]، وعادة ما يكون هذا النشاط جماعيا أي تقوم به مجموعة

---

1 - المصدر نفسه وثيقة عدد 123

2 - المصدر نفسه وثيقة عدد 60.

3 - المصدر نفسه وثيقة عدد 124.

4 - المصدر نفسه والوثيقة ذاتها.

5 - المصدر نفسه وثيقة عدد 133.

6 - رحى: آلة يدوية تستعمل لرحي الحبوب وتتكون من الحجر وتتكون من جزء علوي مثقوب من الوسط حيث توضع الحبوب وجزء سفلي ويدار الجزء العلوي من الطرف يدويا وكانت النسوة عادة ما يترنمن ببعض الأغاني أثناء الرحي حيث يرددن ما يلي:

خيم الرحـــى *** بالضيم شديـــد

هاني عنعنـــة *** أولاد العبيـــد

الغناي يبكي *** والرحا تشكيلو

والغربال شارق *** بالدقيق حايلو

الليل عقب *** والهلال تواطى

والقمح يبني *** والرحا كرواطة

انظر: غانمي ومحسوسي مرجع سابق ص 35

7 - أ و ت، **السلسلة التاريخية**، صندوق 213 ملف 248، الوثيقة عدد 1، «في عام 1281هـ جمعوا أولاد يحي واللمامشة عن فريق من أولاد خلف من التاموت من عرش ماجر حين دخلوا وقت الهرج للعمالة الغربية أخذوا لهم من جملة ما أخذوا ماية واثنين وثلاثون حمل وغرارة ملوة بالطعام قمح 15 ومحمص 200 وكسكسي 3200 وشعير 13».

من النساء ويطلق على هذه الظاهرة اسم «اللمة»[1] من أجل إعداد العولة والتي تتم عادة في فصل الصيف حيث يكون الطقس ملائما لتجفيف الطعام قبل الاحتفاظ به في الضبية[2] أو الغرارة[3] لاستهلاكه في فصل الشتاء.

كما أن صناعة الصوف وإعداده تعد من المناسبات الهامة لدى قبائل الوسط الغربي، وهو فعل نسائي تطوعي مشترك ويكون عادة أواخر الربيع أي قبل موسم الحصاد ويطلق عليه اسم «التويزة»، ويكون ذلك منذ يوم الجز مباشرة حيث تقوم النسوة في البداية بعملية الفرز ثم يقمن بتصنيف كميات الصوف حسب ألوانها وكذلك حسب ما سيحكيه من أغطية وملابس ومفروشات ثم تتم عملية غسل الصوف ونشفه[4]، ويتطلب هذا العمل مجهودا كبيرا لتحضير الصوف كما يجب للتويزة، حيث تجتمع النسوة لإعانة بعضهن البعض اختصارا للوقت[5].

ويبدأ التحضير للتويزة بإخبار جميع النساء من الأقارب والجيران بالموعد المحدد حيث تجول المرأة على نسوة الدوار لإعلامهن بالموعد حتى يقمن بتحضير أدواتهن مثل القرداش والمشط والمغزل وتكون هذه الأدوات تحمل عادة علامات فارقة وذلك خوفا من الاختلاط والضياع، فهي تتنقل من بيت إلى بيت ومن تويزة إلى أخرى ومن أشهر القراديش المصنوعة في القيروان[6]. وفي اليوم الموعود تقوم صاحبة التويزة بتهيئة المكان لهذا العمل منذ الصباح الباكر حيث تجلس النسوة في شكل دائري وتقسم الأدوار بين المشاطة[7]، والقرداشة[8]، والغزالة[9].

1 - اللمة : تويزة الرحي وإعداد العولة

2 - الضبية : وعاء يصنع من جلد الغنم يحفظ به الدقيق أو الكسكسي والمحمصة

3 - الغرارة : عبارة عن أكياس تنسج يدويا من صوف الغنم وشعر الماعز بعد خلطهما مع بعضهما تستعمل عادة لتخزين الحبوب ونقلها

4 - نشف الصوف : أي العمل على إزالة بعض الأوساخ والقش العالق به

5 - برقوقي، مرجع سابق

6 - المرجع نفسه

7 - المشاطة : هي من تقوم بتمشيط الصوف بآلة المشط

8 - القرداشة : هي التي تحول الصوف إلى لفائف بآلة القرداش

9 - الغزالة : وهي من تقوم بغزل الصوف بواسطة المغزل

ولئن كانت التويزة تمثل بالأساس نشاطا عمليا، فإنها في نفس الوقت تعد احتفالا فنيا تلتقي فيه الترنيمات مع صوت آلة الإنتاج حيث تؤدي النسوة أغاني تعبر عن حالة الفرح مثل ترنيمة «قرداشي»، حيث يرددن مغنيات ما يلي[1]:

قرداشي يا قرداشي يا صوف الغشوة[2] *** راني تنده[3] بيك صبحة وعشوة

يا قرداشي بالقرداش صوف الوبري *** نحجي بيك القطيف[4] والزربية على صدري

قرداشي يا قرداشي مثل الصيف *** راني نتنده بيك في صوفي قبل الصيف

وتتغنى النسوة أيضا بالصوف وفي نفس الوقت تحثن بعضهن على مزيد العمل والعطاء حيث يرددن ما يلي[5]: آه يا بنات

الصوف أبيض هشوش *** الناظر ليه عبادة

هزوا ايديكم آه يا بنات *** هزوا ايديكم راح النهار عليكم

وبالتالي فقد ظل قطاع النسيج الميدان الأرحب والأكثر تنوعا وتواجدا لدى جل شرائح السكان من بدو وحضر جزا وقردشة ونشفا وغزلا ونسجا بنوعيه العمودي والأفقي من برنوص وقشبية وفليج وغرارة وحمل ووسادة وبطانية وكليم ومرقوم وزربية وحولي وخرج وعلاقة اعتمادا على أدوات تقليدية كالنول بنوعيه والقرداش والمغزل والمشط وغيرها، ومما تتغنى به المرأة الناسجة[6]:

برنوس حريدي *** على كتف سيدي

نحيتو بيدي *** بدق الخلالة

1 - برقوقي، مرجع سابق

2 - الغشوة : وهي صفة تطلق على الأغنام ناصعة البياض

3 - تنده : كلمة عامية متداولة ويقصد بها العمل دون انقطاع

4 - القطيف : نوع من السجاد يشبه إلى حد كبير الزربية ويتطلب نسجه كميات كبيرة من الصوف

5 - برقوقي، مرجع سابق

6 - عامي وخصخوصي، مرجع سابق ص 33

لقد نشطت هذه الحرف لدى القبائل البدوية إذ لا تكاد تخلو أي خيمة من نول او سداية ولا تكاد توجد بدوية او جبلية الا وتحسن غزل الصوف رداء واغطية وفرشا، اذ تقاسمت كل القبائل التونسية الاهتمام بالنسيج وبلغت فيه درجات من الجودة والمهارة وبات البعض منها ينسب إلى جهة بعينها مثل حرام جريدي[1]، وسفساري من عمل الجريد[2] وقطيف عمل الحمامة[3]، وقطيفات قدم عيساوي[4]، ووسايد مرقومين عمل الأعراض[5]...الخ.

ويمكن القول أن مهام المرأة لدى قبائل الوسط الغربي تتمثل في نسج الأغطية والزرابي والحرامات والبرانس والقشبية..، وأيضا في صناعة الفليج والحيام والدرابق والقطيفات والغراير والخرج وغيرها..، إضافة إلى صناعة الطين من قدور «تفوت» وغنايات وكوانين وطابونات وماعون كالبرمة والكسكاس والمعجنة والقلال...الخ.

وإضافة إلى الأواني الفخارية المنزلية وفرت هذه الحرف لقبائل السباسب العليا حاجياتهم اليومية من الأوعية المعدنية من النحاس كالمقافيل والنحايس والقصاع إلى جانب ما وفره الخشب من قصاع وزلف ومشارب ومشارد وادوات حراثة...الخ

وإضافة إلى النشاط المنزلي فإن «تقليع» نبتة الحلفاء المنتشرة بكثرة في مجال الفراشيش كان من الأنشطة الحيوية لدى عدد من القبائل والذي يشترك فيه الرجال والنساء على حد سواء وذلك من خلال ما يقوم به الرجال من تحويل لنبتة الحلفاء بعد ظفرها ليصنعوا منها أدوات فلاحية كثيرة مثل الحبال والزنابيل والشبكة و«البردعة» و«الشّاح والحصيرة و«الجبّابة» والقفة..، سواء للإستهلاك الذاتي أو لعرضه في الأسواق المحلية والمجاورة.

ونظرا لتنوع الغطاء النباتي الغابي لمجال الفراشيش فإن ذلك ساعد على بروز حرف أخرى إمتهنتها بعض العروش خاصة القاطنة قرب الجبال مثل صناعة الفحم والقطران والدباغ، كما استعملت بعض النباتات البرية للتطبب وكذلك في دباغة الجلود...

1 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 212 ملف 232 الوثيقة 129.

2 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 121.

3 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 113

4 - المصدر نفسه. الوثيقة نفسها

5 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد139

د – التجارة

أما بالنسبة لعلاقات التبادل التجاري، فإن قبائل الوسط الغربي كانت ترتاد القرى والمدن المجاورة لها وحتى البعيدة عنها، من أجل شراء أدوات الانتاج مثل المحراث والفأس والمنجل..، أو ما يحتاجونه من مؤونة ومواد استهلاكية كالملابس والبلغة والحلي وفي نفس الوقت بيع منتوجاتهم الفلاحية كالسمن وقلال الزبدة[1] والعسل والقطران والفحم والحيوانات والصوف والدباغ..، وهذه المدن هي تالة وزاوية الصادقية[2]، والكاف والقيروان وقفصة وصفاقس وكذلك تبسة[3]، وتحتل سوق تالة أهمية كبرى بجهة السباسب العليا فهي السوق الوحيدة بالجهة، وهي منسوبة إلى قبيلتي ماجر والفراشيش، ولكن يؤمها التجار والمتسوقون من التل العالي والسباسب السفلى والساحل ومن الجريد[4]، كما كان يؤمها «تجار مستغانميه (نسبة إلى مدينة مستغانم بالجزائر) وجريديه وسفاقصيه»[5]، كما كانت توجد بها بعض الحوانيت لتجار أوروبيين حيث «أن نكوله دوتيز نايب قنصل الصبنيول بسفاقس له حانوت بحوانت محمد كوكه»[6]، وهي أيضا سوق عامة تباع بها بعض المنسوجات الصوفية من برانس وحوالي إلى جانب الحبوب والحيوانات من أغنام وماعز إلا أن مجاعة 1867 والأزمة العامة للبلاد التونسية جعلت من «السوق عادم البيع والشراء»[7]، وقد حدّ الإستعمار من أهمية هذه السوق[8]، كما كان «الفراشيش يؤمون سوق الثلاثا (كذا) المرتسم بالسرس»[9]، و«سوق الاربعاء بزاوية القصور»[10].

لقد كانت بعض قبائل الفراشيش تمتهن التجارة وذلك من خلال حملهم القمح والشعير الى بلاد الجريد لبيعه واكتيال التمر وهو ما كان يقوم به أولاد علي بن ابراهيم من الحوافظ من

1 - المصدر نفسه. صندوق 212. ملف 243 / 1. الوثيقة عدد 24

2 - قرب سيدي بوزيد

3 - التيمومي. انتفاضات الفلاحين. مرجع سابق ص 84

4 - بن طاهر مرجع سابق ص 94

5 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18. ملف 199. الوثيقة عدد 15271. بتاريخ 28 صفر الخير 1283هـ.

6 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 15206. بتاريخ 30 ربيع الثاني 1282هـ.

7 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 15363

8 - بن طاهر مرجع سابق ص 94

9 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 18. ملف 202. الوثيقة عدد 15715

10 - المصدر نفسه. صندوق 18. ملف 199. الوثيقة عدد 15205. بتاريخ 25 ربيع الثاني 1283هـ.

عرش الفراشيش الذين تعرضوا للإغارة وهم رحلوا متوجهين إلى بلد الجريد وهو هم الذين وأربعين نحوا تحملهن بالطعام قمحا وشعيرا، وخمسة وثلاثين برنوص وستة وعشرين حولي وأربعة وأربعين مكاحل طوال واحدى وعشرين فرد طابعه وثلاثماية ريالا دورو وسبعماية ريالا سكة تونسي»[1].

كانت قبائل الوسط الغربي تجلب من الجريد وقفصة الملح والتمر وتجلب الشعير والقمح من الشمال (افريقية) في سنوات الجدب، كما توفر الصوف[2] وبعض المنسوجات البدوية، إضافة إلى السمن والعسل والفحم والدباغ والقطران فضلا عن الناتجات لبانات الحلفاء كالحصير والزنابيل والحبال والقفاف، وبالتالي يمكن القول أن قبائل الوسط الغربي كانت تقوم بدور الوسيط بين الشمال الحيوي والجنوب الصحري بيد أن وجود عمليات إغارية بين الفينة والأخرى بين قبائل الفراشيش وجوارهم من الهمامة كان يعطل التجارة للملك كانت قوى الوساطة تسارع بالتدخل قصد المصالحة بين القبائل يتقدمها قياد وشيوخ ومقدمو الزوايا وعقلاء وكبار العروش من اجل فض النزاع والتعويض أو إعادة المنهوب ودفع دية المقتولين، ونجد بإحدى المراسلات بتاريخ 1283هـ/ 1866 حالة صلح بين أولاد رضوان من الهمامة وأولاد وزاز من الفراشيش بإشراف كل من أحمد بن يوسف قائد الهمامة وعلي الصغير قائد الفراشيش والتي جاء في إحدى نقاطها وضمان سفر الفراشيش إلى الجريد وتنقل أولاد رضوان لبلاد الفراشيش لكيل الطعام، وانعقدت العملية الصلحية بين المجموعتين جهة بحمودة (فوسانة) الواقعة شمال القصرين ببلاد الفراشيش وانتهت «بأكل الطعام الذي أعده الفراشيش»[3].

ونظرا لأهمية سوق تالة في بلاد الفراشيش ودوره الحيوي في تنشيط التجارة خاصة بعد أن فقد بريقه اثر انتفاضة 1864، فإن السلطة المركزية كانت تراسل القياد من أجل حث الناس على إعادة الانتصاب بسوق تالة وكذلك تبيان الشروط التي فرضت على من يسمح له بدخوله وذلك بموجب أمر وردة فعل الناس حيال ذلك، والخطوات التي قام بها القياد

1 - المصدر نفسه صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 129

2 - المصدر نفسه صندوق 19 ملف 109 الوثيقة عدد 15208

3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15322 بتاريخ 1283 هـ مراسلة من علي الصغير بن مبارك قائد الفراشيش إلى الوزير العمالة بتاريخ 4 جمادى 1283 هـ يعلمه فيها بالصالح الفريقين والتعاهد على ضمان سفر الفراشيش إلى الجريد وكيل أولاد رضوان الحبوب من بلاد الفراشيش.

لإعلام التجار عن عودة ارتسام السوق، وهو ما نتبينه من خلال كتاب محمد العيد بن ضميلة عامل أولاد وزاز إلى الوزير خير الدين بتاريخ 23 ثاني الربيعين عام 1290هـ/ 1873، والتي جاء فيها : «وبناء على كتاب في شهر التاريخ يتضمن رجوع سوق تالة على عادته السابقة وتعميره بالجلب ونحو ذلك مما يقموا (كذا) به العمران وقد شرط مولانا دام عزه وعلاه أن لا يسكن في السوق المذكور واحواره مفسد ولا متشدد ومطالب في دين كما تضمنه الأمر العلي... فإن كانت جملة مشايخ العرش وأعيانه وعرفتهم بذلك وليسعوا في تعمير السوق على عادته ويصرفوا العناية في جلب الراحة التي بها يستدام تعمير السوق على الشروط المذكرا (كذا) العهدة المتعلقة بهم فأجابوني انهم فرحوا بذلك وساعين في ذلك غاية الحرص والجهد ورحبا ذلك بالأسواق وشاع ذلك عند التجار وعرفو في جميع البلاد المذكورة وانهم قادمين نحونا على قريب...»[1]

بدوره كان عامل تالة قد طلب من قواد أولاد ناجي وأولاد علي تحث العامة فيهم ومع عروشهم وتعمير السوق ببلد تالة بالجلب ونحو ذلك مما يسموا به العمران وتأوي إليه الركبان مثل ما اذن به مولانا[2]، ونظرا إلى أن أولاد علي وأولاد ناجي كانوا يقيمون على طرف من العمالة التونسية ومشتغلين بالجهة الغربية بالبيع والشراء ولازالوا يتحرون (كذا) بأنواع التجارة كالابل من عرش الهمامة إلى الغرب والغنم والبقر والخيل من افريقية وصاروا هم والبعض من ونيفه ونحوهم واسطة (كذا) بالبيع والشرا بين الافريقية والغرب حتى ارتفعت الأسعار فبع (كذا) سعر البعير الواحد من الابل بستماية ريال والشاة الواحدة ما يزيد على الخمسة وثلاثين ريال والثور الواحد ما يقرب للخمسماية ريال واما الخيل فلا تكف في السوم وقد نهينا بعضهم عن فعل ذلك وكف ايديهم فرأيت منهم الانكار فلاطفتهم بكلام لين خيفة أن يفهم ما يقتضيهم السيء، لانهم خائفين من جانب الدولة العلية لا تقدم منهم الاعوجاج مع ولاهم وما تقدم من فرار بعضهم إلى الجهة الغربية»[3].

كما كانت أسواق الإيالة الغربية وخاصة سوق تبسة تستقطب التجار التونسيين حيث أن المبادلات التجارية كانت نشطة بين البلدين[4]، بيد أن امرا عليا كان قد صدر بمنع مرور

1 - المصدر نفسه صندوق 19 ملف 202 الوثيقة عدد 15698

2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15700 دون تاريخ

3 - المصدر نفسه والوثيقة نفسها

4 - المصدر نفسه صندوق 19 ملف 182 وثيقة عدد 7 انظر على سبيل المثال مراسلة الفراشيش ... نقل الصفاقسية.

البضائع نحو الغرب وهو ما نتبينه من رسالة البياشي الحاج سليمان يوسف وحراث بن محمد ومصطفى بن قضوم بتاريخ 10 رمضان 1293 هـ/ 1876، الى الوزير الاكبر خير الدين والتي جاء فيها : «انه كان سابقا عندنا الاذن العلي في نحي الجلابه عن تلك الناحيه الغربيه وعدم التسويق إليها الى ان ورد علينا المحترم البياشي آغا السيد الحاج سليمان يوسف الذي نزل بمركز جيدرة وبيده امر مولانا بتضمن سرحات جميع الاشياء»[1].

وبالتالي يمكن القول أن النشاط التجاري مع الايالة الغربية كان ذا أهمية بالنسبة للقبائل الحدودية وهو ما نتبينه من كمية الدباغ التي كان الفراشيش يقصدون بها سوق تبسة، من خلال ما ورد في الرسالة آنفة الذكر والتي جاء فيها أيضا قولهم : «لنا اناس من عملنا لهم جانب دباغ اتو به الى السيد البياشي واخذ منهم ما وجب عليه على مقتضى الاذن المذكور وجعل لهم تسراحا يتوجهوا بالدباغ المذكور لتلك الناحية المذكورة ليبوعه ثم انهم لما وردوا بذلك تبسه من عمل تلك الناحيه المذكوره غصبوا منهم حكام البلد المذكورة جميع ما بايديهم من ابل واحمره الذي محمول عليها الدباغ..، والدواب الذي محمول عليها الدباغ المذكور ثلاثة وسبعين بعير وستة وثلاثين أحمره»[2].

كما أنه اثر مجاعة 1867 التي ضربت مجال الفراشيش تنشطت التجارة مع الايالة الغربية، وهو ما نتبينه من رسالة سليمان بن احمد الى رستم وزير العمالة بتاريخ 29 جمادي الثانية 1283 هـ، والتي جاء فيها : «..، وليكون معلوم السيادة ان بلادنا الطعام بها قليل وليس محصور سعره لكون المعاملة في الطعام من تلك الناحية (الجزائر) يزيد مع وجوده ويقل مع عدمه..»[3].

كما كان هنالك نوع آخر من التجارة ينشط في مجال الفراشيش حيث كان البعض من التجار يعمدون إلى التحول في الدواوير لعرض بضاعتهم على النسوة والأهالي ومقايضتها إما بالصوف أو بالقمح والشعير والبيض..إلخ، وكان يطلق عليهم بالتعبير المحلي «البياعة»، حيث تبين من خلال وثيقة أن أحدهم يدعى «المكرم علي بن عامر الصفاقسي التاجر بسلعة البياعة»[4]، كان يمتهن هذا النشاط في الجهة.

1 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15779

2 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

3 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15305، بتاريخ 29 جمادى الثانية سنة 1283هـ

4 - المصدر نفسه، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 141.

بدوره كان للاحتكار مكان في سوق تالة، حيث كانت بعض البضائع نادرة الوجود ما يؤدي الى ارتفاع ثمنها، مثل تجارة الرقاع التي كانت تستعمل للكتابة، كما ان بيع الكاغد والرقع كان يخضع لتراخيص حيث شمل الاحتكار تجارة الرقاع المعدة لكتابة الحجج كانت تباع بـ 25 ريال بدل ربع ريال وقد علق مصطفى بن قضوم ذلك بقوله : «كاغد الرقاع المعد لكتب الحجج بعض اوقات يكون عدم من بلادنا تاتي به بعض التجار يبيعون فيه بقدر ذلك ليجحف بطالبه لا سيما ان الكاغد اللايق وجوده قليلا بوطننا نطلب من جناب السيادة ان تجريها في ذلك مثل بلدان المملكة بأن يكون احد منتصب يبيعه تاتيه الرقاع من الحاضرة»[1].

وعلاوة على ذلك كان البعض من الفراشيش وحتى من القادمين من مناطق ساحلية[2] يمارسون نوعا آخر من التجارة هي تجارة التهريب، حيث استغل العديد من التجار الأجانب اقرار السلط الفرنسية لقانون 17 جويلية 1867[3]، القاضي بحرية نقل المنتوجات الطبيعية أو المصنعة من وإلى الإيالة التونسية - بينما أبقت على خضوع المنتوجات الأجنبية للأداء الجمركي- فقاموا بإدخال هذه المنتوجات إلى الجزائر سرا عن طريق القوافل التجارية، ما أدى إلى ظهور تجارة موازية كانت تتم على طول الشريط الحدودي وتسمى بـ «الكنترة»، وقد تمحورت حول الأسلحة والبارود والتبغ (النفة)[4]، وهو ما يفسر إمتلاك عدد من قبائل من الفراشيش كمية متنوعة من الأسلحة حيث أن القبائل الحدودية كانت تمتلك أنواعا مختلفة من الأسلحة تستعملها إما لحماية رتبها ومطاميرها أو لحماية نجوعها أو تجارتها، ويبدو أن تجارة الأسلحة عرفت منحى تصاعديا منذ إبرام الباي معاهدة مع انقلترا تقضي بإقرار حرية تجارة الكيف (التكروري) والسلاح في الإيالة التونسية[5]، وهو ما أدى الى تزايد نشاط تجارة السلاح خاصة في اتجاه الجزائر أو بالعكس حيث كان «الغرابة» بدورهم يقومون بتهريب السلاح عبر

1 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15787

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15794، مثال ذلك القبض على احد الصفاقسية بفندق سوق تالة وبحوزته 24 شكارة بارود مخفية في كوارف احرار الفحل حسب ما ورد في رسالة كلا من حراث بن محمد وعلي الصغير بن مبارك ومصطفى بن قضوم بتاريخ 22 ثاني الربيعين 1294هـ والتي جاء فيها «ليلة الخامس عشر من شهر التاريخ انا رحل الى الاحل فوجدنا سي علي الصغير بن مبارك وبيده ثلاث جمال حامل عليهم كوارف مبين بظاهرها الفحل ووضع ذلك بروح بيوت بداخل فندق سوق تالة، وفتحنا البيوت المذكورين بحضر عدلين فوجدنا اربعة وعشرين شكارة بارود موضوعين بوسط الكوارف وفوقهم الفحل فاستخرجناهم ووزنوا في الحال فوجدنا بهم اثنا عشر قنطارا»

3 - مشيشي، مرجع سابق، ص 23

4 - التيمومي، انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص 84

5 - مشيشي، مرجع سابق، ص 23

الحدود حيث كانت السلطات الفرنسية تعلن كل مرة عن عملية نقل للسلاح على طول الشريط الحدودي من منطقة الجريد مرورا عبر مجال الفراشيش وحتى منطقة خمير[1].

كما أن السلطات التونسية بدورها كانت تعمل على تعقب المهربين ومصادرة بضائعهم وخاصة إذا كانت من الأسلحة وهو ما تبينه من رسالة محمد قعيد بن سالم إلى الصدر الأعظم سيدي محمد بتاريخ 2 ثاني الجمادين سنة 1295 هـ والتي جاء فيها مايلي: «... فقد أتاني رجل من أولاد ناجي من الفراشيش من عمل أخينا سي الحاج حراث وذكر أنه رأى (كذا) بجبل القلاع من عمل من ذكر أربعة عشر نفرا سايقين اربعة عشر حميرا وحصانا عليها اثاث سالكين غير الطريق فلما رءاهم بتلك الحالة ظن انهم حايدون عن طريق مركز القمرق بحيدرة او عندهم «الكنترة» فذهب لهم فوجدهم من أهل العمالة الغربية فالتمس منهم المرور بالطريق المعهود فابوا وامتنعوا فبادروه بالضرب وسل السلاح وظهر له ثقل ما على الاحمرة فاستغاث بمن بغيته واتاني فارسلت زوج حوانب من المخزن الذي عندي وتبعا ليأتوا بالمذكورين ونستفسر حالهم فأتوا بهم لنا فوجهتهم الى الشيخ القاضي والعدول لذلك توجهت بنفسي في اثرهم فاستفسرنا اثاثهم فوجدت بها مايتين وخمسة وسبعين مكحلة كاملة منها ماية والباقي قصار وشكاير صوف ميزان ستة قناطر وتسعة واربعين رطلا فسجنتهم فقر منهم اثنان من السجن وها انا وجهت الاثني عشر رجلا بالاحمرة والسلاح والحصان والاثاث الى (...) الكاف مصحوبين بالمخزن»[2]، كما كانت تجارة الدخان تعد من البضائع الممنوع تداولها حيث كان المحازبية اثناء قدومهم إلى سوق تالة يحاصروا في من عنده الدخان من أهل السوق[3].

يبدو أن حالة اللاأمن وتواتر عمليات الإغارة بين القبائل الحدودية وكذلك عمليات المقاومة ضد الإستعمار الفرنسي ساهمت في بروز ظاهرة تجارة الأسلحة على طول الحدود بين الايالتين التونسية والجزائرية، كما أن جل القبائل كانت تتهافت على امتلاك انواع مختلفة من الاسلحة من أجل حماية أرزاقها وتجارتها وكذلك من أجل التصدي لعمليات الاغارة لذلك فإن إمتلاك السلاح بات ضروريا لدى جل القبائل التونسية وكانت الأسلحة تختلف

1 - المرجع نفسه ص 23

2 - أ. و. ت، السلسلة التاريخية، صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15837، بتاريخ 2 ثاني الجمادين سنة 1295 هـ.

3 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15330، بتاريخ 18 رمضان 1283 هـ.

في أنواعها وأشكالها وهي عبارة عن مكاحل كاملة[1]، وصغار[2]، وطواغين[3]، ومكاحل طوال وفرد طبانجه[4]، وبنادق مقارين وبنادق كاملين وقصار[5]، وقاريله وسكاكين وركاوي مملوين بالبارود وحب الرصاص[6]، وسكاكين عمل الغرب[7].

بدورها كانت السلطات التونسية تراقب الطرقات التجارية عبر عمالها في الجهات من أجل زجر المخالفين، كما أنها كانت تعمل على منع المرور وفرض تحجير صحي على الوافدين من التجار من خارج الإيالة خاصة إذا كانت تلك الجهة تعاني من انتشار للأوبئة والأمراض، وهو ما تبينه من خلال رسالة العامل محمد الحاج محفوظ بمجال الفراشيش إلى مصطفى خزندار في شهر رمضان سنة 1282هـ/ 1865 والتي جاء فيها ما يلي: «وانه لازال سيدي يوصينا برد البال على المارين بالطريق من العمالة الغربية لوقوع المرض بوطنهم فمنعوهم على المرور فيندفع عنا ما حل بهم وعملنا بالوصاية وأوصينا بمقتضاها جميع المشايخ والعامة ثم انها مرت قافلة حاملة لبعض سلعة على بعض خيام فريق الثليثات فتعرض لهم ارباب الخيام ومنعوهم من المرور عملا بالوصاية وامروهم ان يرجعوا بجميع ما بأيديهم فلم يمتثلوا وقالوا لهم تعدوا غصبا ولسنا في ورادكم...»[8].

ونظرا لتنوع المعاملات التجارية مع الايالة الغربية فقد اصدرت السلطات في عديد المرات أوامر الى القياد بمنع أوتحجير نوع من التجارة مع «الغرابة»، فبتاريخ جمادي الاول سنة 1290هـ منعت السلطات التونسية تجارة المواشي وبيعها في أسواق الغرب وربما يدخل ذلك من باب حماية القطيع التونسي وكذلك من باب التحكم في الاسعار وهو ما تبينه من رسالة عامل ماجر وورتنان علي الساسي الى الوزير خير الدين والتي جاء فيها: «اعلمتنا بان اناسا يخرجون الحيوان على طريق البر لخارج المملكة مع ان ذلك ممنوع فالذي اعلم به جنابه الرفيع ان من جانبنا لم يكن عندنا من يذهب الى الغرب ولا نتركوه يذهب وانما المرور

1 - المصدر نفسه، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 113.

2 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها

3 - المصدر نفسه، الوثيقة ذاتها.

4 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 128

5 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 121

6 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 125

7 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 129

8 - المصدر نفسه، صندوق عدد 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15224، بتاريخ شهر رمضان 1282 هـ.

المذكور على الفراشيش وعلى عمل الكاف وساير اسعاي افريقيه من ابل وبقر وغنم وخيل
وابغال رفعوها الى العرب وطمعهم كثرة الثمن..»[1].

لكن ذهب البعض الى ان تعامل الفراشيش بالنقود كان محدودا جدا، وأن غالب عمليات
البيع والشراء التي كانوا يمارسونها كانت تتم عن طريق المقايضة وأرجع ذلك إلى سببين أولهما
نقص النقود في البلاد أو نتيجة ما تقوم به السلطة من تلاعب بالعملة[2]، فإنه يتبين لنا من
خلال بعض الوثائق أن الفراشيش يتعاملون بالنقود في تجارتهم ومعاملاتهم وكانوا يستعملون
العملة الفرنسية في الغالب أما العملة التونسية فكانوا يستعملونها بقلة وعادة ما تكون من
قطع الصرف الصغيرة ومثال على ذلك أن الفرنسيين وأثناء إغارتهم على عرش أولاد علي
عام 1259هـ/ 1843 «جبوا لهم خمسماية ريال دور سكة فرانصة»[3].

كما أن الحوافظ من الفراشيش بدورهم عندما أغار عليهم قايد الهمامشة حوفي فريانة
في بوجبة وهم متوجهين زمولا إلى الجريد سلبهم «ثلاثماية ريالا دورو وسبعماية ريالا سكة
تونس»[4]، وكذلك الأمر بالنسبة للدواوير من الزعابنة من أولاد وزاز حيث تم سلبهم «مايتين
نتنين ريال وعشرة ريالات دورو السكة الفرانصة مع خمسة عشر ماية ريال سكة تونس من
صغار الضرب»[5]، وللفرنصة «ماية ريال وثمانين ريال دورو سكة الفرانصة ومايتين نتنين ريال
وثلاثة ريالات سكة من صغار الضرب»[6] وهو ما يبين أن القبائل الحدودية وخاصة عروش
الفراشيش كانت منذ أوايل النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتعامل في أغلبها بالعملة
الفرنسية وذلك راجع بالاساس إما إلى موقعها الحدودي وما تفرضه عليها طبيعة معاملتها
التجارية مع الجانب الجزائري خاصة أن جزءا كبيرا من العروش الحدودية التونسية كانت ترتاد
الأسواق الجزائرية أو أن ذلك راجع الى جودة وقيمة العملة الفرنسية حيث نجد أن جل العملة
كانت فرنصية مثل «وثنين عشرون ماية ريالا دور سكة فرانصة»[7].

1 - المصدر نفسه صندوق 17، ملف 194، الوثيقة عدد 14403

2 - التيمومي، انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص 85

3 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 114، حازلة الغارة الحلفة الفرانساوية على عرش الفراشيش أولاد علي عام 1259هـ

4 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 126

5 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 120

6 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها

- المصدر نفسه، الوثيقة عدد 121

خاصة بعد ثورة علي بن
أما قلة التعامل بالنقود فقد بدأت تظهر لدى الفراشيش
غذاهم وسنوات المجاعة بعد أن تفرقت الناس في الأمصار وهو ما جعل بعض العروش وربما
لقلة النقود التونسية تدفع الضرائب عينا إذ لم تكن لديها النقود وهو ما نتبينه من خلال
ما تم لشيخ الزعابنة «ما استصحبه معه من ما خلصه من دراهم الاعانة حيوان ودراهم
عشر الاف دراهم عين وخمسة عشر بعيرا مختلفة»[1].

كما ان علي الصغير بن مبارك راسل الوزير الاكبر سي محمد بتاريخ 23 قعدة الحرام
1294هـ قائلا : «اعلم جنابكم الخير هو انا كنا قبلنا حيوانات من اربابها في مطالب
الجانب المعمور وذلك لقلة وجود الدراهم باهل عملنا...»[2]، وبما أن السلطات المركزية ربما
كانت تفضل قبول المجبى دراهم فإنها على ما يبدو كانت قد وضعت تسعيرات معينة وهو
ما جعل احد عمال الفراشيش سليمان بن احمد يخاطب رسم وزير العمالة بتاريخ 29
جمادي الثانية سنة 1283، قائلا : «... فطالب من جناب السيادة ان يكون الاتفاق في
خلاص من اراد ان يدفع الدراهم مثل الاتفاق مع جيراننا من العروش مثل ماجر وورتان
وغيرهم...»[3] بدوره فإن تغلغل الرأسمال الأوروبي في عالم الفراشيش قبل 1881 خاصة أن
البلاد التونسية كانت تعيش صعوبات اقتصادية وسياسية ساهم في اختلال موازين القوى
والعلاقات الداخلية والخارجية لصالح الرأسمال الأوروبي الذي نوع اشكال تدخله ومجالات
نفوذه، حيث بات للتجار اليهود والأوروبيين عموما موطئ قدم في المدن التونسية وحتى
في عالم الأرياف النائية ولا غرابة أن يتكاثر التجار اليهود وأصحاب رأس المال الفرنسيون
والاسبان أو الإيطاليون في مجال الفراشيش، بعد أن استطاعوا تركيز نشاطهم في سوق تالة
وذلك من خلال تجارة القماش والفضة والذهب والبارود وربطوا شبكة علاقاتهم مع أعيان
الفراشيش وقيادهم.

وكنتيجة لما حل بأغلب قبائل الفراشيش من فقر وأمام كثرة الضرائب وارتفاع مبالغها
وإصرار الدولة على قبض أغلبها نقدا تورط الكثير من الناس في الديون، واستفحل الربا في
المنطقة أيما استفحال والمرابون أصناف إذ يوجد اليهود وكذلك «الماركانتية» الأجانب والجراية

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 113

2 - المصدر نفسه صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15820

3 - المصدر نفسه صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15306

والقباليون (الجزائر) والقياد مثل القايد محمد بن قعيد بن سالم[1]، وقد برزت عدة شكاوى من المرابين بعد امتناع العديد وعجزهم عن خلاص ديونهم.

2- جوانب من الحياة الاجتماعية

أ - اللباس

لقد كان تنوع النشاط الحرفي لدى قبائل الوسط الغربي إسوة بالقبائل التونسية الأخرى، بداية لميلاد صناعة تقليدية خاصة في ميدان النسيج بمختلف أغراضه وأنواعه التي مارسها سكان قبائل الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر قبل غيرها من الحرف وذلك للحاجة الأكيدة إليها، كساء وحفظا من الحر والقر بما اهتدوا إليه من منسوجات تطورت وتنوعت، منها حاكوا ملابسهم ونسجوا أغطيتهم وفرشهم وخيامهم ومختلف لوازمهم، فنسجوا الفليج المكون الأساسي للخيمة والغرارة لحفظ الحبوب والحمل والخرج والمخلة والوسادة المكونات الأساسية لأثاث العائلة البدوية، كما نسجوا الصوف رداء مثل الحولي والبرنوس والجبة والقشبية والوزرة بالنسبة للرجال والبخنوق والكتفية والبرنوس والحرام والحولي بالنسبة للنساء والحواطة والعكسة للقتبات. كما عرف المستقرون منهم أنواعا أخرى من المنسوجات حازت أكثر دقة وجودة وتنوعا، فنسجوا البطانية غطاء والمرقوم والكليم والزربية رقم البادية[2] وزربية بالكتان[3] فراشا إضافة إلى وسايد مرقومين عمل الاعراض[4] ومخادد[5] بعد أن صنعوا لأنفسهم الأنوال التقليدية المناسبة، فاختص الجبليون بالنول العمودي والبدو بالنول الأفقي تماشيا لطبيعة الجبل، فكان نتيجة لذلك تعايش منسوجات جبلية وأخرى بدوية في تمايز واضح حيث برز بوضوح على نوع الزينة وعلى الرسوم والأشكال والألوان والأصباغ في منسوجات كل من الجبل والسهل فظهرت في المنسوجات الجبلية الخطوط المنكسرة والمثلثات والمعينات والمنحرفات والزوايا وذرى الإبل وسيقان وقرون الغزال ورسوم لأنواع من الحلي مثل الخلال والخمسة وغيرها، بينما تميزت المنسوجات البدوية بالخطوط المستقيمة المتوازية الممتدة امتداد الأفق.

1 - المصدر نفسه صندوق 19 ملف 204 الوثيقة عدد 15950
2 - المصدر نفسه السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 232 الوثيقة عدد 116
3 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 139
4 - المصدر نفسه الوثيقة نفسها
5 - المصدر نفسه السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 243 / 1 الوثيقة عدد 24

وتوفر عديد للمواد المحلية استمد الحرفيون والبدو ألوان أصباغهم وأشكال رسومهم ومضمون نقائشهم فكان رسم الحيوانات وخاصة الجمل والغزال من الثوابت التي قل أن تغيب في رسوماتهم فالنخلة والجريدة من أهم مكونات رسومهم، لذلك تنوعت صناعاتهم التقليدية وخاصة المنسوجات التي عرفت مع الأيام انفتاحا ومواكبة لم يضع معها الأصل.

وبالتالي يمكن القول أن لباس المجموعات القبلية الحدودية لا يشذ عن غيره من لباس المجموعات القبلية الأخرى من أهل البوادي والأرياف وقد وصفه محمد بيرم الخامس كما يلي : «أن لباس أهل البوادي والأرياف قميص ورداء من الصوف يسمى الحرام وبرنس من الصوف، غير أنه يلبس لباسا بأن يدخل الرجل رأسه في الطربوشة، وتارة يلقيها على رأسه، يلقيها إلى ورائه على كتفيه، وهما من مصنوعاتهم وعلى رؤوسهم شواشي وعمائم من خيوط أو من وبر الإبل أو صوف الغنم الأسود أو الأحمر وفي أرجلهم البلغة»[1]، فلباس الرجل لدى قبائل الفراشيش كان يتكون من «القشابية»، و«زوج برانص وجبة من صوف وسورية كتان وبلغة»[2]، و«سورية»[3]، و«جبة ملف»[4]، «قاطه ملف من لباس الفارس»[5]، و«كسوة فارس ملف»[6]، و«حوالي رحاله»[7]، أما غطاء الرجل بالنسبة للفراشيش فهو «الكبوس»[8]، أو الشاشية[9]. أما بالنسبة للنساء فيتكون من «برنوص من عمل البادية»[10]، و«صفساري (سفساري) من عمل الجريد وحولي من عمل البادية»[11]، «بخنوق من لباس النسوة»[12]، و«مخانق

1 - التيمومي. الاستعمار الرأسمالي... مرجع سابق ص 337
2 - أ و ت. السلسلة التاريخية. صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 120. اللباس الذي سلبه علي بن بوطرة البحناوي وأنفار معه من عمل الجزائر لأحمد الفرشيشي البحناوي سنة 1279هـ (1863).
3 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 125.
4 - المصدر نفسه. الوثيقة 121 و155.
5 - المصدر نفسه. الوثيقة نفسها .
6 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 129
7 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 124.
8 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 125. من جملة ما سلبه أولاد عيار من الجزائر إثر إغارتهم على أولاد [illegible] من الفراشيش سنة 1280هـ/ 1864.
9 - المصدر نفسه. صندوق 213، ملف 248، الوثيقة عدد 1.
10 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 121 وعدد 124
11 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 121
12 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 124.

زرق وحمر[1]، وحوالي نسوة صباغ أزرق وأحمر[2]. وقد كانت القبائل تعتمد في تلوينها للملابس والأغطية على أصباغ وألوان استمدت خصائصها من المحيط ومن الغلاف النباتي مثل قشور الرمان والتي كان يستخرج منها اللون الأصفر إضافة إلى الدباغ الذي يستخرج من قشور جذور الصنوبر إلى غير ذلك من الأنشطة الدباغة للحصول على ألوان مختلفة إضافة إلى اللونين الأبيض والأسود. وقد كانت النسوة أو الفتيات يتغنين بفارس أحلامهن ويتخيلنه من خلال لباسه وهيئته وسلاحه وفي ذلك نورد الأبيات التالية[3]:

البل شرفت ع القصرين	***	ومدت خطاها
عـــرب السكاريت[4]	***	تلغـــط وراها
البل شرفت ع القصرين	***	ومدت خطاها
عـــرب الحنايب	***	تلغـــط وراها
البل شرفت ع القصرين	***	ومدت خطاها
عـــرب المكاحل	***	تلغـــط وراها

ب – الزينة والحلي

أما بالنسبة للزينة فكانت النسوة يستعملن السواك والكحل وكذلك الوشم الذي بدوره كان مشتركا بين النساء والرجال، أما بالنسبة للحلي فكان من الفضة وكانت المرأة لدى قبائل الفراشيش تتزين بلبس وخرص فضة عمل تونس وحلة فضة عمل ماذكر...، وحديدة عمل ماذكر[5]، والخرص[6]، والحديدة الجميع فضة عمل تونس[7]، وحلة فضة فحرة[8]

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 129

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 144.

3 - غالي ومستخوص، مرجع سابق ص37

4 - السكاريت: ويعني بها جبة سكروتة وهو نوع من القماش الفاخر من الحرير

5 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 129.

6 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها.

7 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها.

8 - اسم يطلق على بعض الأنواع من الفضة.

عمل تونس[9]، إضافة إلى عمل تونس[1]، وخرص فحرة وحديدة فحرة وحلة فحرة الجميع عمل تونس[2]، إضافة إلى مقايس فضة[3]، وأخراص وحدايد وخلاخل وحلا وغيره[4]، وحدايد وأخراص وحلة فضة عمل تونس[5]، وقد كانت بعض القبائل لدى الفراشيش تمتلك كميات لابأس بها من الحلي أي ما يعادل حوالي «قدر أربعة أرطال فحره حلي مطبوعة بالطابع الجديد التونسي»[6]، وكذلك «قدر رطلين ونصف فحره مصوغا حلي مطبوعا بما ذكره»[7]، و«قدر ثمانية أرطال فحره مصوغة حلي مطبوعا بما ذكره»[8]، و«قدر سبعة أرطال فحره حلي مصوغة مطبوعة بطابع ما ذكره»[9]. وإضافة إلى الحلي كانت النسوة يلبسن في جيدهن القلائد وهي عبارة عن «شركة بالمرجان الحر وأرباع الطيرق»[10]، «وشركة بالمرجان وأرباع المحبوب»[11].

II - الأوضاع السياسية: تمرد «المحلي» على «المركزي»

1 - ثورة علي بن غذاهم

لئن ذهب جل المؤرخين إلى التأكيد على أن ثورة علي بن غذاهم سنة 1864 كانت نتيجة الجباية فإن البعض الآخر يرجعها إلى الحالة التي عمت الإيالة التونسية نتيجة الإصلاحات المتأثرة بالنمط الأوروبي التي أدخلت على البلاد، والتنظيم الجديد للإدارة والقضاء، حيث لم يتقبلها العامة بارتياح[12].

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 110

2 - المصدر نفسه، وثيقة عدد 121

3 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 243 / 1، وثيقة عدد 24.

4 - المصدر نفسه، صندوق 213، ملف 248، وثيقة عدد 1، «من جملة ما أخذوه أولاد يحيا والمراكنه والتماهلية لفريق المبيات من شقطمه في سنة 1281هـ»

5 - المصدر نفسه، والوثيقة ذاتها «من جملة ما ثم نهبه من طرف الشيخ ابراهيم الخليل ومن معه من أولاد يحيا حين غاروا على فريق الفاد من عرش ماجر حين دخلوا للعمالة الغربية وقت الهرج في سنة 1281هـ»

6 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، وثيقة عدد 113.

7 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

8 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

9 - المصدر نفسه، والوثيقة نفسها

10 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 129

11 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، صندوق 213، ملف 248، الوثيقة عدد 1

12 - غانياج (جان)، ثورة علي بن غذاهم 1864، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر 1965، ص11.

لقد تواجهت سلطة البايليك في ربيع 1864 بقيام ثورة شنتها عدة قبائل، لم تلبث في أسابيع قليلة حتى عمت البلاد بأسرها، وقد كان سببها المباشر الترفيع في الضرائب، بيد أن غضب العامة كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا، فالإصلاحات المتأثرة بالنموذج الأوربي التي أدخلت دون مراعاة خصوصية البلاد الإسلامية العربية، والتنظيم الجديد للإدارة والقضاء، التي لم يتقبلها العامة بارتياح واستشعروا أنها إرهاصات لمشروع يهدف لمصادرة هوية البلاد، كانت من الأسباب التي عجلت بالثورة. ولئن اصطدم مصطفى خزندار بمعارضة من قبل جماعة من الأعيان المحافظين بعضهم من حاشية الباي وبعضهم من أقربائه، فإنه لم يعبأ بهذه المعارضة ولم يتأثر لها، حيث أن الجو قد خلى لخزندار واستطاع أن يكون الحاكم بأمره في البلاد بعد أن نجح في إبعاد كل المنافسين له والطامعين في الحلول محله.

وحتى الباي فإنه أثناء جمعه لرجال مجلسه الخاص للتكلم في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة فإنه لم يعبأ لكلام أمير الأمراء ابو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي آنذاك، الذي خاطب الباي، قائلا بلسان فصيح : «يا سيدي إن هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد... فحالها كحال البقرة إذا حلب ضرعها حتى خرج الدم فهي الآن يترو ضرعها بالدم، وولدها ضعيفة والعطب أقرب إليها من السلامة»[1]، بيد أن جوابه عن كلامه من بعض الحاضرين انكار الحال على بساط تغليط، فسكت[2]، خاصة أن منهم من كان يرى «أن العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي تقل الجباية حضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان، وينقل في ذلك مثلا على حد تعبير إبن أبي الضياف «العربي حد ماله واقطع رأسه»[3].

لقد عمد مصطفى خزندار منذ أكتوبر 1863 الى تأسيس مجلس خاص ضم 25 عضوا مهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على المجلس الأكبر، أجج مشاعر الغضب والحنق لدى العمال والخلفاء، والقضاة بعد ان صودر نفوذهم ما جعلهم يفضحون سياسة الأعضاء الجدد الرامية إلى احتكار أهم الخطط وتبديد المالية العمومية واثقال كاهل الشعب بالضرائب، وكان الشعار الذي أعلنه الأعيان والتف حوله مضرمو ثورة 1864 هو : «كفانا مجبى – ومماليك – ودستورا»[4].

1 - ابن أبي الضياف، مصدر سابق ج 5 ص 113

2 - المصدر نفسه والصفحة ذاتها

3 - المصدر نفسه والصفحة ذاتها

4 - شابح، مرجع سابق ص 12

لقد كان الغضب بالنسبة للعامة كامنا في نفوسهم، ولكنه كان ملموسا وكأول ردة فعل لهم، قاد الطاهر الرياحي بتاريخ 23 سبتمبر 1861 وفدا من سكان العاصمة يضم زهاء ألف ومائتي شخص رافعين الأعلام، فاستدبر قصر باردو، وطلبوا من الباي أن يقعب منهم المستحدثات من البدع ويأذن بتحجير تصدير الحبوب حتى لا تزداد أسعارها التهابا داخل البلاد فما كان من الباي إلا أن أعرض عن طلبهم وأصدر أمره بزج قادة الحركة في السجون[1].

حور الجباية مثل في ستينات القرن التاسع عشر عبئا أثقل كاهل الناس وقد زاد جور العمال وكثرتهم وأطماعهم في ابتزازهم الوضع سوءا وقد شاع آنذاك المثل الشعبي القائل : «قبير مشايخ على وية زعيبة»[2]، وهو تعبير صادق عن تذمر الناس وامتعاضهم لكثرة القياد والمشايخ، وقد اشتكت القبائل والعروش مرارا من هذا التكاثر في المناصب الادارية غير المبررة، ففي شهر جانفي 1863 كتب شيوخ أولاد علي وأولاد ناجي وأعيانهم (الفراشيش) إلى الباي قائلين : «... نحن خدامك عرش الفراشيش كثرت قيادنا...»[3]، وكنتيجة لتأزم الوضع العام بالبلاد فقد فضلت بعض القبائل الفرب خارج الايالة التونسية بعد عجزها عن دفع الضرائب، وقد مثل الهروب الى الجزائر «الفرنسية» حلا ما انفك يلجأ اليه الناس، حيث باتوا يفضلون العيش تحت حكم «النصارى»، على البقاء تحت حكم البايات «المسلمين».

ونظرا للحالة الإقتصادية المتردية التي باتت تعيشها قبائل الوسط الغربي نتيجة لعدة عوامل وهو ما نتبينه من خلال رسائل العمال الى السلطة المركزية بقولهم «أن العام محتاج من النعمة»[4]، و«أن الناس لما حل بها من الجوع وقلة المرعى لحيواناتها حصل لها الملل والقلق»[5]، «نعرف سيدي أن بلادنا لم ينزل بها مطر أكثر من عام وبسبب ذلك تفرقت الناس وحرث قليلها بالوطن وماتت بعض المواشي من الجدب الحال بالبلاد...»[6]، ونتيجة لذلك فقد أعلم قياد الفراشيش ومشائخهم البايليك بصعوبة الجبى وهنالك عديد الرسائل التي ذكر فيها

1 - ابن أبي الضياف، مصدر سابق ج 5 ص 89 - 90

2 - التيمومي الاستعمار الرأسمالي . مرجع سابق ج 1 ص151

3 - أ. و. ت، السلسلة التاريخية صندوق 18 ملف 199 الوثيقة رقم 14943

4 - المصدر نفسه صندوق 18 ملف 199 الوثيقة عدد 15286 بتاريخ 14 ربيع الثاني سنة 1283 هـ

5 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15289 . بتاريخ 6 جمادى الأول 1283 هـ

6 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 15349 . بتاريخ 12 ذي القعدة 1283 هـ

أصابها ما آلت اليه الأمور نتيجة الجدب والقحط وتفرق الناس في الجهات والتي جاء فيها : «لما أتانا الاذن العلي في خلاص زمام عشر أهل عملنا شرعنا واجتهدنا فيه ووجهنا أولا واحده وعشرين الفا وثانيا اربعة الاف ريال وحق سيدنا جلها تسلفتها من الغير عن نفسي ان الناس جلها تفرقت لاجل المعيشة الى تلك الناحية (الجزائر) وبنواحي افريقية لما حل ببلادنا من الجوع وعدم الطعام ومن له سعي (أغنام) مات من الجدب ان بلادنا لم يحل بها مطر أكثر من عام الى الان ولم ينبت بها عشب والناس في عسر وشدة»[1] كما أن «خلفاوات» ماجر وشيوخها خاطبوا بدورهم السلطة المركزية في رسالة بتاريخ شهر ديسمبر 1861، أن أكثر من 700 نفر فروا الى الجزائر هروبا من جور القايد العربي السهيلي[2]، وقد شاع آنذاك بين الناس وخاصة عمال واحات الجنوب المثل التالي الذي يعكس تفاقم عمليات الهروب إلى الجزائر:

بيع المساحي وتقلبو لعنابة *** تماش فقري غناتو غابة[3]

وقد تزايد لجوء المضطهدين الى حياة البداوة للافلات من جباة الضرائب مثل الفراشيش الذين كانوا أنصاف بدو، فقد كان من اليسر عليهم الارتحال للهروب من الجباة والاحتماء بالجبال المحيطة، وقد أطلق عليهم ابن الضياف صفة من «أهل المنعة»[4]، والمثل الشائع في المنطقة يقول :

يحرزني الشامخ المتقيعس *** الشعانبي ولاّ جبل سمّامة[5]

بالتالي يمكن القول أن ثورة 1864 لم تكن نتيجة تضاعف المجبى فقط بل كانت نتيجة سياسة التمييز التي كان يتبعها الباي تجاه العامة، حيث ان السلطة التونسية قررت في شهر سبتمبر سنة 1863 تعميم الأداء الموظف على الرؤوس والمعروف بالمجبى، وسحبه على كافة الرعايا التونسيين على اختلاف معتقداتهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية، وبعد مضي ثلاثة أشهر عن قرار التعميم صدر الاذن بمضاعفة مقدار الأداء حيث رفع لأثنين وسبعين ريالا،

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15340.

2 - المصدر نفسه، السلسلة التاريخية، صندوق 24، ملف 275.

3 - التيمومي، الاستعمار الرأسمالي... مرجع سابق ج1، ص 158.

4 - ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ج 4، ص 225.

5 - التيمومي، انتفاضات الفلاحين... مرجع سابق ص 91

وقد أعفي منه سكان العاصمة والمدن الكبرى، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء، ويهود الحاضرة[1]. وقد صدر ذلك في الرائد التونسي في شكل رسائل من المشير محمد الصادق باشا بتاريخ 15 ذي القعدة الحرام سنة 1280هـ والذي أتى فيها...، «ونحن لا نرضى مضرة رعيتنا الذين هم قوام دولتنا فبادرنا إلى سد باب الحرج وأسقطنا على أهل القيروان أداء الاعانة وأبقينا أمرهم على ما كان عليه وأسقطنا عن أهل عملها ما زاد عن الستة وثلاثين التي كانوا يؤدونها...»[2].

وبالتالي فإن القرار الصادر عن الباي ولد حالة من الاستغراب والاحساس بالضيم لدى بقية الناس بعد إعفاء اهل الحواضر من الجباية وفرضها على بقية الرعية، إلى حد أن قبائل الفراشيش وماجر باتوا يستغربون أمر الباي ووزيره لما آلت إليه الامور وأكبر دليل على ذلك الأبيات التالية التي عبروا من خلالها عن رفضهم دفع الضريبة والتي جاء فيها مايلي:

ألي حر والعروبة قالـــــوا *** ما تقدروا على خلاصـــوا

ألي دار قصــــــــــة *** والّي حرث يدّي مالة عالفرصة

والنفر ستين زادو عشـــرة *** يا حيرة السلطان آش جرالــوا

راك ذبحتنا بالخافــــــي *** ودعتنا لوزير قلبــوا جافــي

يكيل علينا بالعيار الوافــــي *** وباعنا برخص الثمن لحوالــوا[3]

وبذلك يمكن القول ان سياسة التمييز التي سلكتها الحكومة تجاه سكان البوادي ودواخل البلاد وذلك من خلال إرهاقهم بالجباية كان لها الأثر السيء لدى سكان القبائل خاصة أن المداخيل الموظّفة من قبل لم يقع التوصل إلى خلاصها بأكملها، وهو ما أدى في بادئ الأمر إلى امتناع أهل الجريد عن دفع الأداء، بينما اختارت قبائل من العرب الرحالة الحدود

1 - المرجع نفسه ص 17

2 - الرائد التونسي، يوم الثلاثاء 20 من ذي القعدة الحرام سنة 1280 هـ (1863 - 1864) العدد 38 السنة الرابعة وثيقة عدد 124

3 - لا زالت الذاكرة الشعبية لدى مجموعات الفراشيش وماجر تحتفظ ببعض الأشعار التي قيلت بمناسبة قرار مضاعفة المجبى وهيمنة الوزير مصطفى خزندار على الحكم خاصة أنه كانت له علاقات مشبوهة مع القنصل الفرنسي ليون روش (1855 - 1863) تأكدت أكثر فأكثر مع حصوله على الجنسية الفرنسية عام 1864 الماجري (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش، مرجع سابق ص 424

التونسية وحطّت رحالها في التراب الليبي[1]. كما صرح عامل الجزائريين المقيمين بالكاف يوم 14 مارس بأن أولاد بوغانم والفراشيش قد أغاروا على أولاد يحي بالجزائر، وأن كافة القبائل القاطنة على مقربة من الحدود هي في حالة اضطراب، وتبدي سخطا عظيما على الحكومة ويسود البلاد جو من الهيجان بسبب اداء الاثنين وسبعين ريالا[2].

لقد أصبحت هناك قناعة عند العامة، مفادها أن النصارى من الفرنسيين والإنقليز والطليان هم سبب كل البلايا والمصائب التي حلت بالبلاد وقد سجل الشعراء والعامة سخطهم على واقع الضرائب والمظالم المسلطة عليهم من «البايليك» ومن التسرب الاستعماري عبر الشركات الاجنبية المشبوهة التي وجدت كل التسهيلات من السلطات لنهب البلاد وفي ذلك نورد الابيات التالية التي كانت تعبر عن حالة من الحزن والألم التي طغت على الناس :

تبكي ودمع العين عزيـــز *** على تونس يا ماذا يصيـــر
تبكي بالدمعـــــــة *** على تونس ما صـــابر فيها
أم البـــــــــلدان *** محتارة ربـــــي يهنيها[3]

وبالتالي فإن شرارة الثورة سرعان ما سرت في أنحاء الإيالة وهو ما يؤكد أن حالة الغضب وعدم الرضا عن سياسة الحكومة قد بلغت أوجها، وهو ما جعل القبائل تثور للتنصل من المجبى والمحافظة على أرزاقها، ومما يدعو للاستغراب حسب جان غانياج أن سكان المناطق الفقيرة أكثر من غيرها هم الذين لازموا الهدوء، فاستمرت القوافل على السير في أمن وأمان، وتولت العروش المتحركة أكثر من غيرها حراستها[4]، وهو ما يؤكده ابن ابي الضياف على لسان القوافل الواردة للحاضرة الذين كانوا يقولون : «ما عهدنا مثل هذه العافية والأمان في السبل»[5]، وبالتالي يمكن القول ان ثورة 1864 لم تكن ثورة «جياع ومحتاجين وفقراء» انهكتهم الجباية بقدر ما كانت ثورة ضد الابتزاز الذي كانت تنتهجه سياسة «البايليك»، ولقد كان الفراشيش من الأوائل الذين ساهموا في هذه الانتفاضة الكبرى، لاسيما وقد ذاقوا الويلات من

1 - غانياج مرجع سابق ص 17

2 - المرجع نفسه ص 19

3 - المرزوقي (الصادق) الأغاني التونسية الدار التونسية للنشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار إدارة الموسيقى والفنون الشعبية تونس 1967 ص 272

4 - غانياج مرجع سابق ص 25

5 - إبن أبي الضياف مصدر سابق ج 5 ص 123

جراء اضطهاد عائلة قفصوم لهم، وهي العائلة التي كانت أهم سند لنظام البايات في المنطقة منذ أوساط القرن الثامن عشر[1]، وقد ذكر أحمد بن أبي الضياف أن «العمال والمشايخ وغيرهم ممن له تعلق بخدمة الدولة كقفصوم بن محمد رجل الفراشيش، لاقوا أثناء الانتفاضة من عامة العربان ما يلاقيه المساق إلى الموت وهو ينظر[2]»، وأكبر دليل على ذلك أن الثوار بعد قتلهم للإقطاعي الكبير العربي السهيلي أحد قياد ماجر كانوا يجرون جثته بفناء البرج أياما ويوزعونها على المحتاجين منهم وهم يقولون : «استرجعنا بعض مانهبه منا»[3](*).

كما أن أحد عمال أولاد عيار ويدعى صالح بن علي ديش راسل أحد رجال البلاط آنذاك وهو الأمير سعد بن عبيد بتاريخ 20 محرم سنة 1281هـ، يصف ما آلت إليه الامور في المنطقة بقوله : «واحنا سيدي في الدرك الشديد الذي لا مزيد عليه من العروش،.، واحنا سيدي هاته المدة مثل المرضا يستنا فالفرج من الله وبتنا فالطبيب ان يداويه ونحن سيدي ضاعت ارزاقنا..، وباقي في الكبس الشديد الذي لا مزيد عليه والمدة قد طالت علينا والدرك نساه أكثر من الصبر لايقدر عليه احد، ايضا سيدنا نخبركم عن عرش ماجر..، وعن بقرنا وعن نعمتنا ونعمة السيادة الذي ضاعت من هنشير الروحية قمحا وشعيرا وجميع الشعير متاع اللزمة هنشير سيدنا..، انه لما غاروا عليه منهم من تحوز بالكثير ومنهم من تحوز بالقليل فأرادوا القسمة مع بعضهم بعضا..، وكما تعلم سيدي ان الزرع التي بهنشير سيدنا(...) مهملين عليه ماجر والارعي (؟) الحيوانات ووقع به الحصاد من ماجر»[4]

لقد عبر العامة عن فرحهم بالثورة وتأييدهم لباي الشعب علي بن غذاهم بترديد الأهازيج والاغاني الحماسية التي تعبر عن الوحدة والوقوف صفا واحدا وراء قائد الثورة والتي جاء في مطلع احداها ما يلي :

الله ينصر بن غذاهم *** جماعة الباطل فياهم (اهلكهم)[5]

1 - التيمومي انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص 145

2 - ابن أبي الضياف مصدر سابق ج 5 ص 123

3 - المصدر نفسه ج 5 ص 145

* مانهب على سبيل المثال من بعض هناشير العربي بن عمار السهيلي قائد ماجر خلال غارة السرج بسبب مدى اجحاف و«استكراش» عمال السلطة المركزية بحق العروش والقبائل فهنشير الروحية لوحده نهب منه عرش أولاد مهنى وشقطمة 150 قفيز قمح، 100 قفيز شعير، 4 أفقرة قطانيا 5 أبغال 6 خيول 4 أحمرة مصاري 250 رأس بقر و155 إبل أنظر: الماجري (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش . مرجع سابق ص 458

4 - أ و ت السلسلة التاريخية، صندوق 24، ملف 275، الوثيقة عدد 24661 «رسالة من محمد الصالح علي ديش إلى الأمير سعد بن عبيد بتاريخ 20 محرم سنة 1281هـ».

5 - المرزوقي (محمد) الشعر الشعبي والانتفاضات التحررية، سلسلة اعلام تونس الدار التونسية للنشر 1971، ص 13

ويبدو أن حالة الفوضى والنهب التي عمت البلاد آنذاك لم تكن تعبر عن حالة الفقر والاحتياج بقدر ما كانت تعبر عن حالة من الاحساس بالظلم والغبن نتيجة المعاملة المجحفة في حق الرعية من طرف العمال والقياد وأكبر دليل على ذلك ما تعرض له العربي السهيلي من قتل ثم نهب لممتلكاته، وهي صورة معبرة لحالة الانتقام التي انتهجتها القبائل تجاه عمال السلطة المركزية، بعد أن غرقت البلاد التونسية في الفساد والديون قبل أن تغرق في وحل الاستعمار حيث كانت ثورة علي بن غذاهم في وجه الصادق باي وحاشيته الفاسدة محاولة شعبية بائسة لإفتكاك إرادة الشعب السليبة، ثورة أراد لها كتاب التاريخ من مؤرخي بلاط البايات أن تكون ثورة عربان «جيّع» من أجل الاحتجاج على مضاعفة ضريبة المجبي، في حين انها كانت هبة شعبية عارمة في وجه الفساد وتنامي الوجود الاجنبي بالايالة التونسية.

2 - أثر انتفاضة 1864 على قبائل الوسط الغربي

لئن دفع انتشار الانتفاضة وتأججها والتفاف العامة حول بعض الزعامات كعلي بن غذاهم في ماجر والذي قال لقومه : «لا خلاص لكم من ثقل هذا الحمل الا إذا جمع الله كلمتكم على الامتناع، وظهور السبوعي بن محمد السبوعي في جلاص وعربان القيروان وهو مسموع الكلمة في قومه يقول ما يقوله بن غذاهم»[1]، «واتخذ كل عرش طبلا يسمونه طبل الفزوع، ينادون من قاربهم بقرعه، فيسمع له دوي في تلك الفلوات»[2]، بعد أن «تآمر العربان في سائر الجهات على ذلك، وتوعدوا من خالفهم أو حل ربطهم أو دفع شيئا من هذه الزيادة، بالأخذ بالويل وحرق البيوت»[3]، فإن استنجاد «الباي» بمشائخ الطرق الصوفية من ذوي النفوذ خاصة في مناطق الوسط والوسط الغربي للتصدي لها بعد أن سارع الباي الى مكاتبة الشيخ مصطفى بن عزوز طالبا منه التوجه إلى سبيطلة «لايقاظ هؤلاء الذين غفلوا عما أمرهم الله به، وتحذيرهم عاقبة ما كسبوه ليتداركوا أنفسهم قبل أن يحل بهم مالا يستطيعون دفعه..»[4]، كما كاتب في نفس الاطار الحاج مبارك القرشيشي – شيخ زاوية الرحمانية بتالة – مبينا له فيها أن الباي منزل لرعيته –على حد قوله – منزلة أولاده في الشفقة

1 - إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 5، ص 121.

2 - المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

3 - المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

4 - القحيلي «دور بعض مشائخ الطرق الصوفية.» مرجع سابق ص 117.

والحنان، يعمل بالجميل من أساء، ويعفو عمن يصدر منه الغلط..»[1]، وفعلا فقد نجح هؤلاء المشايخ في إخماد الثورة بعد أن استطاع مصطفى بن عزوز أن يكثف اتصالاته بمشايخ زوايا الرحمانية من أجل توحيد صفوفهم خاصة أن هذا الاخير عبر عن استعداده لخدمة الدولة بقوله للوزير الأكبر : «والله لو تأمروني ببر الهند لمشيت..»[2]

ويبدو أن وساطة مشائخ الطرق الصوفية وجدت صدى لدى القبائل الثائرة نتيجة عدة عوامل فإضافة الى ما لهم من سلطة معنوية وروحية على العامة، فإن حالة الملل التي أصابت بعض القبائل من جراء طول الانتفاضة وقرب حلول موسم الحصاد، ورغبة أغلب العروش في التفرغ له إضافة إلى ذلك ابداء علي بن غذاهم استعداده للحوار، كانت من العوامل الممهدة لإخماد الثورة.

يبدو أن انتماء علي بن غذاهم إلى الطريقة التيجانية، ونظرا لما كان يكنه من اجلال وتبجيل لشيخها أحمد التيجاني[3]، فإن انتماءه الطرقي دفعه إلى الجنوح إلى الصلح وقد عبر عن ذلك في رسالته الى أبي العباس الشيخ أحمد بن حسين الكافي رئيس المفتيين من علماء المالكية يعلمه فيها أنه قادم الى الحاضرة للتفاوض، ملتمسا منه التوسط في الصلح مع الحكومة[4].

وبناء على المجهودات التي بذلها شيوخ الطرق الصوفية في انحاء البلاد لطمأنة الناس وإخماد الثورة وهو ما عبر عنه محمد الصالح بن أحمد العمراني الشريف – شيخ زاوية الرحمانية بعين الصابون – في رسالته الى محمد الصادق باي أنه بلغ الغاية في خمود (...) هذه النار التي قرحت العيون، وأصمت المسامع وتركت الديار من أهلها فارغة..، فوجهنا اليهم من نثق به من جانبنا، فاجتمع معهم، ودفع إليهم كتابنا فقرؤوه على بعضهم..، وامتثلوا، وزال ما كان عندهم من الوهم والريب والشكوك..»[5]، فإن محمد الصادق باي بادر بدوره يوم 19 جويلية 1864 بمنح «الأمان التام لعلي بن غذاهم ولكافة عروش الايالة»[6].

1 - المرجع نفسه ص117

2 - المرجع نفسه ص 119

3 - المرجع نفسه ص 120

4 - المرجع نفسه ص 120

5 - المرجع نفسه ص 121

6 - المرجع نفسه ص 123

وفي الوقت الذي احتدت فيه الثورة، وتفرق الناس من حول علي بن غذاهم وتقلصت سمعته وفي أعين قومه بل وفي أعين الناس لما انكشف حاله من طمع وشره رئاسة فأخذ أمره في التراجع[1]، مع أحرار قبائل الفراشيش وماجر وأهل الذويب في ابرام الصلح وترددهم في ذلك وتماطلهم من التوجه للمحاصرة، وهو ما اعتبرته السلطة الحسينية تراجعا وعصيانا من قبلهم.

ولما زحفت محلة رستم في اتجاه الكاف قاصدة عروش ونيفة والأنفار الذين كانت لهم يد في قتل أمير الأمراء فرحات آغا، وهو ما اعتبره علي بن غذاهم نقضا لما وقع ابرامه ونشبت معارك مع عروش ماجر انتصرت فيها قوات الباي، وتقدم وفد من أعيانهم ومشائخهم في أوايل نوفمبر 1864 يعربون عن الولاء[2]، وكنتيجة لذلك لجأ بن غذاهم قرب الحدود الجزائرية ووصل في حدود النخلة مع قوة من 100 فارس[3]، حيث يبدو أنه حوصر من طرف قوات المحلة خاصة بعد أن ارسل قائد القوات 500 قومي يرأسهم قياد للقبض عليه وحاشيته القليلة نوعا ما، فهقر بن غذاهم في البداية لكن بوصول المدد اليه تمكن من السيطرة ودفع القوميين (les Goumiers) الى التراجع حتى وادي سراط بالقرب من قوات الباي حيث استطاع أن ينهب دوار من الزغالمة الذين التظموا لحمايته[4].

وأمام المقاومة التي أبدتها علي ابن غذاهم اثناء تخييمه في حيدرة، حشد قوات جديدة[5]، وهو ما حتم على وطلي باي وسي رستم على تطويق علي بن غذاهم : الأول من سبيطلة والثاني من هنشير السوق على وادي سراط[6]، وكانت الدائرة في هذه المعركة عليه، ورغم سعيه جاهدا إلى حشد القوة دون أن يفلح، خاصة أنه كان على رأس 200 فارس لا أكثر[7].

1 - المرجع نفسه ص 124

2 - المرجع نفسه ص 130

3 - تلغراف من اللواء حاكم قسنطينة الى الحافظ العام بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1865 ، انظر :

- A O M , Carton , 25 H2 Dossier2 ; Dates1864. Tunis Renseignements Divers Affaires De Ben Ghedaoum,1864-1865

4 - Ibid

5 - Ibid

6 - تلغراف من اللواء حاكم ولاية قسنطينة إلى السيد الحافظ العام بالجزائر بتاريخ 5 جانفي 1865 ، انظر

- A O M , Bobine A2 ; Carton ; 25 H2Dossier2

7 - Ibid

ويبدو أن علي بن غذاهم كان مترددا في بادئ الأمر في العبور الى الإيالة الغربية ربما خوفا من أن تقوم السلطات الفرنسية بالقبض عليه وتسليمه للباي، لذلك عمل على مناوشة قوات المحلة في محاولة منه ربما لإعادة تجميع القبائل من حوله بيد أن ذلك لم يحصل، خاصة أن حليفه وصديقه حامد بلحاج بالقايد، السابق للزغالمة يوجد في (جبل) بويعبة مع أخيه وهما على أهبة الاستعداد لنا (بالسلطات الفرنسية)، فإنه لم يفعل ذلك بعد وآخرون كثيرون معه فلأنهم لا يدرون بأية حال مستقبلهم[1] على حد تعبير حاكم قسنطينة.

وأمام تضييق الخناق عليه من طرف المحلة عمد بن غذاهم ومن معه إلى العبور الى الجزائر ومعه حوالي خمسة الاف من ماجر والفراشيش وونيفة الى التراب الجزائري لدى قبيلة النمامشة[2] في حين أن حاكم ولاية قسنطينة ذكر في رسالته إلى الحافظ العام بالجزائر أن علي بن غذاهم سعى جاهدا الى حشد القوة دون أن يفلح، وكان على رأس حوالي 200 فارس لا أكثر[3]، وذلك بعد حصوله على الأمان من حاكم تبسة، وقد سارع بن غذاهم الى مخاطبة حاكمها عبر رسالة جاء فيها : «سيدي العقيد حاكم تبسة وما جاورها، السلام عليكم، لي شرف ابلاغكم أن قدومي إلى ولايتكم التي تحكمونها هو بنية الاستقرار أنا وأتباعي. أما وقد كفلتم لي الأمان واعطائكم لي العهد، فإني سأظل من ناحيتي المطيع لأوامركم...»[4].

وعلى اثر دخول بن غذاهم وأتباعه الى التراب الجزائري ذكر دي ماك ماهون في رسالته الى دوشان دي بلكور بتونس قائلا : انه [illegible] عربان يبلغ عددهم نحو 4700 نسمة على ترابنا، والتفت اثرهم تشكيلات تونسية فهاجمت قرب عين الشجرة دوار أولاد سيدي يحي بن طالب الذي أصبح أثرا بعد عين. وحماية للاجئين من عائلة قبائلنا تحول قائد دائرة تبسة يوم 10 جانفي إلى بكارية، وتقدم في يومي 11 و12 للاعتراض بالقوة إذا لزم الأمر على خرق حرمة التراب الجزائري من طرف القوات التونسية. وكان يواجه الجنرال رستم المرابط

1 - Ibid

2 - العجيلي، «دور بعض مشائخ الطرق الصوفية...»، مرجع سابق ص 130

3 - تلغراف من اللواء حاكم ولاية قسنطينة إلى السيد الحافظ العام بالجزائر بتاريخ 5 جانفي 1865 ، انظر :

A.O.M, Bobine A2 ; Carton ; 25 H2Dossier2

4 - رسالة من علي بن غذاهم إلى حاكم تبسة، انظر :

- A.O.M ; Bobine A2 ;Carton ;25 H2Dossier2

قرب حيدرة وسي علي باي المرابط بفوسانة"[1]. وقد أضاف دي ماك ماهون «بأن قبائل أخرى مخيمة على وادي الرابعة وهي تامة تستعد لاجتياز الحدود»[2].

وأمام حالة الخوف التي عمت القبائل الحدودية فإنها وجدت ملاذا آمنا في التراب الجزائري بيد أن قادة الجيش التونسي وأمام حالة الحروب الجماعي للقبائل التونسية تجاه الإيالة الغربية سارعوا بإشاعة خبر العفو عن الثوار واعطائهم الأمان وهو ما أكده دي ماك ماهون بقوله : «ولما أدرك قواد الجيش التونسي أن الثوار يجدون ملجأ لدينا سارعوا إلى بذل الأمان لهم واشاعوا أن من شاركوا في الثورة لا تنالهم إلا بعض الغرامات...»، كما تراجعت قوات الجنرال رستم الى منطقة الكمين قرب الجردة»[3].

ويبدو أن الإقامة الجبرية التي فرضتها السلطات الفرنسية على علي بن غذاهم بإذن من المارشال دي ماك ماهون وأخيه عبد النبي، وعائلاتهما أولا بقسنطينة ثم بقبيلة أولاد سيدي عبد النور التي لبثوا فيها حتى سنة 1866[4](*)، كانت مشددة حتى أن السلطات الفرنسية قد عملت على ترحيل الكثير من التونسيين وربما كانوا من أنصار علي بن غذاهم فبتاريخ 19 مارس 1865 خاطب المارشال دي ماك ماهون القنصل العام لفرنسا بتونس روشين دي بلكور قائلا : «البيوت التوانسة بأجمعها رجعت واذا اختفى بيت في وسط عروشنا ولم نشعروا به حين نطلعوا على ذلك نبادروا بترجيعهم الى الحدادة»[5]، ويبدو أن استثناء الترحيل

1 - وثائق تونسية. ثورة علي بن غذاهم 1864. الجزء الثاني تعريب الدار التونسية للنشر 1969. ص 140

2 - المرجع نفسه ص 140

3 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها

4 - غانباح مرجع سابق ص57

* كتب روشان دي بلكور الى دروين دي لويس بباريس بتاريخ 27 فيفري 1866 ما يفيد ان الأخوين علي وعبد النبي بن غذاهم فرا خفية من الجزائر ودخلا التراب التونسي متنكرين واستقرا بنواحي الكاف. والتجأ علي بن غذاهم فرارا الى شيخ الطريقة التيجانية سي محمد العيد بتونس في طريقه الى الحج وقصده نظرا لما له من مكانة عالية في النفوس - ملتمسا منه ان يستعطف عليه الباي عساه ان يشمله بعفوه الا ان الأخوين بن غذاهم قبض عليهما اعالي القصور واوثقوهما كتافا وسلماهما الى خيالة الباي قبل ان يدركا شيخ الطريقة التيجانية وسيقا الى باردو ولم ينفذ في علي بن غذاهم حكم الاعدام استجابة لمسعى قام به قنصل فرنسا وبعد ثمانية عشر شهرا وجد ميتا بزنزانته بحلق الوادي في 10 اكتوبر 1867. وكان أخوه أسعد حظا منه حيث تمكن من الفرار وغاب عن الانظار» انظر غانباح مرجع سابق ص 78 وايضا وثائق تونسية مرجع سابق ص 250 - 253

5 - أ و ت السلسلة التاريخية صندوق 212 ملف 243 / 1 وثيقة عدد24 و25 «تعريب مكتوب حاكم عموم الجزائر الجنرال ماك ماهون الى القنصل الفرنسي روشين دي بلكور المكلف بأمور فرانسا وقنصلها الجنرال بحاضرة تونس الى الوزير الاكبر سيدي مصطفى بتاريخ 19 مارس 1865»

تحل فقط علي بن غذاهم والمقربين منه بعد أن تم وضعهم تحت المراقبة المشددة وهو ما ذكره المارشال دي ماك ماهون في رسالته بقوله : «وعلي بن غذاهم مع خمسة او ستة بيوت اذنا بنزوله في تراب ايالة بين سطيف وقسنطينه واذنا بعمل عسه مخصوصه عليه لكي دواره لا يزيد بالانفار الذين يهربوا من العمالة التونسية لسبب ماء»[1].

وكنتيجة لما ذكرناه فإن علي بن غذاهم وخوفا من ابعاده من طرف السلطات الفرنسية إلى ما وراء الحدود كعقاب له على مخالفته قواعد «الضيافة»، فإنه سارع الى مخاطبة حاكم تبسة مفندا الادعاءات وفي نفس الوقت طالبا منه السماح لعائلته بالرجوع الى الديار مطالبا بالحماية للأشخاص والممتلكات بقوله : «اليوم وشاة نقلوا إلى السلط أني أقبل عندي أناسا لي بهم علاقات سرية، أشهد السماء وأقسم بالله أنه لا علم لي بذلك...، أما وقد عدت إلى وطني وعشيرتي التي رحبتني البقاء وبما أن عائلتي وممتلكاتي لديكم في منطقتكم فإني ألتمس عطفكم لتقبلوا اعلامي عبر التلغراف، سيدي اللواء حاكم ولاية قسنطينة أنه أذن لأهلي بالعودة إلى الديار مع الرعاية والحماية للأشخاص والممتلكات دون عائق...، اني كما تعلمون مواطن من الشرق، أجبرته الظروف على الفرار والاحتماء بكم ولاشيء بيني وبينكم ألام عليه ولا مصلحة لكم في أمتعتي»[2].

أما بالنسبة لمن بقي داخل الإيالة فإنه بالرغم من الأمان الذي أعطي لعموم السكان فإن عمليات الزجر لم تنقطع، لقد انتقم الفراشيش أيما انتقام من جلاديهم إلا أنهم عانوا – بعد فشل الانتفاضة – ألوانا شتى من الاضطهاد فقد تابع الجنرال رستم عملياته العسكرية في غربي الإيالة وواصل فرض المغارم ومصادرة المكاسب والحكم بالإعدام على من يسميهم بالعصاة، ولم يكفه ما سلطه من ألوان العذاب على الناس في الجهة بل قد زاد على ذلك بأن وجه في شهر أفريل 1865 لباردو بين 250 و300 من المشايخ وفي أعناقهم السلاسل وفور وصولهم فرشوا للعصا ونساء الحريم ينظرن إليهم من شرفات القصر[3]، و..ومات منهم بسبب الضرب الذي لا تحتمله القوى الحيوانية علي بن عباس شيخ تالة، خرجت روحه قبل كمال عدد الضرب فكملوا العدد بضرب شلوه وهو ميت ومات بعد الضرب الحاج مبارك

1 - المصدر نفسه والوثائق نفسها

2 - انظر : A.O.M ; Bobine A2 ; Carton ; 25 H2Dossier2

3 - غانباح مرجع سابق ص 57 - 60.

شيخ الطريقة (الرحمانية) حالة ولم يسمع منه حال الضرب الا قوله «يارب يارب» يكررها إلى أن أغمي عليه، والحاج صالح بن الشليلي من بيوت الفراشيش أولاد علي بن مبارك»[1].

وأمام حالة التنكيل التي انتهجها رستم تجاه العامة في الجهة عمت الناس حالة من الخوف ما أدى بالعديد منهم وخاصة في منطقة الوسط الغربي الى الهروب الى الأراضي الجزائرية للاحتماء من البطش والتنكيل والمصادرة التي انتهجها رستم باشا وعلي باي في قمعهما للثوار وملاحقتهم على الحدود وهو ما حتم على العديد من القبائل والدواوير المسارعة بالهروب حال سماعها بتقدم الجيش تجاه مناطقها وهو ما حصل مع أحد الدواوير من الخوافط «حين فروا من أماكنهم وقت خروج الأمحال المنصورة..»[2].

وأمام عمليات الزجر التي طالت العديد سواء بالسجن أو القتل فإن الكثير من العروش والقبائل التجأت الى العمالة الغربية، ففي رسالة من احد عمال الفراشيش علي الصغير بن مبارك إلى مصطفى خزندار بتاريخ 19 صفر الخير 1281هـ، ذكر أن عرش «الخوافط من حين رفعت مساجينهم لم يقدم لنا احد منهم ولازالت انا اخاطب فيهم للقدوم فامتنعوا وورد عنا الا علي الجزيري قايد اولاد يحي اراد ختان ابنه فتوجهوا له الخوافط واراد الدخول منه في عمالتهم لاكن سيدي حاكم بلر تبسه لم يقبلوا احد على ما ورد عنا واما القياد والاعراش كافلين الناس عنتهم..»[3].

كما أن آثار الثورة لم تكن وحدها من العوامل التي جعلت قبائل الفراشيش تتفرق في الأمصار سواء في اتجاه الايالة الغربية أوفي اتجاه افريقية أو بلاد الجريد، فإن العوامل الطبيعية بدورها كان لها انعكاس سلبي على حياة القبائل الاجتماعية والاقتصادية وهو ما نتبينه من خلال رسائل القياد والمشايخ الى السلطة المركزية فقد تعددت عبارات «إن العام محتاج من النعمة»[4]، «وأن الناس لما حل بها الجوع وقلة المرعى لحيواناتها حصل لها الملل والقلق»[5]، «وليكون معلوم السيادة ان بلادنا الطعام بها قليل»[6]، «تعرف سيدي أن بلادنا لم ينزل بها

1 - ابن أبي الضياف، مصدر سابق ج 6، ص 34.
2 - أ و ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 232، الوثيقة عدد 136، بتاريخ جانفي سنة 1865
3 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 199، وثيقة عدد 15192، بتاريخ 19 صفر سنة 1282هـ
4 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15286، بتاريخ 14 ربيع الثاني سنة 1283هـ
5 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15289، بتاريخ 6 جمادى الأول سنة 1283هـ
6 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15306، بتاريخ 23 جمادى الثانية سنة 1283هـ

مطر أكثر من عام وبسبب ذلك تفرقت الناس، وحرت قبايلها بالوطن ومالت بعض المواشي من الجدب الحال بالبلاد»[1]، «الحيوانات صارت ضعيفة... لقلة العشب لمرعى الحيوانات»[2]، «لأن الناس في اشد العسر»[3].

وبالتالي فإنه نتيجة لحالة الجدب والقحط التي ضربت المنطقة في منتصف ستينات القرن التاسع عشر، إضافة إلى عبء المغارم التي فرضت على الناس اثر ثورة علي بن غذاهم تفرقت قبائل الوسط الغربي في البلاد، وهو ما نتبينه من مكاتيب عمال الفراشيش الى السلطة المركزية حيث نجد أن علي الصغير بن مبارك يصف الحالة الكارثية التي بات يعاني منها الناس أمام إلحاح «الباهليك» على تحصيل الجباية بقوله: «... كما لايخفى جنابكم السعيد حال الناس وما هو حال بها من العسر وبعضها لأن كافة اخواننا الان نازلين حوفي تمغزه بقرب الجريد لاجل باب المعيشة واما وطننا لم يبقا به احد سوى زمالتنا بحيدرة لاني لم اردت خلاء هاته البقعة»[4].

كما أن الاختلاف في المحي المسلط على قبائل الفراشيش خلافا لجيرانهم من القبائل الاخرى المجاورة لهم كان من العوامل المساهمة في هروب الناس وتململهم وإزاء ذلك راسل عامل الفراشيش سليمان بن احمد رستم وزير العمالة بتاريخ 29 جمادي الثانية سنة 1283هـ قائلا: «فطالب من جناب السيادة أن يكون الاتفاق في خلاص من أراد ان يدفع الدراهم مثل الاتفاق مع جيراننا من العروش مثل ماجر وورتان وغيرهم ويكون عملنا عليه وان حل الناسنا دخلت ناحية الغرب مفترقة لعدم وجود الطعام بالبلاد»[5] وبتاريخ 13 شعبان 1283هـ راسل السلطات مجددا قائلا: «... وكما لا يخفى السيادة احوال الناس الان من الافتراق لاجل المعيشة والاحتياج وما حل بهم من الوقت والعسر فالذي تجدوه تخلصوا منه ومن لم تجدوه نعرف به السيادة والان لم بقى بالوطن احد فمنهم من دخل نواحي افريقية ومنهم من دخل الى تلك الناحية (الجزائر)... لكن مع احتياج الناس وجوارنا اولاد مهنى من ماجر وورتان يستخلصون على سعر الماشية الواحدة خمسة وثمانين ريالا سعر وية القمح اربعة

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15349، بتاريخ 12 ذي القعدة سنة 1283هـ
2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15356، بتاريخ 24 حجة الحرام سنة 1283هـ
3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15355، بتاريخ 4 حجة الحرام 1283هـ
4 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15313، بتاريخ 11 شعبان 1283هـ
5 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15306، بتاريخ 29 جمادي الثانية 1283هـ

وعشرين وسعر ويبة الشعير عشرة ريالات فوقع عندنا التشويش مع اننا وطن واحد وما حل بهم من العسر والاحتياج نحن مثلهم وزيادة»[1].

كما كاتب نفس العامل الوزير رستم مجددا أي بعد شهرين تقريبا بتاريخ 26 شوال سنة 1283هـ بما يلي : « ...لما اتانا الاذن العلي في خلاص زمام العشر اهل عملنا شرعنا واجتهدنا فيه ووجهنا اولا واحده وعشرين الفا وثانيا اربعة الاف ريال وحق سيدنا جلها تسلفتها من الغير عن نفسي ان الناس جلها تفرقت لاجل المعيشة الى تلك الناحية (الجزائر) ونواحي افريقية لما حل ببلادنا من الجوع وعدم الطعام ومن له سعي مات من الجدب ان بلادنا لم يحل بها مطر اكثر من عام الى الان ولم ينبت بها عشب والناس في عسر وشدة..»[2].

في ذات السياق كاتب عامل الفراشيش الصغير بن مبارك الوزير رستم بتاريخ 15 ذي القعدة سنة 1283هـ والذي جاء فيها قوله : «ان لا يخفاك حال هذا العام وقلة المطر ببلاد اهلنا وقلة العشب والناس الحالها الوقت وكانوا اهلنا اولاد ناجي واولاد وزاز نازلين بزريقه وعاتر اليم ونواحيهما واشتد عليهم الحال والان اتوا ضاعنين ونزلوا بفسونه (فوسانة) والقصرين قاصدين بلاد افريقيه ونواحيها بقصد المرعى لان الناس في اشد الدرك..»[3].

وأمام تزايد عمليات الهروب تجاه العمالة الغربية عملت السلطات التونسية على منع العديد من القبائل من حق العودة الا بعد استصدار اذن من السلطات المركزية وهو ما ذكره محمد العيد بن صميدة في رسالته الى الوزير خير الدين والتي جاء فيها : «هو اتاني النفر اعدد خمسة لما انا بوطن الفراشيش وذكر لي انه في جماعه من عمله من المذكورين ومن غيره اكمله من اولاد وزاز والان نازلين بقرب الحدود ومنهم من هو بجوار ورغه ومنهم بجوار شارن ومنهم من لازال بساقية سيدي يوسف على اطراف الحد الغربي وطلب منا نكاتبه بالدخول هو وجماعته الذين بدواخل المملكة والخارجين على اطراف الحدود..»[4].

يبدو ان عمليات الهروب الجماعي للقبائل نحو الايالة الغربية تزايدت نتيجة للحالة الاقتصادية المتردية وهو ما أثار حفيظة السلطات المركزية الى حد انها طالبت من عمالها في

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15315، بتاريخ 13 شعبان 1283هـ.

2 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15340، بتاريخ 26 شوال 1283هـ.

3 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 1530، بتاريخ 15 ذي القعدة 1283 هـ.

4 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15708، بتاريخ 1290هـ.

بلاد الفراشيش بوضع قائمة اسمية للقبائل التي قصدت الغرب، وقد جاء في احدى الرسائل ما يلي : «عرفنا الوزارة الحسينية في العام الفارط بمن توجه من عرشنا أولاد ناجي للناحية الغربية وحلولهم بعمل تبسه وعرفنا جناب الهمام السيد رشيد عامل الكاف في ذلك فاجرينا بان تحصوا له جميع من توجه لتلك الناحية بجريدة مبين بها اسماء القاطعين والمحل الذي استوطنوا فيه...، وعرفنا بان اكثرهم نازلين بحكم القايد التلمساني بن احمد شاوش بعمل تبسه ولم يظهر لنا من ذلك شيء فرجوعهم...، ثم بعد ذلك توجهوا الناس آخرين ونزلوا مع الاولين حيث لم يروا رجوع من الاولين...»[1].

وكنتيجة لذلك فرضت السلطات التونسية منع الدخول من الايالة الغربية دون تسريح أو اذن مسبق، بعد ان باتت العمالة الغربية ملجأ للعديد من المجرمين والمطلوبين للسلطات وهو ما جعل قياد المنطقة يتقيدون بالاوامر العلية الصادرة في الغرض «..في حين صدر الاذن العلي في منع من يدخل من الناحية الغربية من غير تسريح فوقفنا عند الاذن العلي ولم نقبل احد وفي ضننا هم كذلك لم يقبلون احد من رعايا سيدنا..، ونحن سيدي ليس لنا الاذن في مخاطبة حكامهم على ذلك وحصلت لنا مشاغبة كثيرة ومضره لانه جميع من عليه مطالب او جناية او حق يتحصن بتلك الجهة»[2].

وبالتالي يمكن القول أنه وكنتيجة لحالة الزجر والتغريم التي انتهجتها سلطات «البايليك» آنذاك ضد القبائل سواء في الساحل اوفي المناطق الغربية جعل العديد من العروش الحدودية وخاصة في منطقة الوسط الغربي تعمد الى الهروب والاحتماء بالايالة الغربية هربا من التنكيل ومن دفع الجباية خاصة بعد اشتداد الازمة الاقتصادية اثر حالة الجفاف التي شهدتها المنطقة.

ومما يدل على إصرار الدولة على التنكيل بالناس رغم حالة العسر التي كانوا يعيشونها من أوبئة ومجاعات وصلت إلى حد أكل لحوم البشر[3]، فان «الجميع عروش ماجر قتلها الشر وان الاعراش تاكل في لحوم الخيل والاحمر (كذا) والكلاب من الجوع»[4]، فإن محمد الصادق باي لم يتردد في تهديد أعوانه عندما أبلغوه أنه لم يعد هناك ما يجبى نظرا الى المجاعة التي

1 - المصدر نفسه، الوثيقة عدد 15830، بتاريخ 1295هـ.

2 - المصدر نفسه، الوثيقة نفسها.

3 - المصدر نفسه، صندوق 18، ملف 200، الوثيقة 15232، «رسالة وجهها القايد محمد قعيد بن سالم احمد قياد الفراشيش إلى الوزير محمد العزيز بوعتور».

4 - المصدر نفسه، صندوق 184، ملف 1042، الوثيقة عدد 89، بتاريخ 1865.

كانت تعيشها البلاد آنذاك عام (1867) ومن يأتيني شاكيا بتعذر الخلاص، تُضيّعهُ عند باب باردو كناية عن قطع رأسه، ثم قال للوزير بأعلى صوت ليسمع الحاضرين من العمال: أنا حكمت بالغصب على الخلاص، وعلى الخدم الاجتهاد في تنفيذ الأمر، وهؤلاء رعيّتي؛ وهل ثم أحد يسألني في رعيّتي؟»[1]

وكان من نتائج السياسة التي اعتمدتها الدولة إزاء الرعية إقبال أعداد من الناس على الهجرة والأكثر منهم دخلا ناحية الغرب من أجل الاحتياج[2]، أو نحو طرابلس ومصر[3].

ورغم ان قبائل ماجر كانت تقطن في مناطق بعيدة نسبيا عن الايالة الغربية فإن عروشها هربت بثورها الى الغرب وتفرق بعضها في الامصار خاصة وان جل تلك العروش كانت قد ناصرت بن غذاهم في ثورته عام 1864، وهو ما نتبينه من رسالة محمد بن قعيد بن سالم الى امير الامراء الوزير الاكبر سيدي محمد وزير الامور الخارجية بتاريخ 19 صفر الخير سنة 1295 هـ، والتي جاء فيها قوله: «هو ان لنا الناس من ماجر من عرش شقطمه كانت لهم اصول مخالطون لناحية الغرب ووقع لهم المكث بتلك الناحية تارة وهنا اخرى لاجل المصالح الدنيوية كما لا يخفى على سيدي ووقت المسغبة الماضية التي حلت بافريقية عمرها الله ووقع الفرار من هاته الجهة اكثر من غيرها حتى انتشر اهل هذا الوطن في سائر الاقطار كمصر وغيرها ثم ان شقطمه المذكورين رجعت منهم الناس الى وطن ماجر...»[4]. وبذلك يمكن القول أن بعض عروش ماجر اجتازت الحدود الغربية والشرقية هربا من حالة الهرج التي سادت الايالة آنذاك بعد فشل الانتفاضة وربما كذلك خوفا من سياسة «البيلكة» التي قد

1 - ابن أبي الضياف. مصدر سابق ج 6، ص 107.

2 - أ. و. ت. السلسلة التاريخية صندوق 18، ملف 199، وثيقة عدد 15307 و 15313، بتاريخ 1866.

3 - نشر في الرائد التونسي ليوم الأربعاء التاسع عشر من محرم الحرام سنة 1287هـ الموافق لـ 20 أفريل 1870 بلاغ صادر عن الوزير الأكبر مصطفى خزندار إلى التونسيين بالخارج وإلى محمد الطوير وكيل تونس بمصر ومثله إلى وكلاء الباي بالاسكندرية وطرابلس وعنابة لحث الناس على العودة إلى البلاد بعد أن هدأت الأوضاع واستتب الأمن وهذا دليل على أن الهجرة إلى الخارج مست مصر أيضا وقد جاء فيه ما يلي: «محب الحاج محمد الطوير وكيل المعظم الأرفع مولانا وسيدنا دام عزه بمصر حرسه الله تعالى أما بعد السلام عليكم ورحمة الله فإن جماعة من رعايا الدولة التونسية تنقلوا إلى السكنى بمصر وعملها وذلك لما وقع بالمملكة التونسية في (...) السالفة من النقص في الأموال والأنفس والثمرات ولما زالت بحمد الله جميع الأسباب التي حملتهم على التنقل واستقر حال المملكة على تمام العافية والرخاء صدر الإذن العلي بأن (...) سائر المتنقلين من رعايا الدولة التونسية بذلك وتحرضهم على الرجوع إلى أوطانهم وتعلنوا بذلك سائر نواحي مصر حتى يتصل العلم به لجميع المتنقلين وتعرفوهم لا يخشوا من ارتحالهم من أوطانهم لأن مولانا دام عزه عفا عمن يرجع لوطنه لتجتهد في تحريضهم على الرجوع ولا نزيدكم توكيدا في بذل الجهد في مثل هذا الأمر المهم ودمتم بحفظ الله والسلام»

4 - أ. و. ت. السلسلة التاريخية صندوق 18، ملف 202، وثيقة عدد 15827.

لتنهجها الحكومة تجاه أرزاق عروش ماجر خاصة وأن الفراشيش عانوا - بعد فشل الانتفاضة - ألوانا شتى من الاضطهاد على أيدي «محلة» علي باي مثل مصادرة الممتلكات والتقتيل والتعذيب والسجن...»[1]، ونستند في ذلك إلى الجداول البيانية التالية التي توضح ممتلكات بعض من عروش ماجر التي تعرضت للنهب حال اجتيازها للحدود الغربية من طرف قبائل «العرابة» أثناء ثورة علي بن غذاهم سنة 1864م وهو ما يدل على أن عروش ماجر ليست بمستوى حالة الفقر التي صورها بعض المؤرخين وأن ثورة علي بن غذاهم سنة 1864 لم تكن ثورة فقراء أنهكتهم المجبى بقدر ما كانت ثورة على سياسة البايليك خاصة أن عروش الوسط الغربي لم تكن بمعزل عما يجري داخل الايالة وهو ما يؤكد في ذات الوقت أن الثورة كانت امتدادا لحركة ثورية انطلقت عند بداياتها من الجنوب وبالتحديد من جهة «الأعراض» لتشمل تدريجيا كلا من جهة الوسط والشمال الغربي ثم مدن الساحل وصفاقس[2].

ولئن كان الشقاطمة يستقرون في وطن ماجر[3]، في مناطق حدليان ومحرزة وجبل سيدي علي بن ام الزين صيفي وشتوي[4]، فيبدو أن حالة الهرج التي حدثت ابان ثورة علي بن غذاهم دفعتهم الى الهروب بانعامهم الى ناحية الغرب اسوة ببقية العروش من الفراشيش خوفا من سياسة «البيلكة» التي اعتمدها الوزير رستم، كما ان سياسة المجبى المشطة التي انتهجتها السلطة المركزية تجاه سكان البوادي ودواخل البلاد عن طريق عمالها الذين عملوا على تفقير القبائل بعد ان اثقلوا كاهلها بالضرائب كانت من العوامل الدافعة الى الهروب نحو أماكن أخرى بعيدة نسبيا عن مضارب القبيلة الأصلية.

كما هو الحال بالنسبة الى عروش الحبلان والتي كانت تقطن بسيدي بوحبل وجبل مغيله[5]، أما عروش الفاد وتاغوت من الفواد فكانت تنتجع بمناطق البشتيه والثماد والبواجر صيفي وشتوي[6]، أما أولاد سهيل فيستقرون بمناطق العقيب وعين الخمايسية ووجه مغيله[7].

1 - التميمي. انتفاضات الفلاحين. مرجع سابق ص 145.

2 - الماجري (الأزهر). قبائل ماجر والفراشيش. مرجع سابق ص 415.

3 - أ. و. ت. السلسلة التاريخية صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15827.

4 - المصدر نفسه. السلسلة (أ)، صندوق 199، ملف 9 / 3 سنة 1889م الوثيقة عدد 5. «احصاء وارشادات عامة حول الفراشيش وماجر».

5 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 11.

6 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 17 و18.

7 - المصدر نفسه. الوثيقة عدد 33.

أما السالمة فيسكنون بالعسرا وجبل بولاحاش[1]، في حين ان الصالمة حجار فيقطنون بمناطق العيون الحمر ووجه بولاحاش[2]، وبالتالي يمكن القول انه نتيجة للثورة بعد أن شاركت عروش ماجر الى جانب علي بن غذاهم في الثورة فإنها بعد فشل الثورة فرت معه الى الغرب وحتى أن عروش ماجر «وحين كانوا بالعمالة الغربية جعلوا عليهم شيخا لخلاص المطالب على عادة الأعراش»[3].

وبذلك يمكن القول أن حالة «الهرج» ابان الثورة وفشلها جعلت العروش تفر وتتفرق في الامصار وما رافق عملية التنقل الجماعي للفرق من مصاعب ومتاعب على الطريق وهو ما جعل بلاد الفراشيش وماجر شبه خالية من الناس «اذ اهلنا بالفراشيش كلهم رحلوا بالربقيه لم يبقا احد بالبلاد اصلا سوى زمالتنا قدر العشرين بيتا وبقا السوق عادم البيع والشراء بحيث ان بعض السكان من قرية تالة رايدين الرحول قاصدين نواحي الربقيه»[4]، ووقت حلول المحلة المنصورة بالله تعالى وكان في ذلك الوقت عروشنا فروا من بلادهم لناحية الغرب»[5]، وهو ما يؤكده ادمون بليسي دي راينوا الذي زار المنطقة في أوساط القرن التاسع عشر يقول : «وكان ما يدل على وجود الحياة قد زال في هذه الجهة الملعونة، إذ من النادر ان يسمع بها طنين حشرة أو زقزقة عصفور»[6].

وقد عبر عمر بن غريسي البناني أحد شعراء السماعلة من الفراشيش عن تشرد نجوع الفراشيش وماجر وعن المأساة التي عاشوها - والذي عاش على ما يبدو خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر- حيث أرخ بطريقته الخاصة عن خلو مجال الفراشيش وماجر من الناس اثناء سنوات المساغب والازمات بقوله :

1 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 19
2 - المصدر نفسه الوثيقة عدد 23
3 - المصدر نفسه صندوق 18، ملف 202، الوثيقة عدد 15827
4 - المصدر نفسه صندوق 18، ملف 199، الوثيقة عدد 15363
5 - المصدر نفسه صندوق 184، ملف 1042، الوثيقة عدد 35
6 - التيمومي انتفاضات الفلاحين.. مرجع سابق ص 69

ماذا وماذا الوحـــش درك علـــــى *** ونجع الفراشيش شرق وقعدت بلادهم خلية

وماذا وماذا نتنا سهـــــــــاري *** على نجع زوز قياد قعدت بلادهم قفارة[1]

ويمكن القول أن هروب قبائل الفراشيش وماجر من مضاربهم الى مجالات قبلية مجاورة أو نحو الايالة الغربية وتفرقهم في الامصار احتماء من تجاوزات الاعوان المحليين وتجاوزاتهم، كان من العوامل التي جعلتهم ضحية سهلة في متناول عروش «الغرابة» التي اغتنمت الفرصة لتكثف من عملياتها الاغارية تجاه اللاجئين.

فعروش ماجر اسوة ببقية عروش الوسط الغربي كان النشاط الرعوي هو الغالب على نمط حياتها اليومية حيث كانت لها ثروة حيوانية متنوعة ارتكزت أساسا على تربية الأغنام والتي تراوح عددها لدى بعض العروش بين 1500 إلى 21000 رأس والماعز والابل والبقر والخيل والبغال والحمير..»[2]، وبالتالي فإن هذه الأعداد المهولة من رؤوس المواشي تؤكد أن عروش ماجر كان نشاطها يعتمد على تربية الماشية وأن ما نحب لها ليس مبالغ فيه ونستند في ذلك إلى الجداول البيانية التالية التي توضح ممتلكات بعض من عروش ماجر التي نهبت من طرف «الغرابة» اثناء هروبهم إلى الإيالة الغربية، وهو ما يؤكد أن ثورة 1864 لم تكن ثورة جياع كما صورها مؤرخي البلاط الحسيني، بل كانت ثورة عروش انهكتها الجباية وجور العمال.

1 - ذكر هذه الابيات عبد الجليل البساوي المقاومة المسلحة بالوسط الغربي بمناسبة الدورة الخامسة للتقلي علي بن غذاهم أفريل 1988. المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بالقصرين ص 12 - 15. ويذكر الأزهر الماجري أن القائدين اللذين اشتهرا ببلاد الفراشيش آنذاك هما قشوم بن محمد والحاج حراث بن محمد الظفر. الماجري (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش.. مرجع سابق ص 80 - 81.
2 - أو.ت. السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 248 الوثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866» وزارة الأمور الخارجية

3 - ما نهبته العروش الغربية إلى قبائل ماجر سنة 1281هـ / 1864م[1]

جدول عدد 1

اسم العـــــــــــــرش : تلخيص ما نهبوه العروش الغربية إلى الشـقاطمة من ماجر سنة 1281هـ / 1864م في السنة المذكوره دخلوا فريق من الحمادنه إلى العمالة الغربية فنهبوا لهم أولاد يحيا والتماشته والمراكنه كما سيأتي بيانه [2]

الأشياء المنهوبة		العـــــدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
ابـــل	بالحوايه(*) صغرا (الحوية 10	320	98500	
خيـــل	بسروجها(*)	110	55000	
أبغال	بالبراذع	60	18000	
غنـم		7252	72520	
بقـــر		220	16500	
حمير		70	3500	
جمال (بالحوايه)		150	4500 (ثمن الجمال والحوايه المرفوعه عنهم)	
بيت شعر صوف بأثاثه (رواي ورايق(*) وأقطفة) سعر البيت 500		200	100000	
طعام : مافيمته 50 حمل(*)	قمح (القفيز باجي (*)	12 1/2	5000	
	شعير القفيز باجي	25		
لباس وأثاث	قطيفة	115	46000	
	سفساري	190	8600	
	برنوص			
سلاح :	مكاحل طوال	205	10250	
	مقازن			
	قربيليات			
	فلشات	106	2650	
حلي (ما قيمته)			15000	
ريالات تونسية		25000	25000	
القتلى :	رجال	6	9600	
				495120

1 - المصدر نفسه

2 - المصدر نفسه

• الحوايه أو الحوية : برذعة للجمل وتصنع من الخشب وتغلف بمرقعة تصنع من الصوف والشعر وتملأ بالتبن

• السرج : وهو البرذعة التي توضع على الخيل قبل ركوبها يربطها اطار من الجلد يلتف حول جسم الفرس ويكون عادة مطرزا وملونا بعدة ألوان ويتباهى الفارس به.

• درايق جمع دراقة : غطاء من القماش أو الصوف يقسم الخيمة إلى قسمين

• الحمل : ما يحمل على ظهر الإبل ويقدر بغرارتين أما بخصوص قيم الغرارة والحمل فهي مختلفة.

• في الريف الغرارة سعتها خمس قلبات ونصف (القلبة : مكيال للحبوب والمواد الجافة وهو عبارة عن قفة مصنوعة من الحلفاء أوعاء من الحديد أو الخشب سعته 20 لترا بصفة عامة) أي 110 لترات والحمل = غرارتان

• 220 لترا للمزيد أنظر : فروة ، مرجع سابق ص 254 - 255.

• القفيز : وحدة كيل حسابية تساوي 16 وية (الويبة : المكيال الذي يستعمل كمعيار شرعي وهو المرجع يعطي للويبة قيمة 180 .40 لترا في حين تقدر المعاملات التجارية باثنين وثلاثين لترا ونصف (50. 32 لترا) أو 192 صاعا مقداره القانوني يساوي 68. 842 لترا (180 40 16x) أي حوالي 6 هكتلتر ونصف والقفيز الباجي يساوي 1280 كلغ وفي تالة القفيز يساوي 1000 كلغ والويبة 100 كلغ للمزيد أنظر . فروة مرجع سابق ص 252 - 253 و256.

جدول عدد 2

اسم العرش : ما نهبوه المذكورين (أولاد يحيا والنمامشة والحراكتة) لفريق أولاد رمضان من عرش شقطمة كما سيأتي بيانه (1)				
الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
ابل		146	105800	
	بالحوايه	200		
خيل	بسروجها	100	81000	
	بالبرادع(*)	100		
غنم		3000	50000	
ماعز		2000		
بقر		300	22500	
أبغال		90	27000	
حمير		50	2500	
بيت شعر صوف بأثاثه (من قطايف 60 وغيره)		60	48000	
طعام : 45 حمل	قمح (القفيز باجي)	7	2675	
	شعير (القفيز باجي)	½ 4		
لباس :	سفساري جريدي(*) عمل البادية	190	7900	
	برنوص			
سلاح :	مكاحل طوال	175	8750	
	مقارن			
	فريلات			
حلي فضة عمل تونس :	أزواج خلا(*)		10000	
	أزواج خدايد(*)			
	أزواج أخراص(*)			
ريالات تونسية		12000	12000	
القتلى :	رجال اوأخذوا ماعليهم من السلب	5 أنفار	9000	
				389825

1 - أ.و.ت. السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 240 وثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866» وزارة الأمور الخارجية

* البردعة: تصنع من الصوف والشعر وتملأ بالتبن

* سفساري جريدي وهو عبارة عن غطاء تلتحف به النساء أثناء خروجهن من البيت ويختلف لونه من منطقة إلى أخرى ويكون عادة أبيض اللون ومصنوع من الحرير أو من الصوف بينما يكون في منطقة الجريد لونه أسود وبه خطوط زرقاء

* خلا جمع خلال : قطعة من الفضة أو الذهب في شكل مثلث يشد الملحفة في مستوى الصدر الأيمن (الأزهر) قبائل ماجر والفراشيش ، مرجع سابق، ص 521

* خدايد جمع خديدة : هي قطعة عريضة ودائرية الشكل من الفضة أو الذهب من أدوات الزينة للنساء وتلبس في اليد

* أخراص جمع خرص : قطعة من الفضة أو الذهب تلبسها النساء في الأذن

جدول عدد 3

اسم العرش : ما أخذوه أولاد يحيا العربي أولاد سعد من شقطمة في سنة 1281 ه 1864م كما سيأتي بيانه (1)

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
إبل : بالقوايه		150	46500	
خيل	بسروجها 50	90	45400	
بغال	بالبرادع 40			
غنم		4400	64000	
ماعز		2000		
حمير		30	1500	
بيت بأثاثه		50	18000	
طعام : 450 حمل	قمح	150	9500	
	شعير			
لباس وأثاث	قطيفة	30	12000	
	حوالي جريدي(*) عمل البادية	170	6800	
	برنوص			
سلاح :	مكاحل طوال	400	20000	
	مقارن			
حلي فضة عمل تونس :	أزواج خلا		9345	
	أزواج حدايد			
	أزواج أخراص			
وحا ؟		50	1100	
القتلى :	رجال	3	5400	
				262045

1 - أ.و.ت السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 248 وثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1865» وزارة الأمور الخارجية .

* حوالي جريدي جمع حولي : لباس من القماش يكون مخطط اللون بعدة ألوان تلبسه المرأة

جدول عدد 4

اسم العرش : ما نهبه المذكورين (أولاد يحيا) لفريق الحبلان من شقطمة 1281 هـ / 1864م كما سيأتي بيانه [1]

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
إبل : (جمال)		65	97000	
	بالحوايه	250		
خيل	بسروجها	150	75000	
أبغال	بالبرادع	50	15500	
غنم		4300	58000	
ماعز		1500		
بقر		300	22500	
حمير		150	7500	
خيمة بأثاثها		85	20600	
طعام: 40 حمل	قمح	½.6 + 14 حمل شعير+½.3 قفيز باجي	1650	
	شعير			
لباس وأثاث	قطيفة	40	16000	
	سفساري	90	3600	
	برنوص			
سلاح :	مكاحل طوال	162	8100	
	مقابن			
	قرابل			
حلي فضة عمل تونس :	حلي مختلفة		9000	
	أزواج حدايد			
	أزواج أقراص			
ريالات تونسية		15500	15500	
القتلى :	رجال (وأخذوا ما عليهم)	4	7200	
				35 71 50

1 - أوت السلسلة التاريخية، صندوق 213 ملف 248، وثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866» وزارة الأمور الخارجية

جدول عدد 5

الأشياء المنهوبة		العـــدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
اسم المعرض: ما أخذه أولاد يحيا والحراكته والنمامشه لفريق الدبيبات من شقطمة 1281 هـ 1864م كما سيأتي بيانه (1)				
جمال		50	92500	
	بالحوايه	250		
خيل	بسروجها	90	45000	
بغال	بالبرادع	60	18600	
غنم		6025	60250	
بقر		200	15000	
حمير		60	3000	
خيمة بأثاثه		90	32400	
طعام: 90 حمل وثمن العدايل(*)	قمح القفيز باجي	15	5550	
	شعير القفيز باجي	7 ½		
لباس وأثاث	قطيفة	70	28000	
سلاح:	مكاحل طوال			
	مقارن	245	12250	
	قرابل			
حلي فضة عمل تونس:	خلاخل(*)	(مختلفة)	11000	
	خلا			
	حدايد			
	أحراص			
ريالات تونسية		22200	22200	
القتلى:	رجال	4	6400	
				351650

(1) المصدر نفسه
* العدل: قفة مصنوعة من الحلفاء أو جمع نخلة محبوك أو غرارة تحمل على جنب البعير وتعدل بأخرى وتختلف قيم الأعدال من منطقة إلى أخرى
- في مرنة وبن قردان: العدل = 5 ويبات شعير=200 لتر والعدل = 4 ويبات قمح = 160 لترا
- في المناطق العسكرية سابقا من قابس إلى أقصى الجنوب العدل يساوي نصف غرارة = 5 ويبات = 200 لتر. أنظر فنية: مرجع سابق ص 255

* خلاخل جمع خلخال: قطعة من الفضة أو الذهب تلبسها المرأة في الرجل وتكون في شكل حلقة

جدول عدد 6

اسم العرش : في سنة 1281هـ/ 1864م غار الشيخ ابراهيم الخليل ومن معه من أولاد يحيا على فريق القاد من عرش ماجر حين دخلوا العمالة الغربية وقت الهرج إبان ثورة علي بن غذاهم) ونهبوهم كما سيأتي بيانه [1] كما شارك في نهب الفريق المذكور محمد التبسي [2]

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
جمال		25	46250	
	بالحوايه	125		
ابل		55	43700	
خيل	بسروجها	70		
أبغال	بالبرادع	20		
غنم		1870	26000	
ماعز		730		
بقر		213	15975	
حمير		45	2250	
بيت بأثاثه		32	16000	
طعام : 215 غرارة(*)	قمح (قفيز)	(*) 20.¾	6862.½	
	شعير (قفيز)	(*) 6.¾		
لباس وأثاث	سفساري نسواني	(*) 55	4 000	
	برنوص	(*) 45		
	18 قطيفه 21 درقة	(*) 21 - 18	9510	
سلاح :	مقرون	(*) 85	5000	
	قربيليه	(*) 15		
	زوج طبانجه	(*) 35	1050	
	سيف	(*) 25	625	
حلي فضة عمل تونس :	خلا	(مختلفة) (*)	9000	
	حدايد			
	أعراص			
ريالات تونسية		(*) 7585	7585	
القتلى :	رجال	5 (وأخذوا ما عليهم من السلب)	9000	
وحا؟		(*) 20	560	
				183367.½

1 - أوت، السلسلة التاريخية، صندوق 213 ملف 248، الوثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866» وزارة الأمور الخارجية

2 - المصدر نفسه

* الغرارة : وعاء يصنع يدويا بنسج الصوف وشعر الماعز بعد خلطهما مع بعضهما ثم تخاط في شكل كيس يستعمل عادة لنقل الحبوب

(*) المنهوب الذي أخذه محمد بن مصطفى التبسي، أوت، السلسلة التاريخية، مصدر سابق

جدول عدد 7

اسم العـــــــــرش : في عام 1281هـ/1864م هجموا أولاد يحيا والنمامشة من فريق أولاد خلف من الفاشوت من عرش ماجر حين دخلوا وقت الهرج للعمالة الغربية وأخذوا ما لهم كما سيأتي بيانه (1)

الأشياء المنهوبة		العــــدد		ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
إبل	بالحوايه	195		59850	
خيل	بسروجها	54	35	22350	
بغال	بالبرادع		19		
غنم		2250		22500	
معز		235		17625	
بقر		65		3250	
حمير					
جمال					
بيت بكامله من عمل وسمن وقصاع ومنارة(1) وقربة(2) وماء ورحى(3)... وغيره		42		21000	
طعام: 132 حمل وغرارة	قمح	15		11050	
	شعير	13			
	حمص	2			
	كسكسي	3.200			

1 : أرشيف المحفظة التاريخية صندوق 213 ملف 240 الوثيقة عدد 1 تقرير يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866، وزارة الأمور الخارجية

• الشرد : إناء من الطين أو من الخشب أعمق من الجفنة يستعمل للأكل خصوصا الكسكسي ... مرجع سابق ص325

• القربة : وعاء مصنوع من الجلد الماعز قدره 30 لترا تقريبا تستعمل في حفظ الماء وحمله أثناء التنقل

• رحى : آلة يدوية تستعمل لرحي الحبوب وتتكون من الحجر وتتكون من حجرة علوي مثقوب من الوسط حيث توضع الحبوب وحجرة سفلى ويدار الجزء العلوي من الطرف بدوية

				8400
لباس وآلات	قطيفة	21		2970
	زرابي	27		2480
	حولي رجالي ونسوالي	62		2520
	برنوص	63		375
سلاح	فرد طبانجه	25		5550
	مكحلة	111 (لوفيرهم)		
	مقارين			650
	قرابيل	13		675
	فلاش	35		
حلي فضة عمل تونس	خلال			11100
	صداب			
	أقراص			
	خلاخل			
ريالات تونسية		9245		9245
القتلى	رجال	4	واخذوا سلبهم	9000
	نساء	1 إمرأة		
				210830

جدول عدد 8

اسم العرش : في عام 1281 هجموا أهل تبسة عن فريق أولاد سهيل من قبيل أولاد علي من عرش ماجر ونهبوا ماعندهم [1]

الأشياء المنهوبة		العدد		ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
	بالحوايه	27		8370	
خيل وأبغال	بسروجها	13		6500	
غنم		725		7250	
ماعز					
بقر		34		2550	
حمير		14		700	
بيوت شعر بأثاثها		8		2880	
طعام : 19 حمل	قمح	3		2380	
	كسكسي	1/2 1			
لباس وأثاث	قطايف	7		2800	
	حوالي	18		640	
	برانص				
سلاح :	مكاحل	11		600	
	مقارن				
	قربيلية				
حلي فضة عمل تونس:	خله			2250	
	حدايد				
	أخراص				
ريالات تونسية		1700		1700	
القتلى:	رجال	1	وأخذوا ما عليهم من اللباس	3600	
	نساء	1			
					42220

1 - أوت السلسلة التاريخية صندوق 213 ملف 248 الوثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866» وزارة الأمور الخارجية.

جدول عدد 9

اسم العرش : وفي سنة 1281 ه 1864 م غار القايد ... قايده ومن معهم على فريق أولاد سهيل من العثامنية من عرش ماجر من عمالة (الإيالة الغربية) هاربين وقت الهرج وأخذ لهم المكون ما سيأتي بيانه [1]

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
ابل	بالحوايه	150	46500	
خيل	بسروجها	50	25000	
أبغال	بالبرادع	25	7750	
غنم		2910	29100	
ماعز				
بقر		190	190	
حمير		60	3000	
بيت بأثاثه		42	16800	
طعام : 76 حمل وغرارة	قمح (قفيز باجي)	10	1/2 4442	
	شعير (قفيز باجي)	200 . 9		
لباس وأثاث	قطيفة	20	8000	
	حرام	60 منهم ما هو جريدي		
	برنوص	62	48800	

1 - المصدر نفسه

		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
سلاح :	مكحله			
	مقرين	72	3600	
	فرد جعبه			
	فرد طباكه	45	675	
	فلش	35	675	
حلي فضة عمل تونس :	ازواج خلا		9216 ½	
	ازواج حدايد			
	ازواج أخراص			
ريالات تونسية		26542	26542	
القتلى :	رجال	3 ونهبوا ما عليهم من اللباس	5400	
				249952 ½

جدول عدد 10

اسم العرش : في 1281هـ/ 1864 هجموا الشيخ ابراهيم بن خليل اليحياوي والشيخ ابراهيم بن بلقاسم عن فريق من أولاد سهيل من الهوايدية من عرش ماجر حين فروا من بلدهم (إلى الايالة الغربية) وأخذوا لهم كما سيأتي بيانه [1]

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
جمال		20	41600	
	بالحوايه	115		
خيل	بسروجها	27	18350	
بغلة	بالبرادع	15		
غنم		3874	38740	
ماعز				
بقر		224	16800	
حمير		31	1550	
جمال				
بيت شعر و صوف بأثاثه		27	10800	
طعام : 58 حمل	قمح (قفيز باجي)	10	3610	
	شعير (قفيز باجي)	4.½ + ثمن الحمول		
لباس وأثاث	قطيفة	17	10300	
	زرابي	7		
	سفساري	27		
	برنوص	30	2280	

1 - المصدر نفسه

		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
سلاح :	مكاحل ومقارن وغيرهم	27	1350	
	طبانجه	15	225	
	فلش	17	425	
حلي فضة عمل تونس :	حلا		9000	
	حدايد			
	أخراص			
	حلق(*)			
ريالات تونسية		25231	25231	
				180161

* الحلقة : تكون عادة من الفضة وهي تشد حزام المرأة.

جدول عدد 11

اسم العرش : في عام 1281هـ/ 1864م هجموا العبانه والنمامشه عن فريق النمالقه من عرش ماجر حين دخلوا إلى وطن الغرب وسيأتي بيان ما أخذوه لهم(1)				
الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
جمال	بالحوايه	95	29450 بما فيه ثمن الحوايه	
خيل	بسروجها	20	12790	
بغلة	بالبرادع	9		
غنم		1718	17180	
ماعز				
حمير		18	900	
بيت شعر و صوف بأثاثه (من عسل وزيت وسمن ومواعين (حركة العرب		12	4800	
طعام : 26 حمل	قمح	4	3320	
	كسكسي	2½		
لباس وأثاث	سفساري	18	1720	
	برنوص	15		
	قطايف	8 سعر الواحدة 400		
	درابق	10 سعر الواحدة 110	4300	

1 - أوت. السلسلة التاريخية. صندوق 213 ملف 248. الوثيقة عدد 1 «دفتر يحصي ما نهبته العروش الجزائرية من العروش التونسية على الحدود الغربية : 1864 - 1866» وزارة الأمور الخارجية

سلاح :	مكحلة وبقارن	21	1400	
	قرابل	7		
	طبانجه	13	195	
	فلش	11	275	
حلي فضة عمل تونس :	حله		9650	
	حدايد			
	أمراس			
	خلاخل			
ريالات تونسية		2700	2700	
القتلى:	رجال	4		
	نساء	1 إمرأة – وأخذوا ما عليهم من السلب	9000	
				104255

جدول عدد 12

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
اسم المعرش : وفي عام 1281هـ/ 1864 هجموا أولاد يحيا ومعهم قايدهم علي الجزيري على فريق النمالقه حين دخلوا هاربين إلى العمالة الغربية وسياتي بيان ما أخذوه لهم[1]				
ابل		165 + 140 حويه	47900	
خيل	بسروجها	85	59860	
بغال	بالبرادع	56		
غنم		3675	36750	
ماعز				
بقر		32	2400	
حمير		184	9200	
بيت شعر و صوف بأثاثه (من آلات العرب وسمن وعسل		45	18000	
طعام : 133 حمل	قمح (قفيز باجي)	20	7985	
	شعير (قفيز باجي)	13.%		
لباس وأثاث	برنوص	214	11580	
	حرام نسواني	75		
	برانص وسفاسر	214	8650	
	زربية	16	8000	

1 - المصدر نفسه

		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
سلاح :	مكاحل طوال وبقارين	121	6050	
	فلش	85	2125	
حلي فضة عمل تونس :	أزواج خلا			
	أزواج حدايد		9550	
	أزواج أمراس			
ريالات تونسية		25654	25654	
				253704

جدول عدد 13

اسم العرش : وفي عام 1281 ه 1864 هجموا أولاد يحيى من فريق المثالثة حجاز من عرش ماجر حين دخلوا هاربين إلى ناحية الغرب وأخذوا لهم ما يلي (1)

الأشياء المنهوبة		العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
إبل	بالقوايه	46	14250	
خيل	بسروجها	45	22500	
بقر		76	5700	
غنم		1534	15370	
حمير		22	1100	
أبغال	بالبرادع	15	4650	
سلاح	مكاحل وقرابل	45	2250	
	سيوف	10	250	
ريالات تونسية		2565	2565	
حلي فضة عمل تونس	خله			
	حدايد			
	أمراس		3350	
	حلق			
	خلاخل			
أثاث	زرابي	15	7500	
بيت شعر وصوف بأثاثه (من أسطله نحاس والحايس وغيرهم وعسل وسمن)		22	11000	
طعام 23 حمول حلوة	قمح (القفيز)	3	1335	
	شعير (القفيز)	2.%		
				91830

1 - المصدر نفسه

جدول عدد 14

الأشياء المنهوبة		العــــدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
اسم المعـــــــرش : وفي شهر شعبان الأكرم (ديسمبر) سنة1281هـ / 1864م هجموا أولاد يحيا عن فريق أولاد عباس وفريق السعادنه من أولاد عيات وفريق الهراهرة حين دخلوا إلى العمالة الغربية وأخذوا ما لهم كما سيأتي بيانه [1]				
إبـل		65	19500	
	بحويه	80[*]	24800	
		125[**]	35650	
خيـل	بسروجها	92	46000	
		15[*]	7500	
		86[**]	43000	
أبغال	بالبرادع	17	5270	
		16[*]	4960	
بقــر		194	14550	
		50[*]	3750	
		120[**]	9000	
حمير		55	2750	
غنم		5474	54740	
ماعز				
بيت بأثاثه		84	33600	

1 - المصدر نفسه

* ما نهب لفريق الهراهرة المصدر نفسه

** ما نهب لفريق السعادنه المصدر نفسه

حلي فضة عمل تونس :	أزواج حلا		9700	
	أزواج حديدة			
	أزواج أخراص			
ريالات تونسية		5400	5400	
القتلى:	رجال وأخذوا ما عليهم من السلب	4	7200	
				327370

جدول عدد 15

الأشياء المنهوبة		العــــدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
اسم المعـــــــرش : وفي عام 1281هـ/ 1864م هجموا حكام تبسة عن فريق أولاد يعقوب من أولاد مساهل وفريق أولاد شعيب وفريق أولاد الشيخ وأخذوا منهم ما يلي [1]				
سلاح	مكاحل	600	30000	
	مقارين			
	قرابل			
غنم		160	1600	
				31600

1 - المصدر نفسه

جدول عدد 16

اسم العـــــربان : وفي شهر شعبان الأكرم (ديسمبر) عام 1281هـ/1864م هجموا القايد عبد الله قايد والقايد شنوح وهم قياد اللعامشة على فريق أولاد يعقوب وفريق أولاد الشيخ وفريق أولاد شعيب وفريق الدبابه وفريق أولاد غيلان من أولاد عمران وفريق أولاد موسى من أولاد غيات الجميع ماجر وأخذوا ما لهم من الكسب والحلي والناس كما سيأتي بيانه (1)

الأشياء المنهوبة		العـــدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
ابـل	بالحويه	200	62000	
		[CH] 60	18600	
		[DB] 243	75330	
		[AG] 180	55800	
		[AM] 340	105400	
جمال	بالحويه	[MS] 300	90000	
خيـل	بسروجها	50	25000	
		[CH] 20	10000	
		[MS] 142	71000	
		[DB] 130	65000	
		[AG] 90	45000	
		[AM] 172	86000	
أبغال	بالبرادع	23	7130	
		[CH] 5	1550	
		[MS] 13	4030	
		[DB] 23	4130	
		[AG] 33	10230	
		[AM] 65	20150	

1 - المصدر نفسه

[CH] ما نهب لأولاد شعيب. المصدر نفسه

[DB] ما نهب لفريق الدبابه. المصدر نفسه

[AG] ما نهب لأولاد غيلان. المصدر نفسه

الأشياء المنهوبة	العدد	ثمن الأشياء المنهوبة ريالات	جملة ثمن المنهوب ريالات
حمير	165	8250	
	[CH] 75	3750	
	[MS] 143	7150	
	[DB] 184	9200	
	[AG] 77	3850	
	[AM] 183	9150	
غنم وماعز	9445	94450	
	[CH] 1615	16150	
	[MS] 15401	154010	
	[DB] 17303	173030	
	[AG] 10276	102300	
	[AM] 21000	210000	
بقر	[MS] 450	33750	
	[CH] 150	11250	
	[DB] 375	28125	
	[AG] 220	16500	
	[AM] 534	40050	
خيام شعر وصوف بأثاثها (بما احتوت عليه من عسل ونحاس وعود) (خيام أولاد موسى بما فيهم من دوزان نحاس وعود وسمن وعسل وكسكسي ومحمص)	[CH] 45	18000	
	124	49600	
	[MS] 214	85600	
	[DB] 180	82000	
	[AG] 110	44000	
	[AM] 382	191000	

[MS] ما نهب لأولاد موسى. المصدر نفسه

[AM] ما نهب لأولاد مساعل. المصدر نفسه

		العدد	القيمة	
حلي فضة عمل تونس :	أزواج خله		5600 (أزواج أخراص وأزواج خلا وأزواج حديدة)	
	أزواج خلاخل		37600 (ثمن حلي واللباس)	
	حلق أحزمة		11750	
	أزواج حدايد		2575 (ثمن حلي واللباس)	
	أزواج أخراص		9000 (ثمن الحلي واللباس)	
دراهم سكة تونس		15066	15066	
		6000	6000	
ريالات تونس		17635	17635	
		8324	8324	
		3700	3700	
		24000	24000	
القتلى	رجال وأخذوا سلبهم	12	21600	
		2	3600	

4- التصدي للاستعمار الفرنسي

إن حالة الفتور بين قبائل الوسط الغربي والسلطة المركزية وما شابها من فتور في العلاقة بين الدولة وعروش الفراشيش وماجر، لم تثنيها عن الدفاع عن مجالها وحمايته من أي تدخل خارجي، خاصة أن السلطة المركزية كان نفوذها محدودا وحضورها ضعيفا ومبني على تحصيل الجباية بعد ان اتسمت في أغلبها بالعنف.

لقد اتسمت قبائل الفراشيش وماجر في نظر السلطة المركزية بقلة الانضباط ورفضها لسياسة المراقبة بحكم انها كانت قبائل طرفية، كما أن تحركات العروش في منطقة الوسط الغربي كانت بدورها مصدر تخوفات للسلط الفرنسية خاصة وأنها كانت تتخذ في عديد الاحيان صبغة عنيفة تمثلت في نشاط «الغورة» الذي كان يستهدف القبائل الجزائرية المتخومة والقوافل التجارية المارة عبر مجالها باتجاه دواخل الجزائر.

وبالتالي فإن تحركات عروش الوسط الغربي في المجال الحدودي بين الايالتين كانت تشكل هاجسا أمنيا لفرنسا لارتباطها بظاهرة النزاعات حول الملكيات القبلية من جهة وبعمليات التحيز من جهة أخرى والتي طالما استغلتها القبائل للتحوز على هذه الارض أو تلك في ظل افتقار الطرفين لسندات ملكية. وكنتيجة لذلك، بدأت السلطات الفرنسية تتحيّن الفرصة المناسبة لاحتلال تونس خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي ضربت الدول الأوروبية بين سنتي 1873 و 1896، وهي مرحلة ركود وسميت بفترة «الكساد الكبير»، وتجلت من خلال تراكم الإنتاج الصناعي وتكدس رؤوس الأموال في ظل غياب أسواق خارجية للترويج والاستثمار، وللخروج من هذه الازمة الاقتصادية الخانقة كان لزاما على الدول الأوروبية ومنها فرنسا البحث عن أسواق أو مستعمرات خارجية لترويج منتوجاتها، وكان ذلك بمثابة الحل الأمثل للعودة للنمو والازدهار، مما يضمن تجاوز الأزمة الإقتصادية، وتفادي وقوع الأزمات الاجتماعية والسياسية[1].

ورغم أن سياسة التحيز التي انتهجتها السلطات الفرنسية تجاه القبائل الحدودية في منطقة الوسط الغربي كانت بمثابة مخطط استعماري ضمن إطار أمني للفصل بين المجالين، في ظل غياب السلطة المركزية التونسية، فإنه كان لزاما على الحكومة الفرنسية ولتبرير

1 - المحجوبي (علي): انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضو، حليمة قرقوري وعلي المحجوبي، سيراس للنشر، تونس 1993، ص 5

تدخلها في تونس، البحث عن ذريعة في إطار خطة متكاملة وضعها القنصل الفرنسي بتونس «روسطان» (Théodore Roustan) الذي استغل الخلافات بين القبائل الحدودية حول المجال، لتدعي السلطات الفرنسية بأن كل ذلك يخل بالأمن، وهو ما يستوجب ردع القبائل التونسية ومعاقبتها[1]، وبذلك وجدت فرنسا في الخلافات الحدودية ذريعة لتدخل جيوشها الأراضي التونسية[2].

في الواقع إن مشكلة ضبط الحدود وما انجر عنها من مناوشات وصدامات بين القبائل التونسية – الجزائرية كانت حوادث مفتعلة، استغلتها فرنسا في الوقت المناسب للتدخل عسكريا في تونس عندما أقرت العزم على احتلالها، وهو ما عبر عنه «جول فيري» (Jules Ferry) بقوله : «إن السلم الاجتماعية، هي في العصر الصناعي للبشرية مسألة أسواق..، وإن تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق»[3]، كما أن السلطات العسكرية الفرنسية بدورها أقرت أن المناوشات الحدودية لا تشكل إلا بعض الخطورة، وأن الأحداث «لا تمثل في نهاية الأمر سوى فرصة انتهزناها للخروج من وضعية مترددة ولتحقيق أهداف سياسية أسمى وأكثر أهمية»[4].

ولتأكيد هذا المعنى تتبين من خلال نص الوثيقة التالية أن فرنسا كانت في حاجة ماسة إلى أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها والتي جاء فيها ما يلي : «...، فإن اصحاب جنرالات باريس أخذوا الآن يذكرون دولتهم لزوم إلحاق تونس بالجزائر وقال الكونستيتوسيون اذا لحقت تونس بالجزائر صارت مملكة أكثر ثروة من البورتوغال والبلجيك وبافاريا وهولاندا وهذا الالحاق خطر ببال دولة فرانسا بمجرد اتمام سكة الحديد من تونس إلى طبربة فيا ليت شعري ماذا تقول جنرالات فرنسا عند ايصال مد السكة إلى حدود الجزائر..»[5].

ولئن التزمت سلطة البايليك ومرتكزاتها الاجتماعية في الفضاءات الحضرية الموقف السلبي والمهادنة إزاء التدخل الاستعماري[6]، ما عدا بعض الاستثناءات المتمثلة في مقاومة

---

1 - De La Berge (Albert) ; En Tunisie : Récit De L'expédition Française , Paris , Librairie De Firmin - Didot Et Cie ; 56 Rue Jacob ,1881 , P3.

2 - Faroua (M) ; La gauche En France Et La Colonisation De La Tunisie 1881- 1914 ; Edition L'harmattan , 2003 , P37.

3 - الحجوبي. مرجع سابق ص 172.

4 - المرجع نفسه ص 40.

5 - أ و ت. السلسلة التاريخية، صندوق 215، ملف 297، وثيقة عدد 5، بتاريخ 1 شعبان 1295هـ/ 31 جويلية 1878.

6 - الشريف (محمد الهادي)، «ردود فعل المدن على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881»، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، سيدي بوسعيد ماي 1981، ص 183 - 194.

صفاقس وقابس[1]، فإن القبائل الحدودية تصدت للجيوش الفرنسية التي وجدت مقاومة عنيفة من قبل عروش الفراشيش إسوة ببقية القبائل التخومية، خاصة أن حالة التضامن بين الفراشيش وظفت العلاقات الدموية والمسائل الدينية والرمزية في النصف الثاني من القرن 19 للتصدي لأي خطر خارجي قد يهدد المجال، ومن المفيد هنا أن نذكر أن نداء الجهاد الذي رفعه عدد هام من قادة المقاومة، كان فعالا في شريحة عريضة من السكان وكان عاملا موحدا للمجتمع التونسي لمقاومة الاحتلال كإطار للخلاص الجماعي، وهو ما جعل القبائل تتجاوز خلافاتها التقليدية وتلتحم مع بعضها لمواجهة عدوها المشترك لا داخل مجالاتها الضيقة فحسب، بل أيضا خارج فضاءاتها التقليدية، وقد تجلى ذلك أيضا في الشعر الشعبي كما ورد في البيتين التاليين :

يا أمـــــة نبينـــــا *** يا من طالب على الجهاد بجنا

ضامـــونا الكفـــــار *** كان حرثوا فينا العيطة للقهار[2]

وبالتالي فإن الخطاب الديني كان بمثابة المحرك للناس ولم يقتصر على قبيلة دون أخرى بل كان جامعا وهو ما عبر عنه علي بن خليفة النفاتي[3] في مخاطبته للقبائل بقوله : «...، انكم مسلمون لا يجب أن تتركوا دينكم»[4]، وهو ما اعتبره المؤرخ التليلي العجيلي ببوادر وشعور وطني فطري وجنيني[5] جعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

وبذلك يمكن القول انه ورغم السياسة القمعية التي انتهجها المخزن واعوانه المحليون تجا[ه] قبائل الفراشيش، ورغم الصورة السلبية التي ألصقت بالمجموعات القبلية عموما وبالفراشيش

---

1 - العبادي (التوفيق) «المقاومة الصفاقسية للاحتلال الاستعماري في سنة 1881» - المرجع نفسه ص 127 - 154.

2 - لشاعر مجهول المصدر أنظر: بلحولة (محمد علي) الجهاد التونسي في الشعر الشعبي مائة عام م... تاريخ تونس، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل 1978، ص 58.

3 - ولد علي بن خليفة بن راشد بن محمد النفاتي ببئر علي بن خليفة (ولاية صفاقس حاليا) في ح... عام 1804 وتربى تربية العائلات البدوية المترفهة حيث كانت عائلته تتنقل باستمرار - بحكم وظائف رؤسا... ومصالحهم- إلى الحياة الحضرية في المدن والقرى ثم تستقر في مواسم معينة في البادية حيث تعيش ح... بدوية مع الابل والخيل والاغنام وبين مجالس الشيوخ. تمتع علي بن خليفة بشخصية قوية وكان العطاء... المقربين له. للمزيد انظر: ديوسي (محمد)، قادة المقاومة المسلحة في البلاد التونسية عام 1881، ك... العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2012، ص 81 - 82.

4 - أ و ت، السلسلة التاريخية، ص 215، ملف 300، وثيقة عدد 58، «مراسلة من علي بن خليفة النفاتي ب... 20 شعبان 1278هـ/ 18 جويلية 1881».

5 - العجيلي الطرق الصوفية.. مرجع سابق

تحديدا حيث ركز الخطاب الرسمي للسلطات الاستعمارية الفرنسية والسلطة المركزية بتونس على مفاهيم «الفساد، والهرج، والخروج عن الطاعة»، فإن المجموعات القبلية لطالما عبرت بعمق عن خلاف ذلك من خلال تمسكها بانتمائها للأرض والمركز، فمنذ وصول خبر دخول طابور فورجمول (Forgemol) الأراضي التونسية ضجت قبائل الفراشيش «ونددوا بموقف الباي واعتبروه خائنا وقرروا عصيان أوامره المتمثلة في عدم التصدي للقوات الفرنسية»[1]، وقد تجسد ذلك من خلال تصديهم لزحف القوات الفرنسية على البلاد التونسية عام 1881، حيث قاتل الفراشيش الجيوش الفرنسية باستثناء البعض من أولاد وزاز الذين استطاع قايدهم علي الصغير جرهم الى «الاستسلام السريع للفرنسيين»[2]، كما وقف إلى جانبهم في كل المعارك التي خاضوها «ضد المتمردين التونسيين»[3]، فقد عملت بقية القبائل على وضع خطة موحدة للتصدي للجيوش الفرنسية، ففي يوم 19 أوت 1881 انعقد اجتماع ضخم بسبيطلة (ميعاد سبيطلة) جمع بين عدد كبير من قياد ومشايخ وأعيان قبائل ماجر والفراشيش والهمامة وورتان وأولاد عيار وجلاص للتباحث في طرق تنظيم المقاومة[4].

وخلافا لعلي الصغير قايد أولاد وزاز والحاج قعيد قايد أولاد علي الذي إلتزم الحياد «نظرا لتقدمه في السن»[5]، فإن قايد أولاد ناجي الحاج حراث بن محمد[6] كان من المتحمسين لمقاومة الغزاة[7]، وقد قاد مع محمد بن يونس ألفين من المقاومين بين خيالة ومشاة مؤلفين من عروش ماجر والفراشيش والزغالمة أثناء معركة جيدرة التي واجهوا فيها قوات فورجمول والتي استمرت كامل مساء 17 أكتوبر 1881، وقد خلفت عشرات القتلى من ضمنهم القائد

1 - الحماص، مرجع سابق ج 1، ص 164.

2 - التيمومي، انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص146.

3 - الحماص، مرجع سابق ج 1، ص 164.

4 - العجيلي، الطرق الصوفية، مرجع سابق ص 121

5 - الحماص، مرجع سابق ج1، ص164.

6 - ولد الحاج حراث بن محمد بن صالح بن مبارك بن أبي الطيب بن محفوظ سنة 1815 , ينتسب إلى عائلة بالطيبي من أولاد محفوظ المستقرة بفوسانة من ولاية القصرين حاليا. كانت عائلته من العائلات المرموقة في الجهة وكان نشاط قبيلته يرتكز على تربية الماشية ولذلك فإنها كانت كثيرة التنقل والترحال خاصة باتجاه الحدود الجزائرية وجهة الشمال الغربي التونسية . لقد تربى الحاج حراث في بيئة بدوية أثرت كثيرا في شخصيته ومن أهمها القوة والشهامة والكرم والحنكة في الدين وهو ما طبع سيرته بصفة الاستقامة ما جلب له حب أفراد القبيلة. معطيات استقاها محمد المرزوقي عن بلقاسم بشة وأوردها في كتابه صراع مع الحماية، تونس، دار الكتب الشرقية 1973، ص 163، وانظر أيضا : دبوسي، مرجع سابق ص 40 - 41.

7 - التيمومي، انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص 146

محمد بن يونس، إلى جانب العديد من الجرحى»[1]. ويوم 18 أكتوبر 1881، هاجم أولاد ناجي قرية تالة التي هادنت قوات فور جمول وحربوها عقابا لها على تواطئها مع الغزاة[2]، كما ان رفض محمد الصالح بن الحاج الشافعي مؤسس وشيخ زاوية عين المنشية الرحمانية بين حيدرة وتالة الانضمام إلى المناهضين للاستعمار الفرنسي حتم عليه الفرار صحبة عائلته والعديد من سكان تالة إلى جبل حمامة والاختفاء به[3].

كما شاركت قبائل أولاد مهنّة بقيادة فرحات بن علي بن سيّد، والفواد بقيادة الحاج علي بن عبد الله إلى جانب الفراشيش وأولاد عيار، وونيفة، وجلاص، وورتان، والهمامة والزغالمة في التصدي لقوات فور جمول يوم 23 أكتوبر 1881، في معركة الروحية، والتي خلفت خمسة وعشرين قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى[4].

وقد كانت معركة كدية الحلفاء شمال جبل مغيلة التي وقعت يوم 25 أكتوبر 1881، المعركة الثالثة والاخيرة والتي شارك فيها شيخ الزاوية الرحمانية بالمنطقة - معمر الزاير- حيث قرر الأهالي أن يستخدموا فيها كل قواتهم في وجه قائد الفيلق الفرنسي، وهو ما كلفهم مائة وخمسين قتيلا[5].

وقد قام الحاج حراث بن محمد بنهب ممتلكات القياد الذين تعاونوا مع الغزاة وهم محمد قعيد بن سالم ومحمد الصالح الشافعي وعلي الصغير وقد كاتب محمد قعيد بن سالم محمد الصادق باي بتاريخ 27 حجة الحرام 1298 هـ (20 نوفمبر 1881) يشتكي من الحاج حراث «... رئيس المفسدين وطاغية العاصين حراث الجهلات»[6]، وقد قال في هذه الرسالة : «... أخذوا لي الطعام الذي بالروابط، ثم قصدوا داري بقرية تالة فكسروا أبوابها وأخذوا جميع ذخائري التي بها ما يطول ذكره، ومن جملة صناديق بها أثقالنا وأزمة ورسم ديون»[7].

1 - المرجع نفسه ص147.

2 - المرجع نفسه، والصفحة نفسها

3 - العجيلي، الطرق الصوفية، مرجع سابق ص 121، والتيمومي انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص147.

4 - العجيلي، المرجع نفسه ص 121.

5 - المرجع نفسه ص 122.

6 - التيمومي، انتفاضات الفلاحين، مرجع سابق ص 147

7 - المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

ورغم فشل التصدي للقوات الاستعمارية، فإن ذلك لا يعني أن الفراشيش وماجر وبقية القبائل التونسية استكانوا للاستعمار بل ان المقاومة السلبية المتمثلة في رفض الانصياع الى الأعوان الاداريين للسلطات الاستعمارية كان من العوامل الممهدة للثورة من جديد على المستعمر، وتعد ثورة 1906 بتالة خير دليل على ذلك.

خاتمة

لقد تميزت قبائل الفراشيش كمجموعات طرفية بدفاعها عن مجالها الجغرافي وسيادتها الترابية وخاصة ازاء سياسة التحجير التي انتهجتها السلطات الفرنسية بمحاولاتها المتكررة قضم بعض أراضي الفراشيش. ورغم ذلك فقد استبسلت عروش الفراشيش في الدفاع عن «الحمادة» الغربية أمام محاولات توسع نفوذ قبائل النمامشة وأولاد سيدي يحي بن طالب، وقد ساهموا بذلك في حماية المجال وساهموا في عملية بناء الدولة في مرحلة تشكلها وكانوا حماة لجزء هام من مجالها في ظل غياب السلطة المركزية.

لقد حاولت قبائل الوسط الغربي حماية مجالها وممتلكاتها من الأطماع الاستعمارية ومن قبائل «الغرابة»، مستندة في الدفاع عنها إلى أشكال متعددة تثبت أحقيتها بملكية الأرض وقدم استقرارها بمناطقها مثل المقابر والروابط، إضافة إلى وثائق تملك وحجج إشهاد صادرة عن قضاة تونسيين وجزائريين ورسوم تحبيس.

ورغم أنه لم يكن للموقع الحدودي قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية جنوب وادي سراط، فقد كانت تشترك مع بقية المجموعات الداخلية لإيالة تونس أو التابعة لإيالة الجزائر في نمط عيشها وفي ثقافتها، فلا الحروب بين الايالات في السابق، ولا أوامر المنع الصادرة عن الحكام كان لها تأثير على أسلوب عيش العروش الحدودية من الجانبين ولا على علاقات التواصل التاريخية التي طالما كانت تربطها.

بيد أن الاستعمار الفرنسي رأى في ظاهرة التواصل وحالة الانصهار التاريخية بين القبائل التخومية مصدر قلق، وهو ما جعله يعمل على وضع حد نهائي لهذه الظاهرة وتحويل الحدود من فضاء تواصل الى عامل انفصال ساهم في تغيير نمط عيش الاهالي من الجانبين.

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على فك أواصر القبيلة داخل الجزائر وذلك من خلال عملية تفتيتها الى دواوير ومصادرة الاراضي وتهجير الاهالي وتضييق الخناق بانتهاجه اسلوب الفصل اما عبر حواجز طبيعية أو من خلال حواجز اصطناعية (طوابي الحندي مثلا) وكذلك العمل على نقل عديد القبائل من مواطنها الاصلية وتوطينها في مجالات جديدة بعد مصادرة أراضيها.

وقد ساهمت عمليات الفصل والتحديد في بروز حالة من التنافر والصدام بين القبائل الحدودية، حيث باتت التحجير على المجال من الهواجس الأساسية للقبائل وهو ما حدّ من عملية التواصل بين العروش وأدى إلى تفاقم حالات الاغارة من الجانبين وتفشي ظاهرة السرقة وقطع الطرق وهي ظواهر متفشية بين القبائل وكانت تعد من التقاليد والاعراف القبلية.

لقد ساهمت سياسة التحجير وتحديد المجال التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية جنوب وادي سراط في تضييق الخناق على القبائل التخومية، كما عملت على تدمير الروابط التاريخية وجملة الممارسات الاجتماعية لعل ابرزها الزيارات المتبادلة من الجانبين سواء في إطار المناسبات العائلية أو لزيارة الاضرحة والأولياء خاصة أن تلك الاماكن المقدسة مثل مقامات الأولياء والأضرحة والجوامع على حافتي الحدود طالما مثلت عامل جذب وترابط بين العروش لما تمثله من رمزية دينية في نفوس المريدين وما كانت تلعبه ظاهرة «الزردة» من دور في عملية التقارب بين المجتمعات القبلية الحدودية حيث كانت تمثل مناسبة للتزاور والاختلاط بين السكان من الجانبين.

لكن هذا التواصل لم يمنع السلط الفرنسية والتونسية من ولوج مغامرة التحديد ولكلا الجانبين اعتباراته الخاصة، فالاستعمار الفرنسي كان الهاجس الامني هو المحدد الاساس لمسألة رسم الحدود، بيد أن الجانب التونسي كان العامل الجبائي هو الدافع الاساس للانخراط في مناقشات رسم الحدادة، وقد خلق فرض مبدإ المنع والمراقبة المستديمة وضعا سياسيا جديدا لم تعهده الجماعات المحلية فيما بينها سابقا.

فسياسة التحديد كانت عاملا مكبلا لتنقل المجموعات الطرفية بين تونس والجزائر، وظاهرة عبرت من خلالها السلطات الفرنسية عن استنكارها لسياسة التسامح التي كانت تبديها السلطات التونسية أو عمالها في المناطق الحدودية تجاه الفارين من الحكم الفرنسي أو المتمردين عليه وكذلك تجاه قبائل الفراشيش الرافضة للترسيم الحدودي.

وبالتالي يمكن القول أن سياسة التحجير التي انتهجتها السلطات الفرنسية جنوب وادي سراط في ظل غياب شبه تام للسلطة المركزية ساهم في تضييق الخناق حول القبائل الحدودية وفي الحد من الانفتاح الذي كان عليه المجال، كما أن سياسة الجباية المفروضة من طرف «البايليك» وعماله في المناطق الحدودية ساهمت بدورها في تشديد الخناق على الأهالي في ظل

حالة الجدب والعسر التي عاشتها قبائل الوسط الغربي بعد أن باتت تخضع لرقابة اقتصادية نتيجة لأوامر الزجر التي كانت تصدر من السلطات في الايالتين، كلها عوامل أدت إلى بروز حالات من التمرد والعصيان على الدولة (ثورة 1864) أدت في مجملها إلى بروز إختلالات في نمط عيش القبائل الحدودية وإلى انخرام في التوازنات الاجتماعية داخل القبيلة

ويمكن القول أن قبائل الفراشيش سواء عن طريق التصدي أو عن طريق التحالف مع القبائل المجاورة لعبت دورا مهما في حماية الحدود وساهمت إلى حد ما في بناء كيان الدولة التونسية في مستوى الأطراف، فتلك المجموعات كانت تشعر بانتمائها إلى السيادة التونسية لذلك ساهمت في صناعة الحدود وفي بناء الهوية الترابية وعملت على الدفاع عنها والتصدي لكل محاولات خرقها وقد تجسد ذلك فعلا أثناء الغزو الفرنسي لتونس عام 1881.